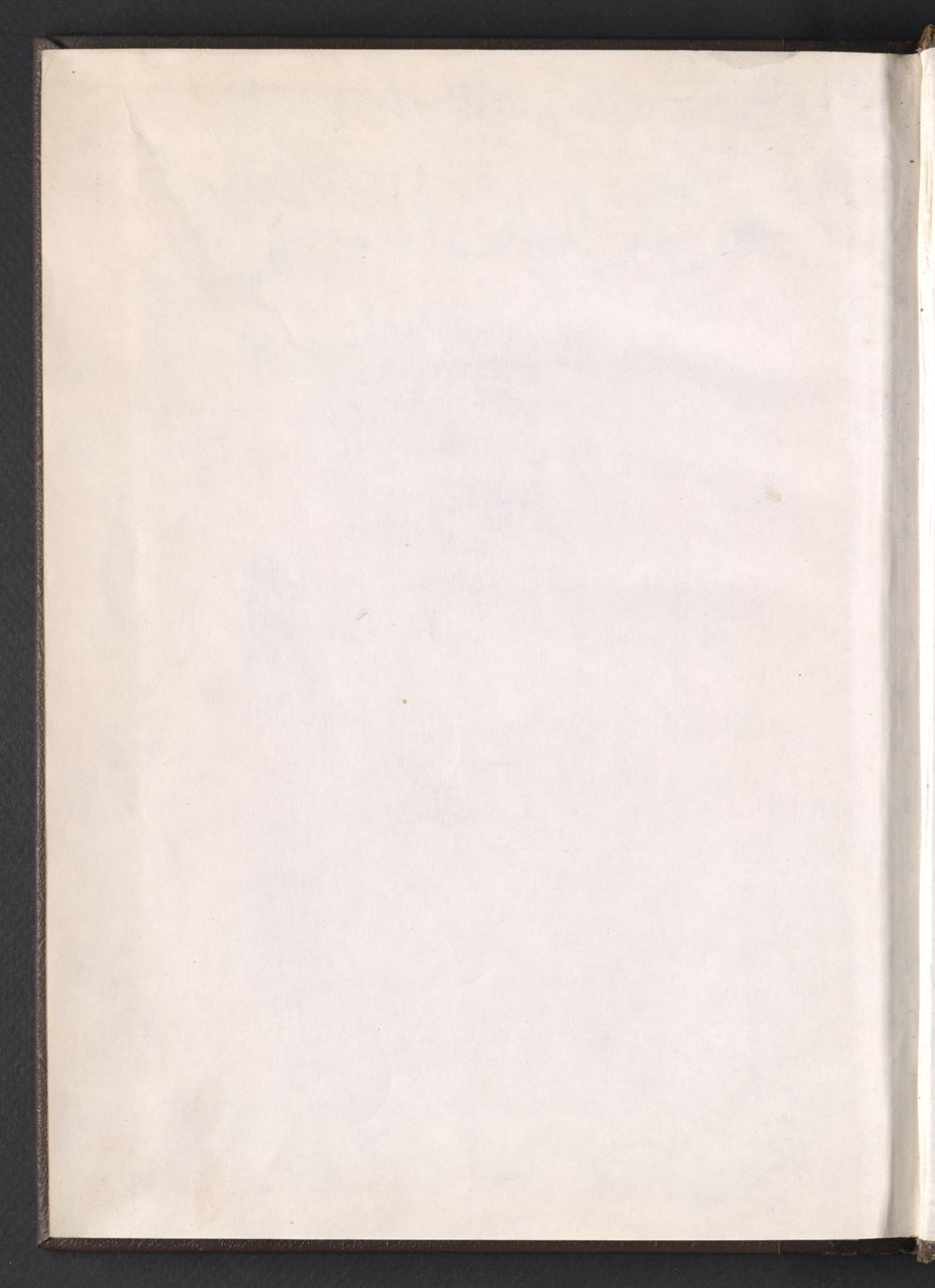

AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 01167 0035



مركز لبنان السياسى

بمقتضى القانون الدولى

استقلال ـ ام حماية ـ ام وصاية ـ الخ

بحثه بالايجاز من الوجهتين القانونية والتاريخية

يوسف اصاف بك

افوكاتو لدى محكمة الاستئناف

واردف هذا البحث بكلمات عن :

١ ـ الامير فيصل والتاج

٢ ـ عن وفود لبنان

٣ ـ عن عهود الوزيرين كليمنسو وميلران

ويتبع ذلك

بعض خطب جناب الجنرال غورو المندوب السامي للجمهورية الفرنساوية

التي القاها

في بعبدا ـ وزحله ـ وبيروت ـ ودمشق ـ وحلب

طبع بالمطبعة العمومية بمصر سنة ١٩٢٠

تمهيد

عن مركز لبنان السياسي في القانون الدولي

لقد أعلن تأليف لبنان الكبير - على أسس العهود السبعة التي قطعها جناب المسيو كليمنسو في شهر ديسمبر لعام ١٩١٩ الى غبطة رئيس الوفد اللبناني الثاني في باريز عاصمة الحرية والاخاء والمساواة وهي :

١ - ان تحفظ فرنسا استقلال لبنان الداخلي كما كان مع اعطائه الاستقلال السياسي

٢ - ان تكون حكومته وطنية بحتة

٣ - ان لا تكون له علاقة سياسية مع أية حكومة مجاورة لها

٤ - ان تحفظ عوائده وتترك حرية شرائعه وأنظمته

٥ - ان تحافظ على حرية تعاليمه

٦ - ان تكون فرنسا وكيلة عنه لدى المؤتمر لكي يعطي المرافيء والاراضي المسلوخة عنه بمقتضى خريطة أركان الحملة الفرنساوية عام ١٨٦٠

٧ - ان تقدم له بكل طيبة خاطر مساعدتها في كل ما يحتاجه .

احتفل بهذا التأليف وخطب به في مدينة بيروت جناب القائد العظيم المسيو هنري غورو باسم الجمهورية الفرنساوية في يوم الاربعاء الواقع في أول سبتمبر لعام ١٩٢٠ الموافق ٢٧ ذي الحجة لسنة ١٣٣٨ - فان لنا الآن أوان التفكير فيما ينبغي ان نعده من العدة لهذا المستقبل الخطير ليئلا ينقلب علينا خيره وبالاً بسبب سوء التصرف وقلة الروية لان ما فائدة هذا الاحتفال المحاط بسياج من الالفاظ والصيغ ان لم يكن مرتكزاً على قوة التضامن والحنكة - لا على حمل المباخر و باقات الزهور . فجناب الجنرال غورو وضع لنا في خطابه قواعد وطننا فحدده من النهر الكبير الى أبواب فلسطين وقمم لبنان

الشرقي محتضناً سهل البقاع الخصيب ومدينة بيروت مرفاء حكومته الجديدة ومدن طرابلس وصيدا وصور مع سائر ملحقاتها فانجز بهذا التحديد الوعد السادس من عهود كليمنسو وهو اعطاء لبنان المرافيء والاراضي المسلوخة عنه بمقتضى خريطة أركان الحملة الفرنساوية عام ١٨٦٠

والمع لنا في خطابه أيضاً بكل رشاقة سياسية عن المستقبل المهيء لنا وفقاً لعهود كليمنسو كما يأتي :-

أولاً - ايجاد الحياة والنظام والعمران في لبنان بالاشتراك مع فرنسا - وفقاً للعهد السابع

ثانياً - استخدام تلك المواهب التي طالما كان أباؤنا ونحن بعدهم استخدمناها في ما وراء البحار بعد ان تملصنا الآن من تلك الايدي الثقيلة التي ضغطت علينا عصوراً عديدة - وهذا وفقاً للعهد الثاني المقول فيه ان تكون الحكومة وطنية بحتة ولكن هذا لا يمنع من القبض على زمامها من موظفين فرنساويين

ثالثاً - بذل مساعدة فرنسا لنا في صناعاتها وأموالها ووسائلها النقلية ومعداتها الاقتصادية ونصائح مستشاريها - وفقاً للعهد السابع أيضاً - (والمستشار في القاموس الدولي معناه الآمر)

رابعاً - استخدام موارد البلاد في شؤونه

خامساً - ارشاد المستشارين لنا للوصول الى الحكومة الذاتية

سادساً - ضمان فرنسا لاستقلال لبنان وفقاً للعهد الاول

فهذه العبارات الصغيرة في مبناها لهي ضخمة في معناها لدلالتها على حقنا المردود وهو حدودنا الطبيعية مع الاستقلال على اطلاقه - أما المسيو ميلران قد عرفه في خطابه المسلم الى الوفد الثالث اللبناني في ٩ سبتمبر لعام ١٩٢٠ بالاستقلال الذي أعلنه المسيو كليمنسو في ديسمبر لعام ١٩١٩ الى الوفد اللبناني الثاني ولكن ما سمع الناس في الخطب الرسمية التي القيت على المسامع للاستقلال ذكراً وانما جاء ذكر الضم - ثم الحماية وما كان ذلك اليوم بيوم الضم أو الحماية - فحضرة الاستاذ نجيب بك أبو صوان متصرف بيروت أشار في خطابه تارة الى الضم وأخرى الى الحماية حيث قال : من أعظم ما يفاخر به لبنان - وما لبنان الا جزء من فرنسا الخ - الى ان قال - والآن بعد ان صرنا تحت حماية فرنسا القوية المحسنة الخ . ولا أظن انه أغفل ذكر الاستقلال مع حضرة الاستاذ محمد أفندي الجسر رئيس محكمة الاستئناف وسائر الخطباء عن غير عمد ولكنهم تحاشوا ذكره لانهم لم يروا وقتئذ مناسبة صالحة للخوض في تعريفه وتطبيقه على مبادىء القانون الدولي ليفهم لبنان مركزه السياسي الجديد .

ولقد أحسنوا عملاً لانهم تحاشوا الترحيب بذكر استقلال ليس هو بالاستقلال المنطبق على مبادي القانون الدولي لما ان العبرة ليس باللفظ المرضي الشعور وانما بمجموعة الحقوق التي يتمتع بها الشعب

بالاستقلال واذا كنا ما أدركنا مرامي عهود الوزيرين كليمنسو ومليران لوفود لبنان فالذنب ذنب علمائنا في القانون الدولي لجودهم عن تعريف الاستقلال والحماية والوصاية والمناطق الداخلة في النفوذ الى الجمهور حتى كنا ندرك الى أين نحن سائرون — لانه حاشا ان تكون فرنسا خدعتنا بلفظ الاستقلال الداخلي والسياسي الوارد في التعهد الاول من تعهدات كليمنسو لانها ما خاطبت وفودنا الا بلسان القانون الدولي في المعرض السياسي

فاستقلالنا الآن انما هو عن سوريا وعن تركيا وعن سائر الدول الموقعة على بروتوكل لبنان التي كانت تتنازع علينا ولكن ليس عن فرنسا التي ورثت السيادة علينا عن تفانينا في هذا الطلب — وعن تركيا منذ حررتنا منها — وعن عقد الصلح الذي أمضته تركيا وفيه تنازلات لها صراحة عن لبنان وسوريا — وعن معاهدة سان ريمو وهذا كلما تمنى لبنان من عدة قرون مضت حتى فاز الآن بجملة مزايا لا يستهان بها — أهمها استرداد الاراضي المغتصبة وحقن الدماء ووضع الدستور وانتخاب الهيأة النيابية وحرية التعليم وصرف الموارد في مصالح البلاد وتشريع القوانين والسيادة الداخلية في الادارة والمالية والحربية مع مدافعة فرنسا عن وجودنا السياسي — فنوالنا دفعة واحدة جميع هذه المزايا من الحياة والسلطة والسيادة بدون تجربة سابقة يقتضي له الاشراف من دولة صديقة متمدينة الى ان نبرهن على المقدرة في القيام بهذا العبء . فبولونيا بعد ان كانت رازحة تحت طول الوصاية لم تنل الاستقلال الا بعد جهاد طويل حتى أقرتها عليه معاهدة فرساي في سنة ١٩١٩ ولكن لم تطلق يدها في أمورها بل تقيدت بنص المادة ٣ من تلك المعاهدة بما سيضعه عليها دول الحلفاء من القيود لضمان مصالح الاجناس المقيمين بها المختلفين عن الاكثرية جنساً وديانة — وكذلك مملكة السرب الجديدة ورومانيا ويوجوسلافيا تقيدت بمثل تلك القيود في المواد ٥١ و٥٧ و٦٠ من معاهدة سان جرمان. ولا يلزم ان يفوتنا العلم بانه لما خرجت سربيا وبلغاريا ورومانيا من تحت النير التركي بعد الحرب الروسية العثمانية في عام ١٨٧٧ قد تقيد استقلالها بالاشراف في معاهدة برلين المبرمة في ١٣ يوليه لعام ١٨٧٨ — ثم ان السويد والنرويج وقتما كانتا متحدتين في مملكة واحدة قد ضمن الدفاع عنهما في معاهدة ٢١ نوفمبر لعام ١٨٥٥ كل من فرنسا وانكلترا — فنحن اذا لم تطلق يدنا في جميع أمورنا ومهام وطننا الى ان نخرج من قيود التجربة ظافرين لا ينبغي ان نحسب لذلك الف حساب واذا ما ضمنت فرنسا وجودنا السياسي ضد من يطمع بنا فما هذا بعبث بحقوقنا لان فرنسا ذاتها على مائدة فرساي الخضراء حاولت ان تحصل على تعهد من أميركا وانكلترا بالمساعدة والدفاع عنها فيما لو أشهرت عليها المانيا الحرب مرةً أخرى لعلمها بان ذلك لا يمس وجودها السياسي حسب القانون الدولي

قد يقال ان الجنرال غورو أشار في خطاب أول سبتمبر من هـذا العام الى الاستقلال وليس الى الحماية أو الضم وان العبرة هي بما قال وليس بما جاء في خطاب الاستاذ نجيب بك أبو صوان متصرف بيروت الذي أشار فيه الى الامرين . ولكن هذا هو الخطاء الواقعون في مهواته فعلماء القانون من فرنساويين وانكليز وفي مقدمتهم لورانس وكلفو وستليك أجمعوا على ان لفظ الاستقلال متى تقيد باشكال الخضوع كان حماية بدون لزوم لذكرها ـ أنظر صفحة ٢٢ من الجزء الاول من شرح ستليك الانكليزي لنصوص القانون الدولي ـ فصحيح ان الجـنرال غورو لم يأت بذكر الحمـاية وما ذلك الا للمحافظة على الشعور ولكنه فاه باستقلال مقيد بوضع الانظمة للحكومة بالاشتراك مع فرنسا و بتدبير مهام البلاد بارشاد مستشاري فرنسا وبتأييد هذا الاستقلال بجنود فرنسا و بتشريع القوانين باشراف فرنسا وغـير ذلك ممـا لا يتفق مع الاستقلال وانمـا ينطبق كل الانطباق على قواعد الحماية .

فالحماية قد تترك للبـلاد المحمية جملة مزايا منهـا اطلاق يدها في السلطة الداخليـة ومنها تخويلها سلطة نيابيـة ووزارة مسئولة ولكن كل هذا وسواه لا ينفي استمرار الاشراف عليهـا من نائب الدولة الحامية . والحمـاية تحرم البلاد المحمية من حرية الدخول في المعـاهدات والمحـالفات ومن كل اتصال بالحكومات الاجنبية لان للدولة الحامية طريقتين في الحكم بالحمـاية ـ الاولى ـ بجيش جرار من الموظفين من أبنائها ـ والثانية بواسطة مندوب سام عنها له سلطة واسعة لا بل كل السلطة .

فالجـنرال غورو قـد جمع بين السيف والقلم وفي سائر خطبه ظهر بمظهر أعظم جنـدي من جنود النصر وبارع أستاذ في القانون الدولي لانه في خطاب أول سبتمبر أعلن تأليف لبنان الكبير مستقلاً أولاً ثم قيده بقيود الحمـاية بدون ان يذكرها لما ان القانون الدولي ما اوجب ذكرها ـ ولكن الاستاذ أبو صوان قد صرح بها بكل وضوح

فلبنان مهما كانت حالتـه مع فرنسا فهي طيبة ولا يصح له ان يطلب كل شيء واما لاشيء ـ فليكتف الآن بما قطف من ثمرات جهاده عدة أجيال وهو مركزه السياسي الجديد وحصوله على الارادة في تدبير شؤونه بمساعدة فرنسا بعد ان تفككت عنه تلك القيود الحديدية التي كان يوصف بها . وليعلم ان ما من أمة من أمم الارض نالت من المزايا في وجودها لاول مرة مثلما نال ـ فاليابان لغاية عام ١٨٩٦ كانت مقيدة بجملة قيود في داخليتها لم تفكها الا عنـد عقد الصلح مع روسيا بعـد حرب منشوريا . و بلجيكا بعـد استقلالها عن هولاندا كانت خاضعة لسلطان الاشراف عليها مع الحماية ـ و بلغاريا بعد استقلالها عن تركيا كانت مقيدة باشراف روسيا عليها ولم تستقل كل هذه الشعوب الاستقلال التام الا بعد ان اظهرت مقدرتها الاقتصادية والسياسية وأيدتها بحسن النية و اكتساب الثقة ـ فعلى لبنان ان يتدرج

في مراقي الحياة كما تقول له فرنسا – حتى يشتد ساعده فيقوى على حفظ كيانه والقبض على ناصية أمره ليفتح أمامه الطريق المستقبل اللايق بكل شعب مجيد شأن الامة العريقة في الحضارة البصيرة بامورها المتشبعة باشرف المبادي وأصحها والمشتغلة بوضع الحجر الاساسي لبناء صروح السعادة بناء قويا يصلح لسكنانا وسكنى الاجيال التي تأتي بعدنا

ولكي نعرف مركزنا السياسي الجديد عما اذا كان مرتكزًا على الاستقلال أو الحماية أو الوصاية أو داخلاً في منطقة نفوذ فقط يتعين علينا ان نخرج من تجارب الامم ونرجع بالامور الى نظائرها بعد ان نبحث عن تعريف هذه المراكز في القانون الدولي وآراء علمائه لاننا اذا كنا نطلب كل شيء يجب ان نعرف كل شيء وبالاخص مركزنا السياسي الجديد ولذلك يقتضي ان نمر قليلاً بالقانون الدولي وقانون حقوق الامم لنرى على أية حالة يرتكز مركزنا السياسي الجديد ومتى عرفناه تعين علينا ان نسير الى الامام بدون تهيب ولا احجام وبكل شجاعة أدبية نبرهن بها على توفر الثقة والامانة فينا وعلى المقدرة المطلقة في حسن ادارة شؤوننا والنزاهة الديمقراطية في المعاملة بالمساواة بين السكان على اختلاف الاجناس والاديان وعندئذٍ ننفرد في السيادة على الوطن ونستلم زمام أموره وادارة شؤونه ونصير حينئذ مستقلين.



١

مركز لبنان الكبير في القانون الدولي

ان القـانون الدولي لم يخلق في الاصل لشعوب الشرق في آسيا الصغرى أو آسيا الكبرى ولا الى شعوب أفريقيا ـ أو قارة العالم الجديد التي اكتشفها خرستوفولو كولومبو في ١٢ اكتوبر لعام ١٤٩٢ ووقف بعمارته البحرية في مياه بونس ابريس حيث أقيم له الآن في مينائها تمثال بديع الصنع طوله ٦ أمتار ـ ولا الى الدول الصغرى وانمـا أوجدته الدول العظمى الاورباوية المسيحية التي تقود سياسة العـالم لكي تحتكر فوائده لذاتها دون غيرها ـ فلم يكن للدول غير المسيحية ان تنتفع منه باعتبار انها غير متمدينة ولا تقدر على القيام بالواجبات التي ينص عليها حتى تتمتع بالحقوق التي يمنحها ـ ولم يكن للدول الصغرى أن تنتفع منه لضعفها وعجزها عن مواجهة فروضه ولو كانت مسيحية . أما الآن فصار هذا القانون ملكاً لسائر الشعوب المتمدينة من أورباوية وغير أورباويه ومسيحية وغير مسيحية فاميريكا دخلت في مناطقـه بعـد حروبها مع انكلترا واستقلالها ـ وتركيا صار لها حقوق الامم في هذا القانون من عام ١٨٥٦ بعدان أمضت معاهدة باريز ـ واليابان قد تمتعت بهذا القانون من سنة ١٨٩٩ ـ ولا أظن بان لبنان الذي كان جزءاً من تركيا واستقل عنها قد استقل أيضاً بمـا كان لها من الحقوق حتى يباح له ان ينتفع بمزايا القانون الدولي قبل ان يعترف له بتمدينه

وقد وجد هـذا القانون لسد المطامع من حماية وضم ومناطق نفوذ . أما الوصاية فما نص عليها فيه وهي من مبتدعات عصبة الامم ـ وهذا القانون هو عبارة عن مجموعة قواعد تحـدد العلايق الواجب اتباعها بين الدول المتمدينة بصرف النظر عما اذا كانت الاداب العامة والاخلاق الفاضلة تقبلها أو تمجها ـ وقد اشتغل فيه كثيرون من علماء الامم لاصلاح شأنه وتأويل مرامي عاداته بما ينطبق على قواعد العـدل والانصاف غير ان القوة لا تعدل والسيف أصدق أنباء من كل شيء ـ الا ان تطورات الامم في المدنية والحضارة قد لطفت على الشعوب الضعيفة من حدته وصلابة وطأته حتى صارت تعـامل بالكياسـة والمرونة السياسية وتتمتع بجملة مزايا من الحرية والعدالة

وهذا القانون قد عرف الاستقلال وحدوده بموسوعات اصطلح عليهـا قابلة للمد والجزر على قدر اتساع الزكاء والدهاء وصولة القوة والجبروت وظروف الزمان ـ وهو مع صغر حجمه كالبحر الزاخر يقـذف الدر للدول القوية ويطرح الصدف الى الشعوب الضئيلة

فكلما أتت دولة عملاً سياسياً غير مألوف انبرى العلماء يعللونه ليعطوه شكلاً سياسياً يدخل في منطقة هذا القانون الدولي لان كل دولة قوية لا تقف عند حد الالفاظ وانما تفعل ما يعن لها وتدع الفقهاء يطلقون على عملها مسميات يضيفونها الى القانون المذكور.



في الاستقلال

ان الاستقلال اما ان يكون كاملاً أو ناقصاً . فالكامل كما حدده لورنس أحد علماء القانون الدولي في الصفحة ١١١ من مؤلفه هو حرية التصرف في الشؤون الداخلية والخارجية بدون رقابة ولا اشراف من أية دولة من الدول - وبموجبه يحق للجماعات المكونة للحكومة المستقلة ان تنفرد في تنظيم أمورها الداخلية وفي علاقاتها الخارجية مع سائر الدول بكامل الحرية والارادة وعلى ذلك اذا عقدت مع أحدها اتفاقات ومعاهدات ارتبطت فيها بقيود لزمن معين كان ذلك دليل الارادة على استقلالها التام أما اذا تقيدت بها الى زمن غير محدد وكانت غير قابلة للنقض فقدت استقلالها التام لانها بها قد أخضعت ارادة شعبها لسلطة دولة أخرى وعندئذ لاتعتبر متمتعة بمزايا القانون الدولي وانما يبقى لها شخصية حافظة لكيانها القانوني فيما لا مساس له بتلك الاتفاقات

والاستقلال التام على اطلاق معناه لا يقوم الا بالسيادة الداخلية والسيادة الخارجية ضمن القيود التي تنشئها المعاهدات أو يجيزها الاصطلاح المعروف لانه كما ان القوانين والالتزامات والتعهدات تقيد حرية الفرد كذلك المعاهدات تقيد سيادة الامم وتمنع من اطلاقها - ولكن بدون ان تمس استقلالها التام

تقيدت سويسرا وبلجيكا بمقتضى معاهدة ١٥ نوفمبر سنة ١٨٣١ بعدم عقد المحالفات والمعاهدات السياسية مع الدول ومع ذلك لم يمس هذا القيد استقلالها لانه ما تعدى غير ذلك .

تقيدت تركيا واليابان بمعاهدات ربطتهما بامتيازات للاجانب - والمانيا تقيدت بمحالفة دفاعية مع النمسا وايطاليا وكذلك فرنسا مع روسيا - وانكلترا مع اليابان ولم يمس ذلك استقلالهن .

تقيدت ايطاليا بخروج البابا والكنيسة عن سيادتها وسلطتها ومع ذلك لم يمس استقلالها - أنظر لورانس جزء ٢ صفحة ٢٣٩ - فاتضح مما تقدم ان الاستقلال شيء والالتزام بامر أو بتعهد أو بمحالفة شيء آخر

وقد تحتاج الشعوب الصغيرة عند بدء استقلالها وحكم نفسها الى ضمان استقلالها ليمتنع عنها خطر الاعتداء فتعيش في هدوء وصفاء ويتيسر لها التفرغ الى أهم أمورها الحيوية - فهذا الضمان

لا يؤثر في سلطتيها الداخلية والخارجية بل يجعلها بمأمن من الغارات - ولا يكون الا بمقابل معين واذا لم ينص على هذا المقابل كانت مصلحة الدولة الضامنة قاضية عليها بهذا الضمان لعدم تغلب دولة أخرى على الدولة المضمونة منها ولذلك فعدم النص على المقابل لا يفيد التبرع

والاستقلال التام - كما قال العلامة بون فيس - هو من حقوق كل دولة موجودة كونه فرع من الوجود يخولها الحق المطلق في ادارة أمورها الداخلية والخارجية بدون رقابة لتضع لنفسها من الانظمة ما تشاء - وفي ان تحتل من الاراضي غير المملوكة للحكومات الاخرى ما تختار - وبان تضم الى أملاكها من البلدان برضاء سكانها ما تريد بشرط عدم الاخلال بما يكون لدولة أخرى من المزايا على تلك البلدان - ولكن بينما ينص القانون الدولي على المساواة في الحقوق بين جميع الدول من صغرى وكبرى نجد أن القوة تخلق مركزاً ممتازاً للدول العظمى يقصي جميع الدول الصغرى عن الاشتراك معها في ادارة دولاب السياسة الدولية بالقيود التي يعتبرها القانون الدولي لازمة للحياة الاجتماعية بدون أن تكون مضيعة للاستقلال - وقد تعقد هذه القيود اما بالتراضي لحل مشكلة سياسية مثل القيود التي ارتبطت بها فرنسا في معاهدة ١٩٠٤ بعدم التعرض لانكلترا في مصر في مقابل ما تعهدت لها انكلترا بعدم التعرض لها في مراكش - وأما بالقوة لارغام أحدى الدول للتنازل عن التمسك بحق من الحقوق كما وقع مع اليابان في عام ١٨٩٥ فان انكلترا وفرنسا وروسيا قد أرغمتها على ترك بور أرثر وشبه جزيرة لياوتونج الى الصين بعد أن امتلكتهما بمقتضى معاهدة شيمونسكي

والدول على اختلافها من عظمى وصغرى مقيدة بالحدود الموضوعة لصيانة حقوقها وعدم تهديد كيان بعضها البعض بحيث ان حق كل دولة يقف حيث يبتدىء حق الاخرى بدون ان تؤثر هذه القيود على استقلالها.
أما الحقوق الناشيئة عن الاستقلال فهي حق الملكية وحق القضاء وحق المساواة

فحق الملكية يتناول الاراضي ومياه الأنهر والبحار ويتناول أيضاً الهواء . أما طرق اكتساب الملكية فيحصل بالاحتلال في حالة عدم امتلاك البلاد من دولة أخرى متمدينة - ويحصل باضافة الملحقات التي تحدث بفعل الماء أو بردم جزء من البحار ونحو ذلك - ويحصل بالتنازل عن الاراضي من حكومة الى أخرى أو من شركة اما بمقابل أو بالمبادلة أو الهبة أو بالقوة وفي هذه الحالة الاخيرة يكون عقب الانهزام في الحروب - ويحصل أيضاً بالفتح كما حصل لالمانيا في الالزاس واللورين عام ١٨٧٠ ولانكلترا في الترنسفال عام ١٩٠٠ ولايطاليا في ليبيا عام ١٩١٢

وحق القضاء يسري على كافة ممتلكات الدولة بمن فيها وما فيها طبقاً لحق الولاية الذي تملكه على جميع الاشخاص الذين يوجدون في أراضيها مع مراعاة استثناآت معينة يخرج بها عن سلطتها -

الملوك الاجانب وحاشيتهم - والمعتمدون السياسيون الاجانب مع القناصل - والقوات الحربية والبحرية التابعة لدولة أخرى المسموح لها بالمرور في أراضيها ومياهها في حالة عدم الاتفاق على خلاف ذلك - أما الاشخاص المولودون في أرضها بصرف النظر عن جنسية والديهم فانهم يعتبرون من رعاياها وتنبسط عليهم سلطة القضاء وعلى من يتناسل منهم وعلى كل من يتجنس بجنسيتها وعلى الاجانب القاطنين في بلادها والذين يمرون باراضيها بغير نية البقاء - وعلى سائر الاموال الموجودة في ديارها وفي بحارها كالبواخر والمراكب سواء كانت مملوكة لها أو لرعاياها أو للاجانب وعلى الهواء في منع الطيران فوق سمائها

وحق المساواة هو الاصل بين جميع الدول صغيرها وكبيرها غير ان القوة تخلق مركزاً ممتازاً للدول العظمى تسيطر به على سياسة العالم كما تسيطرت في المسألة الشرقية - وهذه الدول كانت قبل الحرب الاخيرة روسيا والمانيا وبريطانيا وفرنسا والنمسا مع المجر وايطاليا والولايات المتحدة واليابان أما ما عداها فدول معتادة لها الحقوق المعتادة فقط بدون ان يحق لها الاشتراك مع الدول العظمى في القبض على دفة السياسية الدولية .

والمساواة بين الدول من حيث عقد المعاهدات ارتكزت في الاصل على قاعدة - خذ واعط - الا في حالة التغلب في الحروب ثم تضاءلت تلك المساواة في المعاهدات وصارت تترجح فيها مصلحة احدى الدولتين المتعاقدتين على الاخرى لنظريات شتى لا تقع تحت الحصر. ولا يمكن بمقتضى القانون الدولى نفاذ أية معاهدة بمجرد امضائها بل يتحتم التصديق عليها بصفة رسمية من نواب الشعب في الحكومات الديمقراطية فينتج من ذلك بان السلطة التي تبرم المعاهدة هي خلاف السلطة التي تصدق عليها ويكون لها كل الخيار في رفضها أو قبولها أو تحويرها كما حصل مؤخراً في أميريكا فان مجلس نوابها رفض بتاتاً التصديق على معاهدة فرساي التي أمضاها الدكتور ولسن رئيس جمهوريتها وقد تسقط المعاهدات وتزول اما بالحروب واما بمضي المدة المعينة لها او بانتهاء الغرض المبرمة لاجله

ولعدم المساس بالمساواة من حيث استقبال ممثلي الدول في الاحتفالات والمقابلات الرسمية حصل الاتفاق على تنسيقها بين الدول في مؤتمري فينا واكس لاشابل في سنتي ١٨١٥ و١٨١٨ فانه تقرر فيهما تقدم بعض الممثلين على بعض منظوراً في ذلك الى الاقدمية بينهم في التعيين واذا تصادف وجود اثنين أو أكثر في أقدمية واحدة يقدم صاحب السن الاكبر واذا تساوت السنون في أعمارهم يقدم صاحب الاسم الذي يتركب من حروف أبجدية سابقة على حروف الاسماء الاخرى . اما درجات التمثيل فينظر فيها الى درجة المهمة وهى رتبة السفارة التي لا يشغلها الا ممثلو الدول العظمى فقط غير ان المحالفة تنشيء علاقات خاصة بين الدولتين المتحالفتين تبيح التغيير في القواعد المنصوص عليها في القانون الدولى فيما يتعلق بدرجات ممثلي الدول وتقدم البعض منهم على البعض الآخر



في الاستقلال الناقص او الجزئي

ان الاستقلال الناقص أو الجزئي قد عرفه العلامة لورنس بالافتيات على السلطة الخارجية لاحدى الدول بالاشتراك مع دولة أخرى في مراقبة تلك الدولة من حيث استعمال سلطتها وبالرقابة على استعمالها مثال ذلك جزيرة كوبا ـ فانها لما خرجت من تحت النير الاسبنيولي في عام ١٨٩٦ نالت استقلالاً ناقصاً بامتثالها الى قبول جملة قيود في علاقاتها مع الدول وباعترافها الى الولايات المتحدة الامريكانية بحق التداخل في بعض شؤونها وامتلاك قواعد بحرية في ممتلكاتها

قال العلامة بون فيس في شروحاته للاستقلال الناقص في مؤلفه بالنبذة ٣٥٧ في الصفحة ١٧٦ ـ ان الحياد الدائم يجعل الاستقلال ناقصاً ـ باعتبار انه يمنع الدول المرتبطة به من تجهيزات الدفاع عن كيانها .

والحكومات التي لا تتمتع بالاستقلال الكامل هي ـ أولاً ـ المتصلة اتصالاً شخصياً بدولة أخرى بان يحكمها شخص واحد بحق الارث كما حكمت انكلترا مملكة هانوفر من عام ١٧١٤ الى عام ١٨٣٢ ولكن بقي لكل منهما استقلاله الخاص به لان جامعة الشخص الذي حكمهما لم تؤثر على استقلالها ـ ثانياً ـ المتصلة فعلياً بدولة أخرى اتصالاً صير الدولتين واحدة في الخارج مع بقاء الاستقلال الداخلي لكل منهما في قوانينها وادارتها ومجالسها وغير ذلك مثل النمسا والمجر قبل صلح فرساي فان المجر كانت مندمجة في النمسا في صلاتها الخارجية فقط ـ ثالثاً ـ المتصلة بدولة أخرى باتحاد كلي أو جزئي . فالاتحاد الكلي يجعل الشخصية القانونية للحكومات المتحدة شخصية واحدة تتسلط بها على الجميع في الامور الداخلية والخارجية مع بقاء كثير من هذه الامور لكل حكومة من تلك الحكومات الاصلية كما هي الحال في الولايات المتحدة الاميريكانية الشمالية وفي كثير من الولايات الجنوبية ـ رابعاً ـ المتصلة باخرى باتحاد جزئي بكيفية ان تتنازل جملة حكومات مستقلة عن بعض السلطة الخارجية لاحدها كاشهار الحرب وامضاء عقد الصلح مثل حالة بافاريا وسكسونيا وغيرهما مع المانيا

ومن المقرر ان تداخل احدى الدول في أمور دولة أخرى انما هو افتيات على استقلال هذه الاخيرة لان الاستقلال هو القوة التي بها تستطيع الدولة ان تنفذ ارادتها في ادارة بلادها بدون تداخل دولة أخرى ـ فالنمسا بعد قتل ولي عهدها مع زوجته في عام ١٩١٤ في البوسنه طلبت ان تتولى التحقيق مع

الجناة السربيين في داخل بلاد سربيا ومحا كمتهم بقضاة من عنـدها فرفضت سربيا ذلك بحجة ان هذا يعد تداخلاً في أمورها يضعف استقلالها . غير ان القوة تبرر التداخـل بانتحال جملة أسباب — منها ارجاع الامن الى نصابه والمحافظة على العرش والدفاع عن المـال والنفس كما فعلت انكلترا بتداخلها بامور مصر في عام ١٨٨٢ — لان الاستقلال على أنواعه لا يلتفت اليه ولا يعبأ به عند حلول الخطر .

والتداخل في الشؤون الخارجية أقل خطراً من التداخل في الشؤون الداخليـة . وقد يحـدث التداخل من دولة أو من فريق من الدول بالقوة في الشؤون الداخليه لاجبار دولة معينة على حسم كل خلاف بينها وبين أخرى يؤدي الى امتشاق الحسام أو شل الحركات الاقتصادية — وكل هذا لا يمكن الخوض فيه لانه ليس من موضوع درسنا المقتصر على تعريف المركز السياسي الى لبنان فقط — وهو درس موجز لا يتناول الا أدق النقط الدائرة حول تعريف هذا المركز ومنه اتضح جلياً بعـد تعريف الاستقلال على أنواعه أنه لا ينطبق على لبنان في حالته الحاضرة لانه حتى يحكم نفسه ويستقل في شؤونه ويقبل في جمعية الامم يجب ان يثبت رشده السياسي بادلة جمة كالعـلم والعرفان والقدرة على الادارة والترقيات الاقتصادية وعلى الدفاع عن النفس الى غير ذلك من المزايا التي تخلق حق الاسـتقلال مثل شعور الشعب بوجوده واستعداده لتضحية كل شيء عن هذا الوجود بكفأة كبيرة ومتى برهن لبنان على اتصافه بهذه المزايا ولو في القريب العاجل أمكنه ان يتطلع الى الاستقلال حيث ان لا شيء فيه يطمع به فانتاجه بالكاد يكفيه وقـد وعـدت فرنسا بتركه متى صار قطراً راقياً في العمران والعرفان واذا ما رغبت فيه شيئاً فهو ان تجعل لهـا قواعد حربية في مياه بحره المتوسط وهـذا من مصلحة لبنان طالما تمناها ليجد أمامه نصيراً وقت الخطر .

ولان الاستقلال لا ينطبق على لبنان تعين البحث الان في تعريف الحماية وتطبيق قواعدها على مركز لبنان لنرى اذا كانت تنطبق عليه أم لا .

٤

في الحماية

ان الحمـاية عقد به تضع الدولة الضعيفة نفسها في حمـاية دولة قوية واشرافها — وعرفها العـلامة الانكليزي هوب بانها اتفاق بين دولتين مستقلتين تتنازل احـداهما عن سيادتها أو عن شيء منهـا الى الدولة الحـامية وتخولهـا حق الاشراف على أمورها الداخلية . وقد حددها كل من الاساتذة في القانون الدولي — بون فيس في تعليقاته على القـانون المذكور في صفحة ١٠٣ واوبنهيم في مؤلفـه الجزء الاول

الصفحة ١٣٧ ونيس في الجزء الاول والصفحة ٣٦٦ منه بأنها عقد يحجر الدولة المحمية عن السلطة الخارجية ويجعل سلطتها الداخلية تحت اشراف الدولة الحامية . وهو عقد مثـل باقي العقود يشترط فيه الايجاب والقبول وان يصدر عن مالك راشـد حائز لحرية الارادة أي مستقلاً عن سيطرة الغـير ـ فالقبول هو الركن الاساسي كما حصل مع لبنان بلسان وفوده الثلاثة وأكثرية التصويت أمام اللجنة الولسونية ـ والاستقلال لازم للدولة طالبـة الحماية للاستدلال منـه على انها حرة الارادة . فلبنان أعلن استقلاله في ٢٠ مايو سنة ١٩١٩ بقرار من مجلس ادارة حكومته تحت نمرة ٥٩٦ هذا نصه :

لمـا كان جبل لبنان مستقلاً منذ القـديم بحدوده التاريخية والجغرافية والقطع التي فصلت عنـه قد سلخت عنوة واغتصاباً بامر الدولة التركية

ولما كانت الدولة الغاصبة قـد تقلص ظلها واضمحلت سيطرتها عن هذه البلاد

ولمـا كان لبنان لا يتسع له العيش والرقي ما لم تعد اليه القطع المفصولة عنه

ولما كانت دول الحلفاء أعلنت انها تساعد على تحرير الشعوب المظلومة واعادة الاراضي المغصوبة لبلادها الاصلية وكانت القطع المغتصبة عن لبنان تعتبر قسماً منـه ومعظم سكانه هم من اللبنانيين أصلاً

فبناء على ذلك كله وعلى طلبات والحـاح اللبنانيين المتواصلة والمعلنة في عموم أنحـاء الجبل قـد اجتمع هـذا المجلس بصفته ممثلاً للشعب اللبناني واصدار القرار الآتي :

أولاً : المناداة باستقلال لبنان السياسي والاداري بحدوده التاريخية والجغرافية واعتبار البلاد المغصوبة منه بلاداً لبنانية كما كانت قبل سلخها عنه

ثانياً : جعل حكومة لبنان هـذه ديموقراطية مؤسسة على الحرية والاخاء والمساواة مع حفظ حقوق الاقلية وحرية الاديان

ثالثاً : ان الحكومة اللبنانية والحكومة الفرنساوية المساعدة تتفقان على تقرير العلائق الاقتصادية بين لبنان والحكومة المجاورة

رابعاً : مباشرة درس وتنظيم القانون الاساسي بطرقه الاصولية

خامساً : تقديم هذا القرار لمؤتمر الصلح العام

سادساً : اعلان هـذا القرار في الجريدة الرسمية وفي غـيرها من الجرائد الوطنيـة تطميناً لافكار اللبنانيين وبياناً للمحافظة على حقوقهم . . حرر في ٢٠ ايار سنة ١٩١٩ . . . .

فالمناداة بهذا الاستقلال كانت لازمة بمقتضى القانون الدولي لامكان انعقاد الحماية التي أبرمت بطلب الوفود اللبنانيـة اشراف فرنسا على لبنان لانه مشترط في القـانون الدولي لصحة انعقاد الحماية

أن تكون الدولة المراد وضعها تحت الحماية حائزة للاستقلال التام لتتوفر فيها الاهلية للتصرف في سيادتها ومثلها كمثل الشخص الراغب في بيع عقاره فان لم يكن مالكا وأهلاً للتصرف كان عمله باطلاً

فانكلترا في عام ١٨٨١ نازعت فرنسا في صحة وضع حمايتها على تونس لان هذه الاخيرة لم تكن حائزة للاستقلال التام .

واليابان في ١٣ فبراير لعام ١٩٠٤ لما عقدت معاهدة الحماية مع امبراطورية كوريا اعترفت لها أولا في الاستقلال التام ثم جردتها في باقي نصوص تلك المعاهدة من حقوق السيادتين الداخلية والخارجية . وسبكت في قالب المعاهدة تمثال الحماية الهائل لان العبرة ليست بالالفاظ والمباني وانما هي بالمقاصد والمعاني - فالاعتراف بالاستقلال وقت التعاقد لا قيمة له اذ المعول عليه انما هو نتيجة العقد فاذا ما أهمل فيه لفظ الحماية وكانت مرامي بنوده تعزي اليه كان العقد حماية بالتحديد لا بالتقريب

والحماية عنوان تقع تحته أشكال مختلفة وأنوع متعددة من الحمايات منها :

أولاً - الحماية التي يقع التعاقد عليها بين الدول المتمدينة وتعريفها بان تضع الدولة الضعيفة نفسها تحت حماية دولة قوية بشروط معينة - تستبقي فيها حق وجودها وشخصيتها الدولية وتستبقي لرعاياها جنسيتهم الخاصة بهم بنوع أن لا يخضعوا الا لارادتها - وتلازم الحياد في حالة نشوب حرب بين الدولة الحامية و بين دولة أخرى - وتحفظ كيانها وسلامة أملاكها مع تمكين الدولة الحامية من اجراء مجهوداتها من حيث اقامة طرق الدفاع في أرضها - ومن السعي لدى الدول لشد أزرها في تأييد هذا الحياد وهذا هو المبرر الاكبر للدولة الحامية في استلام مقاليد السياسة الخارجية للدولة المحمية بدون ان تفقدها شخصيتها الدولية - مثل جمهوريتي سان مارينو وأندروا وامارة موناكو - ومثل جمهورية جزر الانيوتيان التي كانت مؤلفة من كورفو وانياك وغيرهما قبل التحاقهما باليونان عام ١٨٦٤

ثانياً - الحماية المعقودة لحرمان الدولة المحمية من الانتفاع بالقانون الدولي العام وهذا النوع من الحماية معروف في الامبراطورية الهندية الانكليزية حيث تعتبر الحكومات الوطنية مستقلة في داخليتها وتعتبر علاقاتها بالامبراطورية البريطانية محددة بالقيود الواردة في المعاهدات المعقودة بينها و بين انكلترا أما في الاحوال غير المنصوص عليها في المعاهدات فتعتبر الحكومة الانكليزية صاحبة السلطة فيها - وقد تلغى تلك المعاهدات كلما استدعت ذلك مصالح انكلترا أو مصالح رعايا الامراء الهنود وكلما أوجبته الظروف بدون التفات الى محاذير القانون الدولي حتى ان الحكومة الهندية أعلنت في جريدتها الرسمية الصادرة في ٢١ أغسطس لعام ١٨٩١ ان مبادي القانون الدولي لا تأثير لها بالنسبة لعلاقاتها مع الحكومات الهندية الوطنية الخاضعة لسيادة الملكة الامبراطورة

ثالثاً ـ الحماية التي تبسطها دول الاستعمار على بلاد أسيا وأفريقيا بحجة ان هذه البلاد لا يعتبرها القانون الدولي بلاداً متمدينة ولا يحسب لشخصيتها حساباً بين أشخاصه فاباح عليها التسلط اما بدائرة نفوذ واما بالحماية ـ وقد ينقلب النفوذ حماية كما ان الحماية تنقلب الى ملكية كاملة وعلى ذلك أرى ان هذه المسميات ما خلقت الا للتوصل الى الاغراض

فالتسلط بدائرة النفوذ انما يحصل على بلدان متسعة الارجاء لا تحتلها دولة أخرى ولا قوات الدولة طالبة النفوذ التي تبسط نفوذها الادبي على هذا المتسع منعاً للدول الاخرى من التطلع الى امتلاكه أو التسيطر عليه ـ وهذا النفوذ ينبسط بدون قبول ورضاء البلاد التي أحاط بها أما تحديد مناطقه فيتفق عليه بين الدول المختلفة كما حصل في عام ١٨٩١ بين انكلترا والبرتغال على تحديد مناطق نفوذ كل منهما في أفريقيا ـ وكما حصل أيضاً بين فرنسا والمانيا في عام ١٨٩٠ على تحديد مناطق نفوذ كل منهما في الكمرون والكنغو والسودان المصري

رابعاً ـ الحماية التي تنبسط على البلاد ناقصة التمدين أو غير المتمدينة فانها لا تعطي حق الملك التام أو السلطان الكامل عليها بل يعتبرها القانون الدولي من الوسائل التي تمنع بقية الدول عن احتلال تلك البلاد أو امتلاكها ـ وهذا القانون لا يتعرض الى علاقاتها مع الدولة الحامية لعدم جواز معاملتها بقانون لم تسمع به قط وانما يحدد مسئولية الدولة الحامية لها امام سائر الدول المتمدينة وعلى قدر هذه المسئولية من حيث المحافظة على أموال وأعناق وأعراض الاجانب يكون لها حقوق على الاجانب تستعملها في سبيل المحافظة على مصالح بعضهم البعض وعلى مصالحها ومصالح الاهالي أصحاب البلاد

وفي عامي ١٨٨٤ و ١٨٨٥ اشتركت جميع الدول في مؤتمر برلين ما عدا انكلترا فاقرت الدولة الحامية على حق توزيع العدل على عموم السكان من أجانب ووطنيين القاطنين في البلاد المحمية ـ ثم في عام ١٨٨٨ عدلت المانيا قانونها المختص بالحمايات الالمانية وفيه خولت حق القضاء لقضاتها على عموم السكان بدون التفات الى جنسيتهم

٥

في مظاهر الحماية

ان لمن الادلة القائمة على وجود الحماية في احد البلاد هو اكتظاظ محاكمه ومصالح ادارته ودست وزاراته بقضاة ورؤساء ومستشارين من جنسية الدولة الحامية مضافاً على ذلك وجود مندوب سام من قبلها تلقى بين يديه مقاليد جميع السلطة ـ وتعريف المستشار في قاموس القانون الدولي هو صاحب الامر

قال العلامة الانكليزي هوب ان الحمايات ليست حقايق جديدة في القانون الدولي بل هي معروفة من قديم الزمان بين الافراد والجماعات حتى في البلاد البعيدة عن احتكاك الدول الاوروباوية ـ وقد نشاء عن الحمايات جملة مشاكل معقدة منها ـ اذا وجد في بلاد أجنبية رعايا من احدى الدول أو البلدان المحمية هل يعتبرون من رعايا الدولة الحامية ؟ واذا وجدوا في بلدة من البلاد المحمية هل يعتبرون أيضاً من رعايا الدولة الحامية ومن جنسيتها أم يعاملون حسب جنسيتهم الاصلية ؟ ـ فالعلامة هوب يقول بما ان نظام الحماية ناقص و بما ان شكله وقتي لان المراد به هو الوصول الى التملك يوماً ما ـ فلذلك لم تتردد معظم الدول في معاملة المذكورين مثل معاملة جنسية الدولة الحامية ـ فالمانيا وضعت نظاماً من مقتضاه ان تكون كل السلطة في البلاد الداخلة تحت حمايتها في قبضة الامبراطور فاعطتها بذلك لقب الحماية بالاسم مع انها في الحقيقة من ضمن أملاك الامبراطورية . وقد سماها الالمان بحمايات لان أملاك الامبراطورية كانت محصورة في المادة الثانية من الدستور الالماني على سبيل الحصر ولم يكن من الممكن التحوير في البند المذكور الا بموافقة السلطات التشريعية فلعدم استدعائها كلما دخلت مستعمرة جديدة في حيازة المانيا وضعت السلطة الداخلية لفظة الحماية لكل مستعمرة

أما حماية فرنسا على تونس ومراكش فهي ملكية وقال العلماء الفرنساويون ان هذه الملكية غير كاملة وكان الاجدر بالجمهورية الفرنساوية ان تعلن امتلاكها لتلك الديار عوضاً عن الحماية . هكذا فعلت ايطاليا منذ دخلت طرابلس الغرب وملحقاتها فانها أعلنت امتلاكها لها لا وضع الحماية عليها والدول لم تضع لنفسها قانوناً للآن يرجع اليه فيما تبسط احداها الحماية على دولة أو بلدان أخرى بمقتضى اتفاق أو معاهدة بين الفريقين نرى الدولة الاخرى تحتل بلداً عنوةً وتبسط عليه حمايتها ولا تتكلف غير اعلان الدول الاخرى ولذلك كان التشريع الدولي هو ما يتفق عليه بين الدول وليس على المشتغلين في تطورات هذا التشريع الا ان يجمعوا في كتبهم شتات الحوادث ويبنوا عليها القواعد بدون ان ينظروا الى التشابه

فلبنان ليس له حق التمثيل السياسي في البلاد الاجنبية لان شخصيته مستغرقة بشخصية الحكومة الفرنساوية في البلاد الخارجية حيث تبسط حمايتها على كل لبناني يقطن الاصقاع الاجنبية منذ عام ١٩١٤ أي منذ نشوب الحرب الاوروباوية

أما اذا كان يسكنها قبل العام المذكور فله الخيار اما بان يتجنس بجنسية الدولة المقيم في ربوعها واما ان يكتتب في سجلات قناصل الجمهورية الفرنساوية ولذلك كانت أجازات السفر التي تعطى لكل لبناني منذ الآن متوجة باسم الجمهورية الفرنساوية

والمنـدوب السامي للجمهورية الفرنساوية في سوريا جناب الموسيو غورو عـين طبقاً للمادتين ٩٤ و ٩٦ من معاهدة سيفر وهي معاهدة الصلح مع تركيا لجنة لوضع القانون الاساسي الى لبنان باعتبار أنه تحت الحمـاية فلو لم يكن كذلك لاستدعى الشعب الى انتخاب لجنة من علمائه في القوانين يكونون موضوع ثقته لوضع ذاك القانون الذي يخلق وجودهم السـياسي ويقرر أصول حكومتهم بدون أقل تداخل ـ لان التداخل في وضع أحكام القانون المذكور يفيد الاشتراك في مبادئه وهو اشتراك القوي مع الضعيف وهذا مظهر كبير من مظاهر الحمـاية

والتداخل في الشؤون الداخلية هو من أكبر مظاهر الحماية. وليس أدل عليه من تعيين حاكم على لبنان الكبير بقرار من مندوب الدولة الحامية وهو جناب الجنرال غورو في أول سبتمبر لعام ١٩٢٠ وهذا نصه.

ان الجنرال غورو المندوب السامي للجمهورية الفرنساوية في سورية وقيليقية

بنـاء على قرار رئيس الجمهورية الفرنساوية الصادر بتاريخ ٨ ت ١ سنة ١٩١٨

وعلى القرار نمرة ٣١٨ الصادر بتاريخ ٣١ اب ١٩٢٠ الشامل تحديد دولة لبنان الكبير

وعلى القرار نمرة ٣٢٠ الصادر بتاريخ ٣١ اب ١٩٢٠ الذي الغيت بموجبه ولاية بيروت

وعلى القرار نمرة ٣٢١ الصادر بتاريخ ٣١ اب ١٩٢٠ الذي الغيت بموجبه أراضي لبنان المستقلة والادرات والاقلام المتعلقة بها ـ يقرر

تعيين الكابتن دي فركات ترابو حاكماً للبنان الكبير — الامضاء : غورو

صدر عن عاليه في أول ايلول سنة ١٩٢٠

وليس أدل على التداخل المذكور لاظهار الحماية بكل وضوح و بمعناها غير القابل التأويل من التنظيمات التي وضعت الى لبنان الكبير بالامر الصادر من جناب المندوب السامي للجمهورية الفرنساوية جناب الجنرال هنري غورو وهذا نصه :

ان الجنرال غورو المعتمد لجمهورية فرنسا في سورية وقيليقية ـ بناء على أمر رئيس الجمهورية الفرنساوية الصادر في ٨ ت ١ سنة ١٩١٩

وعلى القرار نمرة ٣١٨ الصادر في ٣١ اب سنة ١٩٢٠ المعلنة فيه دولة لبنان الكبير مع حدودها

واعتماداً على أنه الى ان يوضـع موضع الاجراء القـانون الاساسي اللبناني الذي سينظم توفيقاً للمادتين ٩٤ و ٩٦ من معـاهدة سيفر (معاهدة الصلح مع تركيا) وللانتداب المنصوص عليـه في المـادتين المذكورتين يلزم ان تعطى دولة لبنان الكبير تنظيماً اداريًا وفقاً لرغائب الاهالي يساعـدهم

على ان يحققوا بمساعدة فرنسا بروغرام الاستقلال والحكم الذاتي الذي عولوا عليه

فلهذه الاسباب قد قرر ما يلي :

المادة الاولى ـ ان التنظيم الاداري الموقت لدولة لبنان الكبير الذي أعلن وتقررت حدوده في القرار نمرة ٣١٨ الصادر في ٣١ اب سنة ١٩٢٠ يجري حسب التدابير التالية :

الفصل الاول

في التقسيمات الادارية

المادة الثانية ـ تقسم دولة لبنان الكبير الى أربع متصرفيات و بلديتين مستقلتين وهذه المتصرفيات تتألف من ١٢ قضاء والاقضية تتألف من مديريات

المادة الثالثة ـ أما التقسيمات الادارية فهي :

١ ـ متصرفية « لبنان الشمالي » ومركز حكومتها « زغرتا » وهي تتألف من :

قضاء عكار ـ المشتمل على قضاء عكار الحالي ما خلا القسم الواقع شمالي نهر الكبير والمحدود شرقاً بالخط الممتد على مرتفعات وادي الحديد

قضاء زغرتا ـ المؤلف من مديريات الزاوية والضنية و بشري

قضاء البترون ـ المؤلف من مديريتي الكورة ومديرية البترون نفسها

٢ ـ متصرفية « جبل لبنان » ومركز حكومتها « بعبدا » وهي تتألف من :

قضاء كسروان وقضاء المتن وقضاء الشوف ومديرية دير القمر الحالية

٣ ـ متصرفية « لبنان الجنوبي » ومركز حكومتها « صيدا » وهي تتألف من :

قضاء صيدا ـ المؤلف من مديريات التفاح وجزين والشقيف والقسم الشمالي من الشمر

قضاء صور ـ المؤلف من القسم الجنوبي من الشمر ومن القسم الواقع شمالي الحدود الفلسطينية من بلاد بشاره

قضاء حاصبيا ـ المؤلف من قضاء حاصبيا الحالي ومن مرجعيون حتى الحدود الفلسطينية .

٤ ـ متصرفية « البقاع » ومركز حكومتها « زحلة » وهي تتألف من :

قضاء راشيا وقضاء البقاع وقضاء بعلبك ومديرية الهرمل

٥ ـ مدينة بيروت وضواحيها ـ التي يتألف منها منطقة قائمة بذاتها سيعين نظامها فيما بعد .

٦ ـ مدينة طرابلس وضواحيها التي يتألف منها منطقة قائمة بذاتها سيعين نظامها فيما بعد .

المادة الرابعة - ان عاصمة لبنان الكبير هي « بيروت »

المادة الخامسة - ستعين فيما بعد بعناية السلطة الادارية أقسام كل متصرفية بصورة مدققة

القسم الثاني

في الهيئة التنفيذية الموقتة لدولة لبنان الكبير - وفي السلطة المركزية والدوائر العامة

المادة السادسة - ان السلطة التنفيذية يقوم بها موظف عال افرنسي ينتدبه القوميسير العالي للجمهورية الفرنساوية ويسمى « حاكم لبنان الكبير »

المادة السابعة - الحاكم مسؤول تجاه القوميسير العالي عن النظام والامن العام والادارة العامة في أراضي الدولة اللبنانية

المادة الثامنة - يستطيع الحاكم ان يستخدم القوة المسلحة لصيانة الامن ولا يجوز له ذلك الا بمصادقة القوميسير العالي في ما خلا بعض ظروف استثنائية توجب اتخاذ التدابير المعجلة . وفي هذه الظروف يجب دون تأجيل اطلاع السلطة على هذه الظروف وعلى الوسائل المتخذة

المادة التاسعة - ينظم الحاكم ميزانية الدولة ويعرضها لتصديق القوميسير العالي - ويقرر الميزانيات المحلية ويعرض على القوميسير العالي كل المشاريع المتعلقة بالضرائب والمكوس والرسوم التي تتقاضاها الدولة والمتصرفيات والبلديات . وهو يعين الموظفين من كل الطبقات والدرجات ما عدا الذين يناط اختيارهم بالقوميسير العالي والذين سيأتي ذكرهم في المواد التالية

المادة العاشرة - يكون الى جانب الحاكم دوائر الدولة العمومية وتتعلق هذه الدوائر به رأساً ويكون على رأس كل منها موظف سام يعين بعد مصادقة القوميسير العالي ويكون الحاكم مرجعهم رأساً .

يعزل هؤلاء الموظفون اذا ارتكبوا ذنباً كبيراً أثناء قيامهم بوظائفهم

المادة الحادية عشرة - يساعد رؤساء هذه الدوائر مستشارون فرنساويون فنيون يعينهم القوميسير العالي بناء على اقتراح الحاكم

المادة ١٢ - مهمة هؤلاء المستشارين هي مساعدة رؤساء الدوائر بارائهم واختباراتهم الادارية ويمكنهم تفتيش الدوائر على اختلاف درجاتها بامر الحاكم

المادة ١٣ - كل القرارات الادارية التي يضعها رؤساء الدوائر تعرض على المستشارين الفنيين الفرنساويين الذين يصدقون عليها بامضائهم ويرفقونها عند الحاجة بملاحظاتهم ولا تصبح هذه المقررات نافذة الا بعد تصديق الحاكم عليها .

وسيوضع فيما بعد نظام اداري تحدد فيه أنواع المقررات التي يحق لكل رئيس دائرة ان يتخذها رأساً

المادة ١٤ — ان الدوائر العامة في الدولة هي الآتية بقطع النظر عن التعديلات الجزئيـة التي يمكن ادخالها في المستقبل اذا دعت الى ذلك مصلحة الدولة :

١ — دائرة الداخلية والجاندرمة والبوليس

٢ — دائرة المالية

٣ — دائرة العدلية والاملاك والاوقاف

٤ — دائرة النافعة والبرق والبريد

٥ — دائرة المعارف والفنون الجميلة

٦ — الدائرة الاقتصادية « الزراعة والتجارة والصناعة »

٧ — دائرة الصحية والاسعاف الطبي

المادة ١٥ — يرجع رؤساء هذه الدوائر الى الحاكم رأساً و يعرضون عليه تقاريرهم ومشاريعهم وآراءهم

اللجنة الادارية

المادة ١٦ — يكون الى جانب أعضاء السلطة التنفيذية مجلس مؤلف من ١٥ عضواً ويسمى «اللجنة الادارية للبنان الكبير» أما صلاحية هذه اللجنة فهي ذات صلاحية مجلس الادارة القديم حسبما جاء في النظام الاساسي ويكون لها رأي استشاري ويجب ان تدعى لاعطاء رأيها في المسائل المتعلقة بالامور التشريعية و بالنظامات و بوضع ميزانية الدولة وتقرير الضرائب الجديدة والمكوس والامتيازات

المادة ١٧ — يمكن لرؤساء الدوائر ان يفاوضوا اللجنة اذا وافق الحاكم على ذلك

المادة ١٨ — لا يمكن اللجنة الادارية ان تتذاكر رسمياً اذا لم يكن عشرة من أعضائهـا على الاقـل حاضرين واذا تساوت الاصوات فالجانب الذي يكون فيه صوت نائب الرئيس يرجح

المادة ١٩ — اذا اختلفت الحكومة واللجنة الادارية ولم يتوصلا الى الاتفاق فالقوميسير العالي يعطي الرأي الفاصل

المادة ٢٠ — سيوضع نظام خاص فيما بعـد يعين جلسات وأشغال اللجنة وماهيـة الاعمال التي تعرض عليها

المادة ٢١ — تؤلف اللجنة الادارية من ١٥ عضواً كما يلي:

	عدد الاعضاء
لمدينة بيروت	١ ارثوذكس
	١ ماروني
	أو ممثل الاقليات المسيحية
	١ سني
لمدينة طرابلس	١ سني
لمتصرفية لبنان الشمالي	٢ ارثوذكس
	١ ماروني

	عدد الاعضاء
	أو ممثل الاقليات المسيحية
لمتصرفية لبنان الجنوبي	١ شيعي
	١ ماروني
لمتصرفية جبل لبنان	١ درزي
	٣ موارنة
لمتصرفية البقاع	١ شيعي
	١ كاثوليكي

المادة ٢٢ — يعين القوميسير العالى أعضاء هذه اللجنة بناء على طلب الحاكم الى أن ينتهي احصاء النفوس وتجري الانتخابات

المادة ٢٣ — العضو الذي يخطىء خطأ كبيراً يعزل من هيئة اللجنة

المادة ٢٤ — ينتخب نائب رئيس اللجنة من قبل الاعضاء بالاقتراح السري وبالاكثرية المطلقة وموافقة القوميسير العالى على تعيينه بقرار خاص

وعند ما يحضر الحاكم جلسات اللجنة يرئسها ولكن لا يكون له صوت

الادارة المحلية

المادة ٢٥ — يعين متصرف لكل متصرفية ويدير هذا المتصرف ادارته بالنيابة عن حاكم لبنان الكبير.

المادة ٢٦ — يعين القوميسير العالي المتصرف بناء على طلب حاكم لبنان الكبير والمتصرف مسؤول امام الحاكم عن النظام والامن العام في كل منطقة متصرفيته وهو يسهر على تنفيذ القوانين والنظامات بدقة وعلى تحصيل الضرائب وعلى ادارة أعمال الحكومة ويعرض على الحاكم العام المسائل التي لها تعلق بمصلحة الدولة العمومية كالمصادقة على الميزانيات المحلية مثلاً والاضافات والمكوس فوق العادة وتحديد تخوم المناطق

المادة ٢٧ — يكون الى جانب المتصرف مستشار فرنساوي ويعرض المتصرف على المستشار المذكور كل المقررات وهذا يصدق عليها ويعلق عند اللزوم ملاحظاته ويعرضها على الحاكم العام اذا حدث اختلاف في الرأي بينه وبين المتصرف

المادة ٢٨ - وتكون بقرب المتصرف دوائر المتصرفية : المالية ، النافعة ، الصحية والاسعاف الطبي لخ وترتبط هذه الدوائر بالمتصرف رأساً وهي تتلقى التعليمات عن تسيير أعمالها من السلطة المركزية ولكنها مسؤولة أمام المتصرف عن تنفيذ الاوامر التى تتلقاها

المادة ٢٩ - سيعين في نظام خاص فيما بعد تفاصيل اختصاص هذه الدوائر وكيفية عملها وصلاحية الموظفين الذين يرأسونها وعلاقتهم مع السلطة المركزية والادارة المحلية مع تعيين النظام المختص بهم

المادة ٣٠ - يكون في كل متصرفية لجنة ادارية الى جانب لمتصرف لها رأي استشاري في كل ما يتعلق باعمال اللواء الادارية والمالية . وهذه اللجنة تعطي رأيها في الاشغال العمومية النافعة وفي فتح وتخطيط طرقات المتصرفية وفي استملاك ما يلزم للمنفعة العامة وفي مسائل وضع الضرائب والمكوس التي فوق العادة وفي تنظيم ميزانية اللواء وفي طلب المساعدات المالية. وهذه اللجنة تعين طرق المناقصات على الالتزامات ومدة هذه المناقصات ولها أن تعين واحداً أو أكثر من أعضائها ليكونوا من أعضاء لجان المناقصة

المادة ٣١ - تتألف اللجنة الادارية في المتصرفية من ١٠ أعضاء يعينهم حاكم لبنان الكبير بناء على اقتراح المتصرف

ويعين هؤلاء الاعضاء لسنة ويمكن عزلهم اذا أخطأوا خطأ كبيراً أو أظهروا عدم الكفاءة في وظيفتهم . ومن حق المتصرف ان يكون رئيساً لهذه اللجنة واذا تساوت الاصوات في التصويت فالارجحية للفريق الذي ينضم اليه الرئيس

المادة ٣٢ - يعين على كل قضاء قائمقام مسؤول أمام المتصرف عن النظام والامن العام في قضائه وعن تنفيذ القوانين والنظامات بدقة وعن تسيير أعمال الحكومة بنظام

أما القرارات الادارية التى يقررها القائمقام فلا تصبح قابلة التنفيذ الا بعد مصادقة المتصرف وستحدد في نظام خاص فيما بعد القرارات التى من صلاحية القائمقام ان يضعها رأساً

المادة ٣٣ - يعين حاكم لبنان الكبير القائمقام بناء على اقتراح المتصرف الذي ترجع اليه القائمقامية المطلوب لها هذا الموظف ويعزل القائمقام لخطاء كبير ولعدم كفاءة في الوظيفة

المادة ٣٤ - يعين على رأس كل مديرية مدير مرجعه القائمقام وهو مسؤول أمام القائمقام عن النظام والامن العام وعن تنفيذ القوانين بدقة وتسيير أشغال الحكومة بنظام

المادة ٣٥ - المدير يعينه المتصرف بناء على اقتراح القائمقام الذي ترجع اليه المديرية ويجب ان يصادق علي هذا التعيين مستشار المتصرف الفرنساوي

ويعزل المدير لخطأ كبير أو لعدم كفاءة في الوظيفة

المادة ٣٦ – سيوضع نظام خاص لتحديد وظائف ومهام واختصاص جميع هؤلاء الموظفين الاداريين ويبين علائقهم مع السلطة المركزية ومع بقية دوائر الحكومة المحلية على اختلافها وتذكر فيه طرق تعيينهم وقانونهم الخصوصي

البلديات

المادة ٣٧ – البلديات الحالية الموجودة تبقى على حالها

المادة ٣٨ – يهتم حاكم لبنان الكبير ودوائره بوضع أنظمة بلدية في لبنان ثم تعرض هذه التنظيمات على القوميسير العالي ليصدق عليها

المادة ٣٩ – يدخل هذا القرار في حيز التنفيذ ابتداء من أول ايلول سنة ١٩٢٠

المادة ٤٠ – السكرتير العام ورئيس التفتيش الاداري وحاكم لبنان الكبير مكلفون – كل حسب صلاحيته – بتنفيذ هذا القرار . صدر عن عاليه في ٦ ايلول لعام ١٩٢٠ (الامضا) غورو

ومن مظاهر الحماية اسناد السلطة غير المحدودة الى مندوب سام تعينه الدولة الحامية من أبنائها ينقض ويبرم في شؤون الدولة المحمية ويضع لها الانظمة وينفذ أحكامها بدون مشاركه الشعب باعتبار ان هذا الشعب قاصر – وهذا النوع من الحماية ينبسط على الشعوب غير المتمدينه أو الناقص تمدينها – وقد ينقلب غالباً الى سيادة. وقد استعملها جناب الجنرال غورو عن حق بمناسبة الخيانة التي ارتكبها بعض أعضاء مجلس ادارة لبنان حيث باعوا ضمائرهم ببيع السلع الى حكومه الامير فيصل المعادية الى لبنان ونظموا لمصلحتها تلك المضبطة المشومه التي سيأتي نصها لدى الكلام عن الامير فيصل والتاج – وذلك على غرة من باقي الاعضاء وبهذه المناسبة أصدر جناب الجنرال أمره بالغاء ذاك المجلس في ١٢ يوليـه سنة ١٩٢٠ بالمرسوم الآتي نمرة ٢٧٣ :

ان الجنرال غورو القوميسير العالي للجمهورية الفرنساوية في سوريا وقيلقية والقائد العام لجيش الشرق

بناء على مرسوم رئيس الجمهورية المؤرخ في ٨ تشرين الاول سنه ١٩١٩ وبناء على القرار الصادر في تاريخ ٢١ تشرين الاول سنه ١٩١٨ المتعلق بتنظيم ادارة المنطقه الغربية من بلاد العدو المحتلة تنظيما موقتاً – ولما كانت الشكوى الموجهه ضد بعض أعضاء المجلس الاداري لا تسمح لهم بمتابعة القيام بوظيفتهم – ولما كان بناء على ذلك انعقاد المجلس للمداولات غير ممكن نظراً للنقص في عدد الاعضاء . وبناء على اقتراح حاكم لبنان الاداري وبناء على موافقة رأي الكولونيل نيجر المندوب الاداري للمنطقة الغربية قرر ما يأتي :

البند الاول : قد الغي مجلس ادارة لبنان لعدم استطاعته القيام بوكالته

البند الثاني : تقوم مقام مجلس الادارة وبذات الصلاحية لجنة ادارية موقتة وذلك ريثما يعين النظام السياسي للبنان الكبير ويمكن الشروع بالانتخابات العامة

البند الثالث: سيصير فيما بعد تعيين أعضاء هذه اللجنة

البند الرابع : السكرتير العام للقوميسيرية العليا والمندوب الاداري للمنطقة الغربية وحاكم لبنان الاداري مكلفون كل من صلاحيته بتنفيذ منطوق هذا القرار .

وقد أردفه بالمنشور الآتي الى أبناء لبنان بتاريخ ٢٠ يوليه سنة ١٩٢٠

أيها اللبنانيون :

ان بعض اخوانكم الذين لا يستحقون هذا الاسم أرادوا ان يصموا تاريخكم المجيد الشاهد لكم بالوطنية والوفاء بصحيفة عار وخيانة اذ انهم باعوا ضمائرهم بيع السلع للحكومة التي كانوا يعتبرونها بالامس كعدوة لبلادهم.

لا عذر لهم اذ لا مبرر لاي كان أين كان ان يرتشي من الاغيار ليقوم بسياسة سرية معاكسة لارادة الامة .

انما فرنسا المعروفة بدرايتها كانت ولم تزل ساهرة عليكم فمنعت وقوع هذه الجناية وهكذا أدت للوطن اللبناني خدمة جلى تضاف الى خدماتها السابقة .

ولذا فان الاقدام على هذه الجناية لم يكن من نتائجه الا ان أظهر عن جديد ما بين أمتينا من العلاقات المتينة المنسوبة العهد الى عشرات الاجيال .

وأوضح دليل على ما تقدم الاحتجاجات التي ترد عليّ من الشعب اللبناني جميعه بما فيه الوضيع والرفيع وفي طليعتهم من أحييه باحترام غبطة الحبر الجليل سيادة البطريرك الماروني الكلي الوقار .

أيخفى على كل ذي بصيرة واخلاص ماتكبدته فرنسا من الضحايا أثناء الحرب لتؤم الشرق باعلامها المظفرة ؟

أيخفى عليه ما بذلته من الجهد لتوطد في هذه البلاد دعائم الحرية والامن وتهيء تشكيل الحكومة وتنتصر لمطالب لبنان أمام مؤتمر الصلح ؟

اليست هذه الجنود الباسلة التي وطئت أرضكم حديثاً فهتفتم لها في صوفر وبيروت أوضح دليل على رغبة فرنسا في المحافظة على حقوقكم ؟

أمن حاجة الى ان أذكركم بالعهود الصريحة التي قطعها لكم الرئيس كليمنسو وأيدها من بعده خلفه

الرئيس مليران وسلمت الى مندوبي لبنان الوقورين غبطة البطريرك وسيادة المطران عبدالله الخوري ؟
فثقوا بان فرنسا كانت ولن تزال مقيمة على العهد وفيته ولن تحيد قيد فترعن ما تكنه نحوكم من العواطف الودية وهي شاخصة بعيون المحب الساهر الى « لبنان الكبير » التي هي وحدها قادرة على منحكم اياه بناء على الانتداب الذي وكل به اليها مؤتمر الصلح .

فعليه أدعوكم أيها اللبنانيون الى الاشتراك مع فرنسا بكل ولاء في ما هي مقدمة عليه من توطيد النظام والعدل واسعاد البلاد من غير وجل ولا ملل واعلموا ان اليوم الذي طالما آمل أباؤكم بحلوله قد كاد ينبثق فجره وعما قريب سيتاح لكم التمتع بانواره .

فليحي لبنان ! فلتحي فرنسا ! فليحي علمنا المشترك ! (الامضاء) غورو

٦

في الوصاية

ان الوصاية لا تعريف ولا ذكر لها في القانون الدولي وانما عصبة الامم قد ابتدعتها في مؤتمر فرساي لتستبدل بها لفظ الحماية التي تنفر منها النفوس لان مدلول الوصاية يلطف قبولها لدى شعوب الشرق التي أيقظتها الحرب الاخيرة من سباتها الطويل فنهضت الى المطالبة بحقوقها لتحل في المحل الذي يليق بها . فمدلول الوصاية يفيد عطف الموصي على الموصى عليه ـ وعلى ان الموصي لا يسند وصايته الا لمن كان موضوع ثقته ومحل ائتمانه الى ان يبلغ القاصر الموصى به سن الرشد ـ فهذا قول رشيق ـ يؤذن بانتهاء الوصاية يوماً ما فيخرج فيه الموصى عليه من تحت نيرها رشيداً راقياً متحلياً باحسن مزايا التربية و يجد أمواله مصونة محفوظة ومستثمرة بما أعدته لها الطبيعة

فهذه البهرجة في التعبير قد عولت عصبة الامم عليها لتجعل الى لفظ الوصاية موقعاً لطيفاً في القلوب ولكن ما هي الوصاية ـ ومن يملك حق الايصاء ـ ومن له حق الولاية على الشعوب حتى يوصي عليها . .

فالوصاية هي عهد يلتزم به قابلها بان يحفظ أموال الموصي ويتصرف فيها بما فيه الحظ والمصلحة مع حفظ أطفاله بعد موته ـ ولا يملك حق الايصاء بالمال الا صاحبه ولا حق الايصاء على الصغير الا وليه الطبيعي أي والده .

والوصية هي تمليك مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع ولا تنفذ للوارث ولا للاجنبي بما زاد على ثلث المال الا اذا أجازها الورثة عموماً . ويشترط لصحتها ان يكون الموصي حراً بالغاً عاقلاً مختاراً أهلاً للتبرع وان يكون الموصى له حياً تحقيقاً أو تقديراً وان يكون الموصى به قابلاً للتمليك بعد موت

الموصي . وقد أجاز الائمـة الوصية للحمل المستكن بشرط أن يولد حيًا لاقل من ستة أشهر من وقت الوصية ان كان زوج الحامل حيًا أو لاقل من سنتين من وقت الموت أو الطلاق البائن أن كانت معتدة لوفاة أو لطلاق بائن حين الوصية . فاذا ولدت توأمًا أو توائمين حيين فالوصاية لهما نصفان ـ ثم ان اختلاف الدين والملة لا يمنع صحة الوصاية . أما الموصى به فلا يملك الا بقبول الوصية صريحًا أو دلالة. واذا مات الموصي قبـل قبول الموصى به بطلت الوصية .

واذا مات الشخص عن مال وأطفال بدون أن يوصي بهم كانت الولاية للمتحدث عليهـم وهو الحاكم الشرعي . ومن أراد التوسع في معرفة حـدود الوصـية وشرائطها فليرجع الى مذهب الامام أبي حنيفة النعمان مفتي بغداد مدينة السلام

ولان الدول العظمى لم يكن لها مغنم من الوصية فقد اهمل ذكرها في القانون الدولي غير انها أتت مؤخرًا على لسان عصبة الامم باعتبار انهـا لفظ يترادف مع الحمـاية والاتفـاق والاشتراك والمساعدة وكل هـذه الالفاظ قـد تنقلب الى تمليك أو ضم .

٧

في تكييف مركز لبنان

لقد صار الآن من السهل تكييف مركز لبنان وتطبيقه على قواعد القـانون الدولي بعد التعريف الذي تقدم بيانه للاستقلال والحمـاية والوصاية . فمن البيان الموجز عن شكل حكومة لبـنان الحـالية ومصدر سلطتها وتقنين شرايعها وأنظمتها وعن المرجع الرسمي المسئولة امامه دون غيره ظهر جليًا بان ـ الحماية ـ هي المنطبقة عليه ولكن بحدود واسعة أفسحت امام هذا الشعب اللبـناني صاحب التاريخ المجيد مجالاً لا يستهان به للاشتراك مع فرنسا في ادارة بلاده بالحكم الذاتي على خلاف ما عاملت به أهالي الجزائر وتونس ومراكش وسكان مداغسكر وانام وكوشين شين وموزمبيك والسنيغال والكونغو وكمرون وقتما احتلت تلك البلاد الواسعة .

ففرنسا صرحت مرارًا بانهـا أحبت لبنان كما أحبت الالزاس واللورين وساعدت اللبناني في وطنه مساعدة دلت على الحنان والعطف ونظرت الى اللبناني في بلاد المهجر نظرة القريب منها المزمع لان يكون من أبنائها ـ وانها لاجل لبنان صادمت الحزب الاستعماري الانكليزي وتركت الموصل وينابيع غازها للانكليز ـ وكافحت تصويت المهوسين الى لجنة ولسن ـ وأبادت تاج الامير فيصل بعد ان أخضعت عصاباته الثوروية بسيوف جنودها وافتدت بدمائهم لبنان من غزوات فيصل وعربانه وانها ما تركته قط ولا تتركه أبدًا . فكم نادى وزراؤها من فوق المنابر بان لفرنسا تقاليد وصوالح في لبنان وسوريا

منذ عدة أجيال لا يمكن اغفالها - فبعد الدرس التي تلقته في عام ١٨٦١ آن لها ان ترسخ قدمها في لبنان وسوريا ولكن على مبادي الصداقة والسياسة المألوفة في القرن العشرين نظرًا للتغيير العظيم الذي طراء على الشعوب الصغيرة والكبيرة بعد الذي جاهر به الدكتور ولسن وكليمنسو من رجال الدول الظافرة عن حقوق الشعوب واحترامها ووجوب التفاهم معها من حيث احلال اشتراك المصالح محل الحكم السابق الذي انقضى زمانه بانقضاء القرن التاسع عشر

ففرنسا قد عدلت الآن عن سياسة عريقة في القدم ونبذت القواعد التي وضعها تيرس وغامبتا وكارنوو ولدك روسو من أقطابها في حكم الشعوب الضعيفة فاعطت الى أهل الجزائر حق الرعوية الفرنساوية وساوتهم في سائر الحقوق بابناء فرنسا وهي على وشك معاملة التونسيين بهذا النمط - ومتى تأكدت من رقي واخلاص سائر شعوب مستعمراتها أعطتهم نوعًا من الحكم الذاتي .. وكذلك انكلترا قد نبذت تقاليد سياسة وزيرها الشهير دزرايلي وهو اللورد بيكنسفلد وعدلت عنها لانها لم تعد تلائم مصالحها ولا تطابق مقتضيات الزمان بالنظر لاعتبارات بعيدة الغور والمدى فاعطت الى كندا حق التمثيل الخارجي بتعيين معتمد لها في واشنطون بعد ان كانت لا تحسب للمستعمرات حسابًا - وأعادت الآن السر برسي كوكس الى العراق حتى ينفذ خطتها الجديدة في بغداد بانشاء حكومة قومية أهلية في تلك الاصقاع وتبقي على رأسها بعض رجالها الفنيين لكي تتخلص من الاعباء العسكرية

فابناء لبنان أرقى بدون نزاع من أبناء الجزائر وتونس وسائر ملحقات فرنسا من سائر الوجوه وأكثر منهم صداقة واخلاصًا ووفاء لفرنسا وهم في نظرها فرنساويو الشرق ولا أظن أنها ستتابر على التقاط لمامة من أنظمة وقوانين وشرايع تونس والجزائر ومداغسكر تقننها لهم على حين انها لا توافق رقيهم وعرفانهم ولا تلائم طبائعهم وعوائدهم بدون أن تترك لهم حق التشريع والادارة تركا مطلقا لا يلتقي قط مع التملية والايعاز .

فلبنان الآن هو فرنسا الشرق بلغته وآدابه وعاداته وحميته واذا ما انطبق الآن على مركزه الحالي، شرط الحماية فانه بدون شك سائر بكل سرعة الى الاندماج بفرنسا فيكون يومًا ما سيد بلاده متسيطرًا على حكومته وسائر مرافقها بالانفراد والاستقلال ولكن اخشى ان يقال عندئيذٍ ما أتعس لبنان بزعمائه .

٨

كلمة عن الامير فيصل والتاج

التفت الامير فيصل الى معاهدة انكلترا مع جلالة والده السلطان حسين المبرمة في ٢٤ كتوبر لعام

١٩١٥ بشأن ايجاد مملكة عربية سورية تحد شرقاً بالخليج الفارسي وغرباً بصحراء سينا وشمالاً بمدينة حلب والموصل الشمالية فلم يجد لبنان داخلاً في هذه الحدود ـ ثم وجه نظره الى معاهدة ساكس وبيكو المنعقدة في عام ١٩١٦ فوجد ان حدود سوريا تمتد غرباً الى غزة وان الخط الفاصل بينها وبين فلسطين هو خليج العقبة فوادي عربه فالبحر الميت فالاردن فبحيرة طبرية فبحيرة الحوله ـ ورأى ان مدينة حلب ستجعل عاصمة لامارة خاصة يحكمها زعيم مستقل عن دمشق وعندئيذ كمن الغل في صدره لان مساحة سوريا لا تسد مطامعه لافتتانه منذ نعومة اظفاره بالفتح العربي القديم في القسم الاول من القرون الوسطى يوم اجتاح العرب اسبانيا وسيسيليا والاندلس ومعظم أفريقيا حتى وصلوا الى بحر الظلمات وحينئذ تطلع الى فينيقيه الاصلية والى مملكة العباسيين بما فيها قيليقية مع طول وعرض هذا البحر المتوسط فطمع في التاج وعلل النفس في انبساط سلطانه على فلسطين وسوريا وفينيقية وبلاد العرب ـ ولكي يتوصل الى هذه النتيجة استحسن ان يسير في سياسته على مبداء ـ فرق تسد ـ فقصد انكلترا في عام ١٩١٩ وفيها صرح لاقطاب سياستها بان سوريا لا ترغب في انتداب غيرها عليها ـ ثم عرج على باريس حيث شكر الحكومة الفرنسوية على مساعدتها لسوريا قائلاً ان البلاد محتاجة الى يد قوية تقودها الى طرق النجاح وان هذه اليد هي فرنسا . أراد بذلك ايجاد التحاسد بين الدولتين الحليفتين . ثم عاد الى دمشق وأصدر منشوراً وزعه على السوريين قال فيه ان سوريا واحدة لا تتجزاء وصار يبذر المال على أصحاب النفوذ في دمشق وبيروت ليطوح بهم الى المناداة بالوحدة السورية مع اشراف أمريكا أما اذا رفضته فالتفضيل يكون لانكلترا ـ ولكي تمتد هذا الروح الى بيروت استقدم اليه رفيق التميمي الذي كان وقتيئذ من موظفي دار الارتباط العربية في بيروت ونقده مبلغ عشرة آلاف جنيه ليستهوي به زعماء بيروت الى المناداة بالوحدة السورية مع اشراف أمريكا أو انكلترا . ثم الف في دمشق مؤتمراً من مشايعيه أغدق عليهم هبات وافرة فقدموا له التاج وعندئيذ ألف جيشاً للدفاع الوطني كان يستعرضه من وقت الى آخر لاثارة الحمية في قلوب الاهالي لطلب الاستقلال ومطاردة الفرنساويين ـ ولما طلب منه مؤتمر الصلح ان يحضر الى باريس في سنة ١٩٢٠ ليجيب عما دفعه الى التسرع في قبول التاج وعما حمله الى اتخاذ تلك الخطة المتقدم ذكرها اختلق الحيل على قبول التاج وابتدع الاعذار على عدم امكانه مبارحة البلاد تحاشياً من ازدياد خطورة الحالة التي كانت عليها وانتدب عنه وفداً لم تعترف به جمعية الامم . ثم وزع في الوقت ذاته قواته العسكرية على النقاط الحربية وحشد جنداً جديداً بالاجبار أعد له كل وسائل النقل تحفزاً لخوض ساحات الوغى ولكن لما دنت الساعة تخاذل وأظهر الجبن بحجة انه يريد انقاذ رعاياه من ويلات الحرب ـ فكان في

خطته كاللاعب بالنار لان سوريا أصغر من أن تقوم في وجـه فرنسا أو ان يختلف عليها دولتان عظيمتان متحالفتان أي فرنسا وانكلترا .

ورأى الامير فيصل ان الدول كررت الاعتراف بانتقال السيادة العثمانية في سوريا الى فرنسا في معـاهدات فرساي وسان ريمو وسيفر فعمد الى الذهب الرنان الذي بوع به برلمـان ايرلندا ـ فبهذا الذهب حصل شراء ١٥٨ صوتاً من أعضاء البرلمان المذكور ضد ١١٥ صوتاً وبهذه الاغلبية الغي البرلمان في ٥ فبراير لعام ١٨٠٠ حسبما ورد في كتاب النفيسة الانكليزية لاميل بوتمي صفحة ١٤١ ـ وفي كتاب ارلندا العدوة.. لاسكو فلير صفحة ٧٦١ ـ ثم صار الامير فيصل يترقب الفرص لمشـترى أعضاء مجلس ادارة لبنان حتى حانت له وثار ثائر سخط سليمان بك كنعان عضو قضاء جزين على بعض رجال فرنسا لتضاءل نفوذه وبدلاً من التفاهم معهـم عن طريق العتاب كما يفعل صديقان وقع بينهما سوء التفاهم حمل عليهم حملة شعواء وأتهمهم بكل قبيح منددًا بهم سرًا وعلانيـة في كل مجلس حتى دعت الحـالة الى كف يده عن العمل في مجلس الادارة فكفت وعندئذ رمى الامير فيصل شبكته بايدي مشايعيه في لجة غضب سليمان بك المذكور فاصطاده ودفعـه الى اليم مغرراً به باربعين الف ليرة اذا استمال زملاءه في مجلس الادارة لتنظيم مضبطة يفسدون بها على فرنسا حق الاشراف على لبنان فاستمال بعض زملائه وهم جنبلاط وعبـد الملك وحويك وعقـل وشويري ومحسن ونظموا تلك المضبطة وبنـودها بعد ان قبضوا مقدماً مبلغ عشرة آلاف جنيه من الامير أمين أرسـلان ورياض الصلح كما فصلنا ذلك في الصفحة ٦٢ من مؤلفنا استقلال لبنان ـ ثم حاولوا الرحيل بتلك المضبطة الى البلاط الفيصلي فعرفت بهم السلطة الفرنساوية وأرصدت لهـم الطريق وقبضت عليهم عنـد المديرج في صوفر وساقتهم الى السجن ثم حاكمتهم وقضت عليهم بالنفي لمدد مختلفة وهم الآن في قلعة بجوار مدينة مرسليا .

فهؤلاء والحق يقال هم صنيعة فرنسا أولاً وأخيراً ـ وهي التي جلبتهم بعضاً من المنفى وبعضاً من الزوايا واعادتهم الى كراسيهم وبطرتهم النعم ونولتهـم النفوذ ورتبت لهـم المرتب الكبير ـ وبينما كانت فرنسا تحتضن أهالي لبنان في أشد مواقعها السـياسية بينها وبين انكلترا في سوريا وتدفع عنهم وابل النـقم التي أنزلتها الداخلية على أهالي صور ومرجعيون وتلك الجهات قام هـؤلاء الاعضاء ينكرونها وينسون كل جميل لهـا عليهم وعلى لبنان وخرجوا عليها هـذا الخروج الشائن مدعين الزعامة معما هم عليه من صغر في النفوس وضعف في الهمم وتلون في الشيم وسفسطة ودعوى لا يبقى لكل ذلك أثر حين تلوح الشدة وتفتقد مواطن الحزم ـ فلماذا لم يدعوا الزعامة على مدة الاتراك والالمـان عند اكفرار جو لبنان حيث ظهروا بهم خائرة ورؤوس مطأطأة وشفاه تلتقم التراب ؟ على انهم لو فكروا قليـلاً فيما أقدموا

عليه من تطويح لبنان الى الوقوع في شباك الامير فيصل وغزواته لادركوا فظاعة جنايتهم نحو أنفسهم ونحو سلالتهم المقبلة ان لم نقل نحو الوطن وأبنائه . فمن عساه يدفع يا ترى غارات فيصل وعربانه عن أرض لبنان ؟ ومن عساه يضمن وجوده السياسي أو استقلاله الداخلي لو خرج من تحت اشراف فرنسا وضمانها ؟ – أما صورة تلك المضبطة المشومة فلو طبقنا نصها ومراميه على حسب القانون الدولي لوجدناه ينصرف الى الضم لسوريا لان الحياد السياسي لا يفيد الاستقلال ولان ارجاع أراضيه المسلوخة مرجعه الى حكومة سوريا ولان مسائله الاقتصادية يرجع فيها الى علاقاته مع سوريا فكأنه في هذه المضبطة علق وجوده ومستقبل حياته على سوريا وهذا هو من مظاهر الانضمام الذي سعى لبنان بوفوده وبسائر مجهودات أبنائه في جميع أقطار العالم للتخلص منه – أما صورة تلك المضبطة فها هي بحروفها لتبقى أثرًا تاريخيًا لسلالاتنا .

ان مجلس ادارة جبل لبنان النيابي المؤلف نظامًا من ثلاثة عشر نائبًا وفي الوقت الحاضر من اثني عشر نائبًا عاملاً بسبب خلو مركز أحد نائبي قضاء كسروان المستقيل قد وضع نهار السبت الواقع في ١٠ تموز لعام ١٩٢٠ باكثريته الكبرى القرار الآتي .

انه لما كان اللبنانيون منذ أعلنت الدول العظمى حق انشاء الحكومة الوطنية لشعوب هذه البلاد قد طلبوا وما زالوا يطلبون تأييد حقوقهم بتأسيس حكومة وطنية مستقلة

ولما كان استقلال جبل لبنان ثابتًا تاريخيًا ومعروفًا منذ أجيال طويلة وموقعه وطبيعة أهاليه المؤالفة للحرية الاستقلالية منذ القدم كله مما يستلزم استقلاله وحياده السياسي لوقايته من المطامع والطوارىء وكان مع ذلك من أهم مصالحه وراحة شعبه الوفاق وصفاء العلاقات مع مجاوريه وقد دل على ذلك ما أحدثه التقاطع من توارث الجهلاء لارتكاب الحوادث المؤلمة المقلقة المتسلسله من السنة الماضية الى هذه الاونة

فبناء على ذلك كله قد بذل هذا المجلس مزيد الاهتمام توصلاً لوفاق يضمن حقوق البلادين المتجاورين لبنان – وسوريا – ومصالحهما ودوام حسن الصلات بينهما في المستقبل . وبعد البحث في هذا الشأن وجد انه من الممكن الوصول الى ذلك بمقتضى البنود التالية :

١ – استقلال لبنان التام المطلق

٢ – حياده السياسي بحيث لا يحارب ولا يحارب ويكون بمعزل عن كل تدخل حربي

٣ – اعادة المسلوخ منه سابقًا بموجب اتفاق يتم بينه وبين حكومة سوريا

٤ – المسائل الاقتصادية يجري درسها وتقرر بواسطة لجنة مؤلفة من الطرفين وتنفذ قراراتها بعد موافقة مجلس نواب لبنان وسوريا

٥ ـ يتعاون الفريقان في السعي لدى الدول للتصديق على هذه البنود الاربعة وضمانة أحكامها

ولاجل التمكن من العمل على ذلك بحرية و بمعزل عن ضغط وتأثير خارجي ولاجل السعي الناجح في المراجع الايجابية لتقرير أحكام البنود الاربعة المتقدم بيانها التي هي مطالب الامة اللبنانية ومصلحة لبنان الحقيقية المنزهة عن المشارب والاغراض الخصوصية. وبالنظر الى نيابة هذا المجلس عن الشعب اللبناني القانونية والمؤيدة مؤخراً أيضاً باصوات أكثرية الشعب الكبرى قد قررت أكثرية المجلس موقعة هذه المضبطة الانتقال والتوجه بالذات لملاحقة ومشايعة تقرير مضمون البنود الانف بيانها في الحال المقتضاة والمراجع الايجابية وابلاغ هذا التقرير برمته الى المقامات الرسمية والعمل بالطرق الممكنة على الامة اللبنانية (الامضاآت)

محمود جنبلاط . سليمان كنعان . خليل عقل . سعدالله الحويك . محمد الحاج محسن . الياس شويري . فؤاد عبد الله

وقد القت السلطة الفرنساوية القبض عليهم وعلى من التف حولهم في وسط الطريق السائرين عليه الى دمشق لتقديم هذه المضبطة الى الامير فيصل بعد ان يقبضوا باقي المقاولة ـ ثم الفت السلطة المشار اليها في الحال مجلساً عسكرياً لمحاكمتهم و بعد استيفاء الاجراءات القانونية وسماع أقوال الدفاع حكم عليهم تلك الاحكام التي جاء ذكرها في (استقلال لبنان) صفحة ٦٢ .

وقد سبق للامير فيصل تغرير بالصهيونيين ايضاً قبلما غرر باعضاء مجلس ادارة لبنان فانه في عام ١٩١٩ وقتما عاد من لندرة الى باريس في شهر أغسطس صرح لهم بان فلسطين هي أرض الميعاد وهي مسقط رأسهم فيجب ان ترجع اليهم ـ وحالما رجع الى دمشق في شهر سبتمبر من تلك السنة أرسل الى فلسطين عدداً من رجاله حرضوا سكانها من مسلمين ومسيحيين على الثورة احتجاجاً على اعطاء اليهود تلك الاراضي المقدسة بعد ان استقروا فيها منذ ١٧٠٠ سنة وكانت مهبط انبيائهم وكعبة ايمانهم ومعاهد لتعاليم السيد المسيح حيث ولد وشب ومات وانبعث حياً

وفي شهر مايو لسنة ١٩٢٠ وقعت تلك المذبحة الهائلة في أورشليم بسبب ما أبطنه المتخاصمون من الحزازات والأحن غير ان سطوة الدولة الانكليزية واشتداد بأسها قد أخمد نار تلك الثورة في بلاد احتلتها وقرر لها مؤتمر سان ريمو الوصاية عليها فانها وزعت جنودها في بلاد فلسطين وطفقت تضرب بيد من حديد أصحاب الفتن ومن مالاهم حتى أصبحت البلاد في مأمن من الطوارئ ولكن لم يفت الانكليز من أن يد الامير فيصل هي التي أشعلت تلك النار وخصوصاً عقب ظهور صفحة من

تاريخه نشرتها جريدة الديبا الفرنساوية فانها نقلت فقرات قليلة من تقرير وضعه الجنرال ايمان فون سندرس الالماني قائد القوات التركية أبان الحرب العظمى قال فيها أن الامير فيصل أبلغ جمال باشا في ٩ أغسطس لعام ١٩١٦ باستعداده أن يحل بجيشه محل الفرقة الرابعة من الجيش العثماني في جهة الاردن على شرط أن ينال من لدن الحكومة العثمانية تعهدا صريحاً بانشاء مملكة عربية يكون هو حاكمها وفي الوقت ذاته أخبر العدو بان الانكليز يعدون حملة عظيمة على ضفاف القنال ـ فالذى حمل فيصل على هذه المخابرات أنما كان انتصار الالمان في عام ١٩١٥ ولكن قد انقلب الامير فيصل عن تلك الفكرة في انقلاب الآية بالانتصارات التي حازها الحلفاء بعدئذ ولذلك اتهم بالخيانة لان ماعرضه على الاتراك دلهم به بكل دقة على المنطقة التي وقع فيها الهجوم الانكليزي الاول غير أن مشاغل الحلفاء وتسامحهم مع اليونان قد جعلهم أن يتسامحوا مع ابن سلطان الحجاز

٩

كلمة عن معاهدة سان ريمو

نشرت شركة روتر التلغرافية بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٢٠ نصوص معاهدة الصلح الموضوعة الى تركيا وأرسل ملخصها من باريس توفيق باشا معتمد الباب العالي فاقامت وأقعدت الامير فيصل لان الباب الثالث منها نص على استقلال كردستان الذاتي وعلى الحكم الخاص الذي ينشأ بمدينة أزمير وعما يعطى الى اليونان من تراقيا الشرقية وما يقرب من خطوط تشطالجا . وعلى الاعتراف بدولة الحجاز وأرمنيا الجديدتين وعلي الانتداب لسوريا والعراق والجزيرة وفلسطين وأن تجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود وكل ذلك وخلافه بدون ذكر للدولة السورية ـ المتنوج عليها . أما مواد هذه المعاهدة فهي ٤٣٣ مادة منقسمة الى أبواب منها سياسية ومنها اقتصادية ومنها مالية . فالسياسية نصت على عهد جمعية الامم ثم حددت تركيا جنوباً من قره طاش بورون شمال خليج الاسكندرونه الى الحدود التركية الايرانية فخرج منها مدن عينتاب وأرفه ومردين لتلحق بسوريه ـ وعلى فصل تركيا عن العراق ـ أما حدود أرمنيا فاوكل الامر فيها الى ما سيقرره المؤتمر بشأن هذه الدولة الجديدة وقد وضعت تلك المعاهدة نظاماً خاصاً لكل منطقة بمفردها وبيانه . . .

للاستانة ـ أبقيت السيادة التركية عليها بشرط ان لا تخالف تركية منطوق المعاهدة أو ما يصير عقده من الاتفاقات الاضافية ولاسيا حماية الاقليات

للمضايق ـ تبقى مفتوحة لكل السفن الحربية والتجارية في زمن السلم والحرب . وتشكل لجنة للمضايق تؤلف من ممثلي الولايات المتحدة والامبراطورية البريطانية ومن فرنسا وايطاليا واليابان

وروسيا واليونان ورومانيـا و بلغاريا . وتكون هـذه اللجنة مستقلة العمل عن كل سلطة حاكمة محلية وذلك في البحر وفي منطقة المضايق بما فيها شبه جزيرة غليـبولي . وسلطة هذه اللجـنة تشـبه السلطة الادارية في الحكومات . ويكون لهـا ميزانية خاصة ورجال ضابطة خصوصيون ولها ان تعقد القروض . ومما يجب على اللجنة اذا حدثت مخالفة لما تقرره المعـاهدة ان تطلع على ذلك ممثلي الدول في الاستانة وهؤلاء يتفقون على التدابير الواجب اتخاذها في كل حال من الاحوال

لكردستان — تقبل تركية مقدماً مشروع استقلال ذاتي لبلاد الكردستان التي معظم سكانها أكراد ويكون موقعها شرقي الفرات وجنوبي أرمينية . فاذا طلب الاكراد الاستقلال من جمعية الامم في خلال سنة يعطى لهم الحق بذلك اذا وافق مجلس جميعة الامم

لازمير — ان هذه المدينة ومنطقتها تضمان الى بلاد اليونان بعد خمس سنوات بناء على طلب البرلمان المحلي

لليونان — تعطى لليونان جزر بحر سفيد فضلا عن تراقية الشرقية

لارمينية — تفصل مشكلة حدود هـذه المملكة من جهة تركية بموجب تحكيم

لسورية وفلسطين والعراق — قد اعترف باستقلالها مع وجوب الانتداب لها وتأييد عهد انكلترا لليهود بجعل فلسطين موطناً قومياً لهم . وتؤلف لجنة خاصة لتدرس وتنظم كل المسائل المتعلقة بالجماعات الدينية في فلسطين

للحجاز — تعترف المعاهدة باستقلال وضمانة حرية الحج اليه لجميع المسلمين وحرية المتاجرة فيه مع كل الدول

لمصر والسودان — تتنازل تركيا في المعاهدة عن كل حقوقها بمصر وتعترف بالحماية الانكليزية. وسيصير النظر في كل ما ينجم عن ذلك من المشاكل كمسألة التابعية وما أشبه

وتقبل تركيا بحالة السودان وبضم قبرص الى الاملاك البريطانية العظمى

لمراكش وتونس — تعترف تركيا بحماية فرنسا عليهما واعتبار المواد التجارية الصادرة من هذين القطرين كالمواد التجارية الافرنسية

لليديا وجزر بحر ايجه — تتنازل تركيا عن كل حقوقها على ليبيا وجزر بحر ايجه لايطاليا

للتابعية — كل ما يتعلق بتابعية الاتراك الموجودين في الامصار المنسلخة عن تركيا سيصير تقريره بنظامات خاصة

احكام عمومية — تعترف تركيا بكل المعاهدات التي عقدت سابقاً مع الحكومات المعادية ومع الحكومات التي قامت على أنقاض المملكة الروسية القديمة وبالغاء معاهدة برست ليتوفسك. وستكلف لجنة خاصة لدرس مشروع يقوم مقام نظام الامتيازات الاجنبية. وتعفو تركيا عن كل الرعايا الاتراك الذين حاربوا بجانب الحلفاء

الجندرمة - قوام الجندرمة في تركيا يكون ٣٥ الفا ويمكن ان يضاف اليهم ١٥ الف مسلحين بستين مدفعاً جبلياً

المواد المالية - ما عدا ما أعطي لادارة الديون العمومية من العوائد والامتيازات يجب ان تصرف مداخيل تركيا في سبيل سد نفقات جيوش الحلفاء بعد وضع المعاهدة موضع التنفيذ ونفقات الجيوش التي تبقى في البلاد المتروكة لتركيا اعتباراً من تاريخ ٣٠ ت ١ لعام ١٩١٨ وأخيراً التعويضات المتوجبة للتبعة الاجنبية

أما ملكية الاراضي المنسلخة عن تركيا فتتنازل الدولة العثمانية عن كل حقوقها فيها وتقام لجنة مراقبة دولية على المالية العثمانية مؤلفة من مندوب لكل من فرنسا وبريطانيا العظمى وايطاليا ويضاف اليهم مندوب عثماني يكون له حق ابداء الرأي فيها

ومهمة هذه اللجنة تشمل فحص الميزانية ومراقبة صرفها ووضع قانون لتنظيم المداولة بالنقد والاشراف على كل ما تنويه تركيا من الضرائب وتصديقها قبل اصدارها ولا يمكن اعطاء امتيازات جديدة في تركيا بدون موافقة اللجنة المذكورة

المواد الاقتصادية - تنص المعاهدة على انه يتبع في تنظيم العلائق التجارية مع الدول ما سن في المعاهدات المعروفة بالامتيازات ويتمتع بها كل الحلفاء على السواء ورسوم التوريد تبقى كما فرضتها معاهدة ٢٥ نيسان لسنة ١٩٠٧

التجنيد - يصير التجنيد بالتطوع للخدمة على مدة ١٢ سنة. أما في الاستانة فيسمح بابقاء ٧٠٠ نفر لحراسة السلطان ويجب هدم كل التحصينات التي أقيمت على ضفاف بحر مرمرا والمضايق

البحرية - يؤخذ من تركيا كل سفنها الحربية ولا يسمح لها بتعمير غيرها ولكن يمكنها ابقاء بعض السفن الخفيفة للخفر

الطيران - لا يسمح لها باستبقاء الطيارات لا البرية ولا البحرية

لجان المراقبة - تؤلف لجان المراقبة ولجان نزع السلاح. أما القوة العسكرية التركية الجديدة فيشكلها فريق من اللجنة العسكرية المؤلفة من الحلفاء. ومدة عمله يجب ان لا تنقص عن الخمس سنوات

أما بخصوص الثغور العثمانية فقد أعلن عن ان الاستانة وأزمير واسكندرونه وحيفا والبصرة وطرابزون يكون لها صفه ثغور دولية وسيحدد لها مناطق حرة . وسيعطى منفذ حر لارمينية في طرابزون ولتركيا في أزمير . . اه . . .

وعند ظهور هذه المعاهدة قد وضع المسيو مو بلمير سكرتير وزارة الخارجية الفرنساوية تقريراً نشرته الجرائد تضمن ان لجنة الامور الخارجية خصصت للجنرال غورو جميع الاموال الضرورية لادارة شؤون سوريا لان فرنسا قبلت الوصاية عليها وهي ستتابع سعيها لترقيتها الى معارج العلم والعمران بعد زوال العقبات التي أعترضت عملها من الحزب الاستعماري الانكليزي . وان الحكومة الفرنساوية قررت تشييد دار فخمة لمندوبها السامي في مدينة بيروت ليكون صوتاً حياً بأن فرنسا لاتتخلى عن مركزها في الشرق .

ومن المؤكد بان اصدقائنا اللبنانيين طلبوا منا أن نرسل حملة الى سوريا منذ عام سنة ١٩١٤ ولكن لم نكن قادرين وقتئذ على اجابة هذا الطلب — ولما افتتحت جيوش الحلفاء هذه الديار التعسة طلبت فرنسا ان تبقي جنودها فيها وتنجلي عنها جنود العرب والانجليز فكان جواب انجلترا بأن سوريا هي لكم أيها الفرنساويون انما فيها الان من المتاعب والعقبات مايستوقف الانظار — فالامير فيصل كان يضطهد جميع مريدي فرنسا وكان الحزب الاستعماري الانجليزي يبذل جميع مجهوداته لعدم التصويت امام لجنة ولسن الى فرنسا وأخيراً قد انجلى الجيش الانجليزي تاركا ذخائر ومهمات وافرة بين يدي فيصل الذي بقي محتلاً دمشق وحلب وحمص وحماه حيث نشر مباديه العدائية والثوروية نحو فرنسا حتى ساد في الافكار أن فرنسا ضعيفة فتضاءل فيها نفوذها لاننا لم نكن قادرين على ايضاح الموقف لان الجنرال غورو كان وقتئذ قائداً لجيوش الاحتلال الفرنساوية لحساب الحلفاء في الساحل وكان الامير فيصل قائد جيوش الاحتلال العربية في دمشق وشتان مابين القائدين من الفروق — وقد عهد الى الجنرال غورو أن يضع مشروع اتفاق مع الامير فيصل يعلن فيه هذا الاخير استعداده لطلب مساعدة ومشورة فرنسا في نطاق محدود يحصر العلائق الممكن ايجادها بين الامير فيصل و بين فرنسا منظوراً في ذلك الى ما عند الامير من الاستقامة وقوة السيطرة لكنه لم يخلص في أقواله ولا في وعوده . أما الآن فقد طفح الكيل وأن مؤتمر سان ريمو قد قرر الوصاية الفرنسوية تقريراً رسمياً — وقد عين حدود منطقتنا في سورية وضمنها سنجق الاسكندرونة ومتصرفية صيدا وخطوطها الحديدية تسير من درعا مارة بدمشق وحمص وحلب وجرابلس وحران الى منتصف الطريق بين حليف والموصل . وقد اعلنت الحكومة الافرنسية ان لدى فرنسا من الوسائط العسكرية والمالية ما يمكنها من توطيد مركزها في سورية وتنظيم الشؤون فيها دون ان يعقيها عائق بحيث تجري الامور على خطة توافق ما لها من المصالح التقليدية القديمة مع

تحقيق اماني البلاد .

ليس هناك ملكية فيصلية . أنما الامير هو القائد لجنود عربية تحتل سورية موقتاً . ولا صفة له غير ذلك . وصاية فرنسا تمتد على سورية كلها . أما مسألة حدود لبنان التي تهم اصدقاءنا اللبنانيين فستفصلها فرنسا وحدها بالاتفاق مع اصحاب المصالح ـ فانها مسألة داخلية ليس لاحد فيها نظر سوى فرنسا.. اه ..

فما تقدم تبين للامير فيصل بان صروح اماله قد تداعت من حيث ضم لبنان وفلسطين وقيليقية وبلاد العراق الى المملكة التي تتوج عليها وبانه لم يبق له في القوس منزع غير فساد الذمم بالاصفر ذي الوجهين . اما عن لبنان فقد نفخ بهذا البوق ـ وتناسى مابذل ابناؤه احفاد الفينيقيين من المجهودات لحفظ استقلالهم وكيانهم التاريخي الذي لم يتصل قط بسوريا منذ البدء ـ فسليمان الحكيم ملك اليهودية الذي جلس على عرش داوود في عام ١٠١٦ قبل المسيح الى أن نطق بتلك الآية الذهبية ـ باطلة الاباطل وكل شيء باطل ـ عند موته عام ٩٧٦ ق م قد احترم استقلال لبنان الذي كان وقتئذ قلب فينيقية واستسمح حيرام سلطانها وقتئذ في عاصمتها صور عام ٩٠٣ ق م في استحضار اخشاب واعمدة الهيكل من ارز لبنان ـ وتناسى أيضاً ان لبنان قد ناهض ممالك اشور الى ان دالت ثم دولة الفرس عام ٦٠٠ ق م . ثم اسكندر المكدوني عام ٣٥٦ ق م . ثم اليونان عام ٤٦ ق م . فبعد كل ذلك هل يرضى بان ينضم الى مملكة سايقي الاظعان ؟ . ثم ان عمر بن الخطاب في عام ٦٣١ بعد المسيح احترم استقلال لبنان ولم يضمه الى سوريا وكذلك السلطان سليم فاتح سوريا ومصر في عام ١٥١٧ حافظ على كيان لبنان ولم يضمه الى سوريا بل اقام الامير فخر الدين المعني حاكما على الشوف والامير عساف حاكما على كسروان وتركه وشأنه . ولعمري كيف يرضى لبنان ان يعيد مجد الدولة التي أزالت مجده ؟؟

افتتح نابوليون بونابرت مصر منذ مئة وثلاث سنوات ولما عبر بحر القلزم لاجتياز صحراء سيناء الى فلسطين نظر نظرة تاريخية الى ذلك البحر الذي عبر منه بنو اسرائيل عند هروبهم من وجه فرعون ثم أصبح ارضاً يابسة من المد والزجر وانهيال الرمال ـ ثم لما بلغ بجيوشه الى اسوار عكا نظر نظرة تاريخية اخرى الى هذا البحر المتوسط الذي كان مسرح تجارة الفينيقيين . فقال في آخر حياته عقب اعتقاله في جزيرة القديسة هيلانه بعد واقعة واترلو ـ ان لبنان وبحره المتوسط هو مفتاح اسيا الصغرى وقد يصير أيضاً مفتاح أسيا الكبرى فيما لو اتصل بالبحر الاحمر بواسطة فحت بحر القلزم الذي سيكون قنطرة مرور سلطنة العالم ـ . وقد أتم الموسيو فردينان دي ليسبس فكرة نابوليون وفحت ذلك البحر المدعو الآن بقناة السويس وصارت الدولتان الكبيرتان فرنسا وانكلترا تتنازعان السيادة على لبنان ومصر من عهد نابوليون الى عام ١٩٠٤ حتى حصل الاتفاق بينهما على مرافق مصر ومراكش والتفاهم على سوريا

ولبنان الى أن حلت سنة ١٩١٤ فاعلنت انكلترا حمايتها على مصر والى أن حلت سنة ١٩٢٠ فاعلنت فرنسا حمايتها على سوريا ولبنان ـ فلو تدبر الامير فيصل قليلاً وكان محاطاً برجال خبيرين باحوال الامم وحوادث الاجيال لما تطوح في احلام أماله الى ضم لبنان لملكه ـ ولا الى ضم فلسطين حيث لدول العالم نزعات دينية وتصادمات سياسية معقدة يقتضي لحلها من الزكاء السياسي ومجهودات العقول ومختبرات الحوادث مايفوق التصور ـ فلليهود واليونان والروس والتليان والكاثوليك والاسلام وفرنسا واميركا وسائر شعوب العالم مناظرات دينية وتقاليد سياسية وامتيازات وحقوق تولد المشاكل العديدة التي لايقوى جناب الامير على تذليلها ـ فالان توجد مشكلة «علية صهيون» بين فرنسا وايطاليا ـ ففرنسا بمالها من حق حماية المعاهد الدينية الكاثوليكية في الشرق بمقتضى المعاهدة مع تركيا والكونكورداتو مع الكرسي البابوي في رومية تتمسك بان لها وحدها حق الحماية على علية صهيون باعتبار انها معهد ديني كاثوليكي مع حق الحماية على سائر معاهد الاراضي المقدسة ورهبانها وقسسها من اية جنسية كانوا ـ وايطاليا متمسكة بان لها الحق وحدها في حماية ـ علية صهيون ـ لان سلطان تركيا اهداها لملك ايطاليا وهو قد سلمها الى الرهبان الفرنسيسكان بطريق الوديعة. فكيف يحل لنا الامير فيصل هذه العقدة ؟ وبهذه المناسبة قد يحسن ان نذكر نبذة تاريخية وجيزة عن هذه العلية التي قدمها سلطان تركيا ـ عبد الحميد ـ هدية لملك ايطاليا. المرحوم امبرتو عمانويال

فهذه العلية يرجع أمرها الى أوائل القرن الثاني بعد المسيح وبقيت أكثر من جيل الكنيسة الوحيدة للنصارى في القدس ومسماة بكنيسة الحواريين.

وفي القرن السادس عشر وضع الحكام المسلمون يدهم عليها فحرموا دخولها على المسيحيين ومن روايات التاريخ انها كانت ملكا لمريم أم مرقس الرسول المبشر بالانجيل

وقد اشار بعض الكتبة القدماء الى ان هذا المنزل ظل قائما حتى سنة ١٣٠ بعد المسيح وهو اول مكان مقدس فتح بابه لدخول الزوار الاولين الى مدينة القدس اما الاكمة الواقعة بجانبه فحرم الصعود اليها واختفى فيها مدفن السيد المسيح تحت ركام عظيم من التراب والحجارة ثم ان الرابية التي تكونت منها قد توجت بتمثال فينوس «الزهرة»

وبقي المدفن مطموراً الى القرن الرابع عشر فنبش قسطنطين الكبير الكهف الذي دفن فيه جسد المسيح وعين مكان الصليب وبنى كنيسة القبر المقدس

وتلك العلية فضلا عن كونها ـ على ما جاء في التاريخ الديني ـ المكان الذي تناول فيه المسيح وتلاميذه الشعاء الرباني الاخير هي ايضاً المكان الذي اظهر فيه نفسه لتلاميذه بعد الصلب وانتخب

متى للتلمذة واليه جاء بطرس بعد خروجه من السجن ـ وهناك اجتمع المسيحيون الاولون لكسر الخبز . ان هذه الغرفة أو العلية كانت في الدور الثاني من البيت وقد وصفها العارفون بأنها قاعة فسيحة وتأكد أيضاً ان بعض رسوم العشاء الاخير الموجودة في الفاتيكان تمثل تلك العلية . وقد عني رجل من مشاهير الرسامين والحفارين برسمها على الرخام وترصيعها بحجارة ملونة أو فسيفساء وفي جملتهم ليوناردي فنسي ورسمها بعده الرسام الشهير في ميلان فون ردت وصور بريشته المكان الذي ربما كان أخر محل اجتمع فيه المسيح مع تلاميذه كلهم

ولقد نجت تلك البناية من الخراب الذي عم القدس ابان الغزوات الرومانية في اوائل العهد المسيحى ولكن دمر العرب بعضها في القرن الحادي عشر ثم رممها الصليبيون ووضعوها تحت عناية رهبان القديس اوغسطين ولكنها دمرت ثانية وتجدد بناؤها

ولما استولى عليها المسلمون في القرن السادس عشر كانت في ايدى الفرنسيسكان وبعد ان ظلت في حوزة الاتراك نحواً من اربعة قرون عادت الى العالم المسيحي بشكل هدية من السلطان الى ملك ايطاليا اعترافا باهتمام دولته بحالة تركيا ومصيرها . وسيجدد بناؤها مرة اخري وتعود كما كانت مقاماً مقسماً بين المقامات والمعاهد المسيحية المهمة في مدينة القدس . . ا ه . .

اما عن مطامع الامير فيصل في امتلاك العراق وقيليقية فرائدها الخيال والجشع ولا ندري كيف تجاهل ان معظم اهل العراق من الشيعيين التابعين للامام علي ومن المستحيل ان يستميلهم اليه للكراهة الشديدة التي يبطنونها لشرفاء مكة لاختلافات دينية بينهم لا يمكن التوفيق بشأنها ـ وهذا الامر لم يدركه الانكليز الا بعد ان عينوا الامير عبدالله ملكا على العراق في اوائل عام ١٩٢٠ وقامت ضده قيامة الاهالي تحت قيادة الشيخ سيار والشيخ شاري الذي رابط على مسافة ٢٥ ميلاً شمالي بغداد حالما علم بقدوم الامير عبدالله ملكا على بغداد ـ

اما قيليقية فانها كانت المقاطعة الوحيدة في مملكة العباسيين من حيث الموارد والانتاج والصناعة والتجارة فاذا ما طمع فيها الامير فيصل كان كـكل ملك راغب في التوسع ولكن فاته ان معظم سكان قيليقية الآن من الارمن المتفانين في طلب انضمامهم الى الجمهورية الارمنية على ما بينهم وبينها من البعد الشاسع ـ وانهم اذا كانوا غير راضين عن الانتداب الفرنساوي فكيف اذن يمكن اخضاعهم بغير السيف الى الانضمام لسوريا ؟ وليس للامير من هذا الحول والصول ما يمكنه من اخضاع لبنان وفلسطين والعراق قيليقية وطرد الفرنساويين من ارض واردة في جغرافية بلادهم بانها ملحقة بها ـ وبالرغم عن كلما تقدم وعثرنا له على ملخص خطاب القاه في دمشق مساء يوم الاربعاء الواقع في ١٧ مايو لعام ١٩٢٠ هذه

كانت لهجته - نقلا عن البشير -

ان الامة في شوق عظيم الى معرفة حالها ومصيرها . فقد بلغنا القرار الذى وضع في مؤتمر سان ريمو عن مستقبل البلاد بصورة مجملة . فيئس البعض من الحالة هذه وقال انه القضاء المبرم على مستقبلنا وان كل سعي نبذله لايأتي بفائدة . والقسم الاعظم قال قضي علينا ونحن لانريد أن نكون مستعبدين فيجب ان نموت شرفاء . .

هاتان هما الفكرتان السائدتان وكلتاهما غير مطابقتين للحقيقة . لانه لم يقض علينا بالفناء فيجب ان لانيأس - ولا قضي علينا بالاستعمار لكي نقول يجب أن نموت شرفاء

بماذا حكم علينا ? من المعلوم انه صدر قرار باستقلال سورية على ما يقال وجعلها تحت انتداب فرنسا . ولكن ما هو هذا الانتداب وما هي كيفيته وهل هو يقضي علينا أم لا . فهذا مالا يزال مجهولاً

لقد اتخذت الامة قراراً من قبل اعلنت فيه استقلالها وقالت انه يجب على الامم ان تعترف به . وكما اننا اتخذنا قراراً يوافق مصلحتنا فقد اتخذوا هم أيضاً قراراً لانفسهم يلائم مصلحتهم . فكل من الفريقين يدعي الحق لنفسه . ولكن مابينهما من التحابب لا يجعل احدهما أن يعتدي على حقوق الآخر وان كان كل منهما ينظر الى مصلحته . . .

فيظهر من هذا ان لا ضيم علينا حتى الآن فابواب المذاكرات ما زالت مفتوحة لكلا الفريقين ويجب أن نعلم انه ينظر الينا كامة مستقلة

ان كلمة الانتداب لاحد لها ولا معنى صريح . وقد رفضتها الامة رفضاً باتاً ولا يقبلها احد يريد الحياة . فهي كلمة مطاطة تفسر طوراً باشد أنواع الاستعمار وتارة باخف ضروب المعاونة الودية التي لاتمس الاستقلال ومع ذلك فقبولها عار على كل أمة تريد الحياة

ارجو من الامة ان تعلم ان رئيسها او حاكمها أو ملكها الذى انتخبته هو على هذا المبدأ لا يرضى أن يقال ان المملكة التي هو رئيسها تحت قيود مملكة أخرى . فالامة التي عاشت قروناً عديدة ومدنت العالم لايمكن أن تتقيد بهذه القيود . وأريد أن لا يكون رفض الامة للانتداب مقتصراً على القول .

تذكرون جميعكم انني كنت دائما اقول ولاسيما بعد رجوعي من اوربا أن الاستقلال يؤخذ ولا يعطى. انتم تطلبون مني استقلالاً وأنا أطلب منكم الوسائط . تذكرون اننا عندما كنا تحت سلطة الاحتلال وكانت الحكومة بدون قوة اجرائية والامة محتاجة الى القوة أي الجند اردت أن اظهر للامة ضرورة التجنيد فتطوعت جندياً بسيطا ولم يكن في الامكان وضع قانون للتجنيد لسبب الاحتلال - فلما انجلى الجيش البريطاني عن البلاد رأت الحكومة ضرورة التجنيد لحفظ النظام اولا وللمدافعة عند

الحاجة ثانياً . ووضعت قانون التجنيد . ورأينا الفرق بين الجند قبلاً عند ما كان متطوعاً وبقي اكثر من سنة دون ان نتمكن من تنظيم قطعة للعرض فضلاً عن الدفاع . ولكن لم يمض شهران على وضع القانون حتى رأينا ان لنا جيشاً ولو قليلاً ونظاما ولو في حالة الطفولية . ولكن الحكومة ترى ان هذا الجيش لايكفي لحاجة البلاد داخلاً وخارجاً لاسيما وان ذلك القانون قد استثنى قسماً عظيماً من الخدمة . .

ان الامة تريد الاستقلال ولذا فهي ترى ان كل وزارة أو حكومة لا تعلن انها دفاعية لا تصلح لها فالامة التي تطلب هذا يجب ان تقدم الوسائل اللازمة من المال والرجال . . .

على انه لا يمكن ايجاد الجند بدون المال ولذلك اصدرت الحكومة قرضاً مضموناً يمكنها من ايجاد قوة تضمن حياتها المقبلة فارجو من الامة أن تقبل عليه وتثبت للعالم المتمدن انها لا تحتاج من الخارج حتى ولا للمال فلديها كل شيء عند اللزوم . . .

فاستنهض الهمم الى الاقبال على القرض والجندية ولا اشك انه لايتأخر عن الامر الا من كان عدواً للامة والوطن . . .

أما الذين يقولون بالاستماتة في سبيل الحياة الحرة وطلبوا الموت الشريف فاني اقدس فكرتهم واعد نفسي فرداً من افرادهم واذا دنت التهلكة اكون أول من يموت . ولكنني اطمنهم انه لم يحكم علينا بالاعدام فهذا الحكم لم يصدر ولن يصدر وعلينا ان نستعد ونتعقل ونتروي وان لاتكون حركاتنا تابعة للخيالات بل للماديات والمحسوسات

ان مسئلة سورية هي من اعظم مشاكل العالم التي يصعب حلها فلا يحكم فيها حكماً نهائياً لمجرد قول جريدة او خطبة شخص مسوؤل او غير مسوؤل ـ فالحكومة التي رئيسها امامي اسأله انا والامة عن نتيجة اعماله وهى تنتظر اليوم نتائج الامور فاريد من الامة ان تثبت الى النهاية وان تنتظر النتيجة برباطة جاش وتمد حكومتها بالمال والجند وأرجو ان نكون في العام القادم حول هذه المائدة وقد نسينا هذه الايام العصيبة والسلام . . . اه . . .

ثم وزعت بعدئيذ منشورات ثورية في سائر انحاء الحكومة السورية : قد نسب صدورها الى سمو الامير : فانتشرت على اثرها عصابات البغي والفتك في جبل عامل واقضية صور ومرجيعون وحاصبيا والحصن ونواحي دير ميماس والخربة والقليقة وغيرها فغمدت النصال في صدر الفطيم وقطعت بالخناجر اثدية العذاري وذبحت الاولاد ومثلت بالرجال والنساء وكشطت بالخناجر لحوم العجزة وهدمت البيوت على رؤوس الصبية واتت من المنكرات ما لم تاتها الوحوش الضارية .

واني لا اكتب الآن كمؤرخ وانما اكتب كمستعرض الحوادث تذكيراً لاعضاء ادارة مجلس

الملغي بما كانوا جنوه على لبنان بتلك المضبطة المشومة وعلى سلالاتهم وعلى البلاد لو أصاب سهمهم
وتشوش قصدهم في الانضمام الى سوريا فلا شك انهم كانو باعوا البلاد باكلة عدس .
على ان الجنرال غورو قد كان اتخذ عدته لملافاة هذه الطوارئ والرزايا فاستقدم من فرنسا القوة
المسلحة من الجنود السنغاليين مع المعدات الحربية الكافية ثم وضع مع قواده الخطط اللازمة لافتتاح
... وتدويخ العصابات والجهات الثائرة وأرسل في ١٤ يوليو سنة ١٩٢٠ البلاغ النهائي الى الامير
... ـ وهذا نصه :

١٠

البلاغ النهائي

من الجنرال غورو الى الامير فيصل

(١)

باسم الحكومة الفرنساوية اتشرف واعرض اخر مرة لسموكم الحالة التي اوصلها اليها المنهج الذي
... ته حكومة دمشق منذ بدء العام الحالي
بينما كانت السكينة سائدة في سورية اثناء الاحتلال الانكليزي ابتداء الفساد يوم حلت جيوشنا
الجيوش البريطانية ولا يزال آخذاً بالازدياد منذ ذلك الوقت ـ فكان اشد ضرراً على سورية
... يسمها السياسي والاداري والاقتصادي منه على جيوشنا وعلى احتلال المنطقة الغربية نفسها
مسؤولية في ذلك كل المسؤولية عائدة على حكومة دمشق تجاه الشعوب السورية التي انتدب لها
... دولة فرنسا لتمتعها بحسنات نظام دعائمه ـ الاستقلال وحسن الادارة والتساهل والشرف
ولما جاهرت الحكومة الافرنسية برغبتها في حفظ علائق الولاء والتعاضد مع سموكم وفي تأييد
الشعوب الناطقة بالضاد في انحاء سورية بقطع النظر عن مذاهبها ان تحكم نفسها كام مستقلة
... ون سموكم قد اجاب بانه نظراً للاختلال الذي طرأ من جراء الاضطهاد التركي والخسائر الناشئة
... الحرب فللشعوب السورية فائدة كبرى في طلب انتداب احدى الدول العظمى ومساعدتها
... يق وحدتها وتنظيم أمورها وذلك الانتداب وتلك المساعدة ستقررها جمعية الامم بعد تشكيلها
... ـ وبينما كان سموكم باسم الشعوب السورية يدعو فرنسا لتأخذ على عاتقها هذه المهمة ويتفاوض
الشأن مع الحكومة الافرنسية خرجت عصابات من دمشق في شهر ك ٢ وشنت الغارة على المنطقة
... ية . وقد ارسل لنا وقتئذ المسيو كليمنصو برقية هذا نصها :

« لما اطلعت على هجوم العربان في جنوب سورية وشمالها قلت للامير فيصل انني اتفقت معه مؤقتاً على بعض المبادىء وانني مصمم على البر في كلامي على شرط أن الاقي من صدقه ووفائه واخلاصه وأجد من خضوع اتباعه لسلطته ما يقابل مسلكي هذا . اما اذا لم ينجز هذين الشرطين كل الانجاز فان الحكومة الافرنسية تصبح مطلقة اليد وتعمد الى القوة لتوطيد الامن واحترام الحقوق التي استمدتها من المؤتمر»

وسيتضح جلياً من البيان الآتي كيف ان حكومة دمشق كان دأبها الجري على سياسة معادية ومخالفة مخالفة صريحة لسياسة التعاضد التي عناها رئيس مجلس النظار الفرنساوي وقد كنتم تعهدتم باتباعها

(٢)

-١- الاعمال الموجهة الى حكومة الاحتلال الفرنساوية

ان أصرار حكومة دمشق على منع الحكومة الافرنسية ان تتصرف بحرية على خط رياق - حلب الحديدي - يعد من قبلها عملاً عدائياً واضحاً مع علمها ان ذلك الخط لا تستغني عنه الفرق الافرنسية الشمالية لاعاشتها وتجهيزاتها وهي الفرق التي تقاتل عدواً ينتمي الى تركيا تلك الدولة التي انقذ الحلفاء الظافرون من جورها الشعوب السورية - وجل غايتها الدفاع عن حدود البلاد السورية الجديدة التي تستميلها الينا علائق المنفعة وحفظ الجميل

ان حكومة دمشق قد اتخذت اساساً لسياستها تنظيم العصابات واستخدامها للايقاع بجيوشنا المحتلة وقد جاهر علناً بهذا المذهب قائد فرقة حلب الثالثة اذ قال بتاريخ ١٣ نيسان ما مفاده :

« لما كان يتعذر علينا أن نشهر الحرب على الافرنسيين فلندفق على البلاد العصابات لتهلكهم شيئاً فشيئاً . وستكون هذه العصابات بقيادة ضباطنا واذا وقع بعضهم في ساحات القتال فان الحكومة تتكفل باود عيال اولئك الشهداء »

وفي الشواهد الآتية دليل كاف على ان هذه الخطة قد نفذت باحكام :

في ١٣ ك ١ سنة ١٩١٩ هوجم موقعنا في تل كلخ بايعاز من حكومة حمص الشريفية . وفي أواخر ك ١ سنة ١٩١٩ ذبح عربان محمود الفاعور الذي قلتم لي عنه انه صديقكم الحميم مسيحي مرجيعون حيث هوجمت جنودنا في ١٤ ك ٢ سنة ١٩٢٠ تحت ظلال العلم الشريفي

وفي ٥ ك ٢ سنة ١٩٢٠ ثبت اشتراك العسكر الشريفي النظامي مع الذين هاجموا جنودنا تحت رئاسة ثريا بك في كبريك خان بالقرب من الحمام . وفي ٢٥ ك ٢ حاول القائد فؤاد سليم مع

٩٠ جندياً أن يستولي على مخفرنا الواقع على جسر الليطاني . وبعد مهاجمة العصابات العربية لحارم وانطاكية توالت هجماتها على بابان من ١٦ الى ٢٢ نيسان وذلك بقيادة الضابط الشريفي حسن بك

وقد تحقق بين العصابات العاملة في جهات مرجعيون وجود امير الاي ويوزباشي وستة ملازمين و٣١٧ نفراً من الجنود الشريفية - واستعمال لوازم حربية صادرة عن الجيش الشريفي وهي ٤ مدافع رشاشة (مترليوز) ثقيلة واثنان خفيفان وخمسون صندوقاً من الذخائر

أما اشتراك المفتنين في المنطقة الشرقية فقد ظهر أيضاً للعيان في حوادث القتل التي جرت في عينبل وفي تمرد الطوائف الشيعية . فقد قابلت حكومة دمشق اولئك القائمين بتنظيم تلك العصابات بالحفاوة والاكرام ونخص بالذكر منهم صبحي بك بركات الذي أصبحت عداوته لنا أشهر من نار على علم

وفضلاً عن وثوب العصابات من جهة المنطقة الشرقية كان يعمل الى ايقاظ الفتنة في نفس المنطقة الافرنسية . فآل امرها الى الجنايات المتعددة التي ارتكبت ضد المسيحيين لاسيما اهالي جسر القرعون بتاريخ ٢٩ ك ١ حيث ثبت وجود الضابطين الشريفيين وحيد بك وتحسين بك بين العصاة

وقد نال الشيخ صالح وهو بطل الاخلال والعداء لنا مساعدة فعلية متواصلة في جبال النصيرية ويسهل علينا ان نكثر من الشهود في هذا الموضوع على ان جميع هذه الحوادث قد أبلغت في وقتها لسموكم

-٢- سياسة حكومة دمشق العدائية .

رأيتم سموكم ان تدخلوا في حكومتكم رجالاً معروفين بعدائهم لفرنسا وقد قذف بكم تيار المحيط الذي انتم فيه الى درجة لم تتمكنوا معها من السفر تلبية لدعوة مؤتمر السلم لسموكم في الوقت المعين

وقد انتخب اعضاء الوزارة الحالية من رجال هذا الحزب وجاءت خطة هذه الوزارة التي رفضت مساعدة فرنسا اهانةً ليس فقط لفرنسا بل ايضاً للمجلس الاعلى الذي قلدها الانتداب على سورية . وان رفض الانتداب الفرنساوي رفضاً باتاً في ١٨ ايار الغابر لهو معيار ضلال قد يجر على سورية أوخم العواقب

-٣- التدابير الادارية ضد فرنسا .

ان في مصادرة المالية القائمة برفض العملة السورية التي احضرها البنك السوري لحساب فرنسا ومنع الحكومة الشريفية من كل معاملة تجارية ومالية مع شعبة البنك السوري في المنطقة الشرقية برهاناً جديداً على العداء لفرنسا وهو في الوقت نفسه مضر بنجاح البلاد . ومن نتائج ذلك العداء أيضاً منع تصدير الحبوب الى المنطقة الفرنسوية وقد تقرر في حماه في شهر اذار الماضي ثم تمدد الى دمشق وحلب

ان مأموري الحكومة الادارية الشريفية قد دفعوا الى نفس المنطقة الغربية شيئاً فشيئاً
على حدود المنطقتين اثباتاً لوضع يدهم على المنطقة لينتج من ذلك اخراجنا . وعليه فقد اقيم
شهر اذار المنصرم موقعاً شريفياً بالخالصة . ثم بعد مدة وجيزة رفع العلم الشريفي في القدموس
أثناء شهر نيسان حولت حكومة حلب جهة القصير الى قضاء شريفي ونصبت قائمقاماً شريفياً في
الشاغور

ـ٤ـ الاعمال العدائية الموجهة لفرنسا رأسا

كل من كان صديقاً أو مشايعاً لفرنسا اعتبر في المنطقة الشرقية مشبوهاً لدى الح
و تعرض غالباً لسوء المعاملة . ولنا في حادثة رجوع غنطوس ونسيب غبريل الى راشيا مع ا
مضموناً رسمياً من كل حادث دليل ساطع على صحة قولنا . فان هذين الرجلين الموالين ل
عرضة للعسف وسجنا حال وصولهما

وفي ٢٢ ك ٢ هوجم بوادي الحرير وفد درزي كان قد أتى من حوران لمقابلتنا وقتل ق
رجاله . ويمكننا أن نورد كثيراً من مثل هذه الحوادث التي تعددت بنوع خاص في

و بالعكس فان من كان عدواً لنا اكتسب في المنطقة الشرقية حقاً بالاكرام والحماية من كل
ونزل فيها على الرحب والسعة

وقد احتفل بالدنادشة في دمشق بعد حادثة تل كلخ ولم يتعرض احد في الشام لأمين
الذى نسف مستودع الذخائر في بيروت وقد توسطتم سموكم مؤخراً في أمر رجوع كامل
الاسعد الى المنطقة الغربية وهو المفتن الشهير الذي حكم عليه بالنفي على أثر حوادث البلاد ال
لوقوع معظم تبعتها عليه

اما أهالى المنطقة الشرقية الذين نالوا من وراء عدائهم لنا التفات الحكومة فعددهم وافر
وقد تنوع انتشار الدعوة ضد فرنسا في المنطقة الغربية من لدن حكومة دمشق تنوعاً
الاشكال صبغ دائماً بصبغة خائنة وكانت الحكومة الافرنسية قد أصرت على غض الطرف عنها
لخطتها المبنية على الشفقة الى النهاية

واخر ما لجأت اليه حكومة دمشق من المآتي الساطعة في هذا الصدد هو انها اشترت
قدره ٤٢ الف ليرة القسم الاكبر من أعضاء مجلس ادارة لبنان فاوقفتهم مخافرنا بتاريخ ١٠ تمو
على أهبة السفر الى دمشق ليبيعوا أوطانهم بيع السلع عابثين بالاماني التي أعرب عنها مواطنوهم
زمن طويل باتفاق يقرب من الاجماع

ولا تزال صحافة دمشق بفضل ما تقدمه اليها الحكومة من المساعدات المالية توالي حملاتها على كل ما هو افرنسي وتصم رجال حكومة المنطقة الغربية المحتلة بكل شائنة وترفض جميع اقتراحات فرنسا بشأن مساعدات البلاد وتشوه نياتها الكريمة نحو سورية وترشقني باقبح الشتائم

ـ٥ـ التعديات على الحقوق الدولية

بموجب الحقوق الدولية لا يجوز لقائد جيش الحجاز المحتل البلاد السورية التي تعتبر عثمانية حتى يجزم بأمرها طبقاً لقرارات معاهدة الصلح أن يقوم بعمل ما الا بهذه الصفة مع المحافظة على الحالة الراهنة التي عهد اليه أمر صيانتها فتراه يتخذ خطة مخالفة لما ذكر كمليك مطلق على اقطار مملكة سورية جديدة أما هذه الملكية المغتصبة غير الناتجة عن ارادة الشعب الحرة فهي غير مقبولة .

وفضلاً عن ذلك أيضاً قد قرر نظام التجنيد الاجباري وبوشر بتطبيقه منذ كانون اول سنة ١٩١٩ رغماً عن كون البلاد تعتبر أجنبية وهذه الكلفة الثقيلة وغير المفيدة قد فرضت على الشعب حتى في المناطق الخاضعة لنظام خاص كالبقاع وتطبقت على أشخاص تعفيهم منها امتيازات مشروعة مرعية الاجراء كاللبنانيين والمغاربة القاطنين في المنطقة الشرقية .

وحيث ان المكلفين بتطبيق ماذكر قد صادفوا مقاومة من النافذ عليهم ذلك القانون واصبح التجنيد اشبه بنوع من التحشيد الذي طالما ادى الى سفك الدماء .

أما الجمعية المدعوة « لمؤتمر السوري » التي تألفت وتشكلت بصورة غير مشروعة فانها تسن الانظمة بل وتحكم باسم حكومة ودولة لم يعترف بوجودها بعد وقد بلغ منها انها قلدت بصورة غير قانونية ودون انتداب او حق تفويض عندها المقام الملكي الى سموكم الامر الذي جعلكم كما ذكرتموه بلفظكم في حالة تمرد وعصيان تجاه مؤتمر السلم

واخيراً فان الامتيازات غير محترمة الجانب فقد اوقف في حلب الامير احمد مختار سليل اسرة تربطها بفرنسا تقاليد قديمة في ظروف كان لها اسوأ تأثير كما لم تحترم الاتفاقات حيث ان طابوراً من الجيش الشريفي تقدم الى مجدل عنجر رغماً عما تقرر بينكم وبين المسيو كليمنصو في شهر كانون الاول المنصرم وهو ان لا يكون في البقاع جيش منظم افرنسياً كان أو شريفياً

ـ٦ـ الاضرار التي لحقت بفرنسا وسورية بسبب ماذكر

ان الحكومة الافرنسية قد اضطرت ان تصرف نشاطها وقواها لكبح الفتن المتواصلة وان تتبادل مع حكومة دمشق مفاوضات سياسية شاقة وعقيمة فلم تتمكن والحالة هذه من اجراء التنظيم الذي كانت تتوقعه منها البلاد . فهي اذاً غير مسؤولة عن مثل هذه العوائق

يد أنه يترتب عليها القيام بما توجبه من الوجهتين العسكرية والمالية الحالة التي تصر حكومة دمشق على دوام وجودها

على ان الميزانية السورية لاتلبث أن تتحمل المصارفات الملكية التي تتوجب عليها في المستقبل.

اما الفوضى التي جرها على البلاد مسببو القلاقل فقد بلغت الى حد انها استلزمت حشد قوات عظيمة أوفر من القوات اللازمة لاستبدال الجيوش البريطانية لو كانت السكينة سائدة في البلاد

(٣)

ان هذه الاسباب تثبت جلياً انه اصبح من المستحيل فيما بعد الاعتماد على حكومة جاهرت بصراحة تامة بعدائها لفرنسا وجرت على البلاد اعظم الويلات لما ثبت من عجزها عن تنظيمها وادارتها وعليه فان فرنسا ترى ذاتها مضطرة ان تحتاط لنفسها بالوسائل اللازمة لتأمين راحة جيوشها وراحة أهالي البلاد التي عهد اليها مؤتمر السلم مهمة اقرار الانتداب عليها - ولذلك

فاتشرف أن ابلغكم ان تلك الضمانات هي كما يأتي

أولاً - ان يكون لنا ملء التصرف بالسكة الحديدية بين رياق وحلب لاجل جميع النقليات التي تقررها الحكومة الفرنسوية

وهذا التصرف يكون مضموناً بمراقبة سير جميع الاعمال في محطات رياق وبعلبك وحمص وحماه وحلب من لدن مندوبين عسكريين افرنسيين بمساعدة فصيلة مسلحة من الجند لتامين النظام في المحطة وباحتلال مدينة حلب وهي عقدة هامه للمواصلات لايتأتى لنا أن نتركها بيد الجنود التركية

-٢- الغاء الخدمة العسكرية وابطال التجنيد تماماً وتسريح المجندين واعادة الجيش الشريفي الى الشكل والعدد اللذين كانا عليهما في أول ك ١ الماضي

-٣- قبول الانتداب الفرنسوي وهذا الانتداب يحترم استقلال أهالي سورية ويبقى ملائماً كل الملاءمة لمبدأ اناطة الحكم بالمامورين السوريين المفوضين بموجب ارادة الشعب ولا يتقاضى الحكومة المنتدبة سوى تعاضد بشكل مساعدة واشتراك في العمل ولا يكون في حالة من الاحوال بطريقة استعمارية من نوع الالحاق والتصرف بالحكم رأساً

-٤- قبول العملة السورية حتى تصبح العملة الوطنية في المنطقة الشرقية ويزول كل منع أضر الى اليوم بمصلحة البنك السوري في المنطقة المذكورة

-٥- معاقبة المجرمين الذين ثبت عليهم أكثر من غيرهم مناجزتهم العداء لفرنسا

ان هذه الشروط تقدم بوجه اجمالي ويتحتم أيضاً قبولها بوجه اجمالي دون استثناء البتة في مهلة

أربعة أيام تبتدىء في الساعة الاولى ليلاً من ١٥ تموز وتنتهي في الساعة ١٢ ليلاً من ١٨ تموز.

فاذا تناولت من سموكم قبل هذا التاريخ الاخير اشعاراً بقبول هذه الشروط يجب ان تكون قد صدرت اوامركم لذوي الشان بعدم التعرض بوجه من الوجوه لجيوشي السائرة لاحتلال الاماكن المعينة. وكذلك فان قبول الشروط عدد ٢ و ٣ و ٤ و٥ يجب ان يكون مؤيداً قبل ١٨ تموز بمعاملات رسمية وان تنفذ تماماً قبل الساعة ١٢ ليلاً من ٣١ تموز.

اما اذا كان الامر بالعكس ولم يعلمني سموكم في الوقت اللازم ان الشروط المذكورة انفاً قد قبلت فاني اتشرف واعلمكم ان الحكومة الافرنسية ستطلق لنفسها الحرية التامة في ما يجب ان تعمل

ولا يمكن ان أؤكد ان الحكومة الافرنسية تكتفي عندئذ بالضمانات المعتدلة المعينة اعلاه ولا تكون فرنسا حينئذٍ مسؤلة عن الويلات التي قد تنصب على البلاد لأنها تكون قد برهنت منذ مدة طويلة وفي هذه الساعة الاخيرة عن اعتدالها بل تكون حكومة دمشق هي وحدها المكلفة بحمل المسؤلية الجسيمة الناجمة عن التدابير القصوى التي اتصور وقوعها باسف والتي انا مصمم على اتخاذها بكل حزم وثبات .. اه ...

وفي مساء يوم الخميس الواقع في ١٥ يوليو سنة ١٩٢٠ وصل البلاغ لسمو الامير فاستدعى هيئة الوزارة للمداولة ولبثت عنده حتى الساعة الثانية بعد نصف الليل بدون ان تقرر امراً

وقد اذيع أمر هذا البلاغ قبل وصوله من نوري بك السعيد فاحدث هياجاً عظيما وفي يوم الجمعة التالي لوصول البلاغ القيت الخطب في الجامع متضمنة تحريض الشعب على الاستعداد للدفاع والاستشهاد في سبيل خير الوطن

وعند الساعة الخامسة بعد ظهر ذلك اليوم استدعى الامير وجهاء المدينة من جميع الطوائف فامتثلوا لديه وكان عددهم ٧٥ وجيها انضم اليهم الوزراء ونوري باشا سعيد والامير زيد و بعد المداولة في أمر ذلك البلاغ طلب منهم المصادقة على خطته وهي تخفيف شروط البلاغ ففوضوا اليه الامر وتركوا له الخيار ليجري ما فيه خير البلاد

وقد كان المؤتمر السوري قد انعقد أيضا عند ما علم من نوري باشا السعيد بأمر ذلك البلاغ قبل وصوله واشتد بين أحزابه الجدل فالحزب الحر المعتدل المؤلف من الوطنيين السوريين انفرد في اجتماعه في غرفة مخصوصة والحزب الآخر المؤلف من الفلسطينيين والساحليين اجتمع في غرفة اخرى الى ان وصل رئيس المؤتمر ووفق بينهما و بعدئيذ اصدروا القرار الآتي

«ان المؤتمر السوري الممثل للامة السورية في مناطقها الثلاث يعتبر قراره التاريخي بمواده

الاساسية الثلاث التي هي :

-١- « الاستقلال التام والوحدة ورفض الهجرة الصهيونية

٢ « ملكية جلالة الملك فيصل على الاساس النيابي الدستوري »

-٣- « بقاء المؤتمر منعقداً يراقب أعمال الحكومة المسؤولة أمامه الى أن يجتمع مجلس النواب بموجب القانون الاساسي – قراراً واحداً لايقبل التجزئة . وان نقض جزء منه يعتبره المؤتمر نقضاً للقرار بحذافيره . وان المؤتمر السوري لايعترف باسم الامة السورية بأي معاهدة أو اتفاقية او بروتوكول يتعلق بمصير البلاد ما لم يصادق عليها هذا المؤتمر »

ثم وضع المؤتمر المذكور جملة اسئلة للوزارة وطلب استحضار رئيسها للاجابة عليها فوعد بالحضور في يوم السبت الواقع في ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠

وفي يوم السبت ارسلت الاوامر المشددة بالتجنيد الاجباري وكثرت التعديات من قبل الجندرمة بحجة طلب الوثايق وتذاكر النفوس وأعلنت الاحكام العرفية – أما رئيس الوزارة فاعتذر عن حضوره امام المؤتمر كما سبق وعده فقبح أعضاء المؤتمر عمله وكثر بينهم الهرج

وقد نشر «البشير» خلاصة ماحصل من يوم السبت ١٧ يوليو سنة ١٩٢٠ الى يوم الاثنين ٢٦ يوليو سنة ١٩٢٠ حيث دخلت فيه الجيوش الفرنساوية الى دمشق وذلك بالبيان الآتي

بعد ظهر السبت استدعى الامير اعضاء المؤتمر واجتهد في ان يحملهم على قبول ما قبل به أعيان المدينة يوم الجمعة . ولما لم يحصل على مرغوبه طلب اليهم أن يعطوا رأيهم في قبول الحرب أو رفضه على ورقة تجعل في غلاف مختوم – وحلف الايمان المغلظة انه لا يطلع على مضمونها أحد سواه الا الله. وقال انه سيرسل صندوقة مختومة يضع فيها كل منهم تحريره موقعاً عليه امضاءه وهكذا انفضت الجلسة

وفي ليل السبت عند ما عاد اعضاء المؤتمر من عند الامير قابل احد الاعضاء الدمشقيين مندوبي حلب فاستشاروه في اعطاء البيانات الافرادية للامير . ولما كانوا يصرون على الدفاع منعهم عن بيان أرائهم خشية من أن يجنح الامير الى الموافقة وقد قبلوا مشورته وامتنعوا عن اعطاء الاراء

وفي صباح الاحد اجتمع المؤتمر وكان اكثر الاعضاء من الفلسطينيين والساحليين واعضاء جبل عامل مع بعض الدمشقيين مندفعين في تأييد وجوب المدافعة يتقدمهم مندوب بعلبك سعيد حيدر – فتخفيفاً لغلوائهم ولعدم احرازهم الاكثرية اقترح أحد المعتدلين ان لايشترك الفلسطينيون في الرأي فلم يقبل اقتراحه . ثم حاول احدهم الخروج من الجلسة فاعترضه رياض الصلح – فاجابه اننا لانشترك بمذاكرات جنونية تعود على الوطن بالخراب . واذا لم يتوقفوا لاعلان الحرب اجلوا الجلسة الى ما بعد الظهر

وقد طلب احد مندوبي حلب نوري الجسري الالتحاق بالاتراك لصد الفرنساويين عن دخول حلب فعارضه البعض وابانوا له ما تكون نتيجة هذا العمل من الضرر على الوطن

وقد كثرت الضوضاء بهذه الجلسة وكان بعض الاعضاء ينسب فيصل ووزراءه الى الخيانة لعدم اطلاعهم المؤتمر على جلية الامر الواقع ولعدم حضور الوزارة في الوقت المناسب واعطائها المعلومات الكافية عن الحالة الحاضرة . ثم تأخر الاجتماع الى بعد ظهر ذلك اليوم وكانت الافكار متجهة لاعلان الدفاع ومقابلة القوة بالقوة ولذلك تمنع قسم من الاعضاء عن الجلسة الثانية وامتنع اكثر الاعضاء المسيحيين وبعض المسلمين والعضو الاسرائيلي عن الحضور طمعاً بعدم حصول الاكثرية ومنعاً لاعلان الحرب

على ان مريدي الحرب لم يعدلوا عن خطتهم وعقدوا اجتماعاً بعد الظهر استحضروا فيه رؤساء الاحزاب وقرروا وجوب تقيد الوزارة بقرارهم الذي كان اعلان الدفاع ومباشرة الحرب مع انهم كانوا يعلمون ان الوزارة قد قررت في الليلة الماضية مع الامير فيصل اجابة مطالب فخامة الجنرال والعدول عن الحرب

وذلك توجه بعض اعضاء المؤتمر لمقابلة الامير وتبعهم جمهور من حزب الدفاع وأعضاء اللجنة العليا مع زعيمهم الشيخ كامل القصاب لاقناعه بلزوم مباشرة القتال .

وكانت الاخبار وصلت مجسمة الى الامير من دائرة الشرطة وافهموه بان جماهير الشعب تتعمد اسقاطه ام اغتياله . فخاف واستدعى قوة من الجند احاطت بقصره ومنعت المتجمهرين عن الذهاب ولم يسمح الا لرئيس المؤتمر ولبعض الاعضاء في مقابلته وكان مصراً بكل قواه على عدم الحرب وقد خرجوا من عنده ولا أمل لهم بانفاذ خطتهم

وفي يوم الاثنين صباحاً أرسل الامير رئيس الوزارة هاشم بك الاتاسي ووزير الحربية يوسف بك العظمة وابلغ بواسطتهما المؤتمر تصديقه على قرار الوزراء بتأجيل اجتماع المؤتمر الى شهرين

وفي يوم الثلاثاء صدر الامر بتسريح الجيش بصورة مستعجلة أدت الى وقوع اضطرابات وضوضاء عظيمة في المدينة . وقبل أن يتم تمام التسريح هجم الجنود و بعض الاهلين على الثكنة العسكرية والقلعة وأخذوا ينهبون الذخائر الحربية والمؤونة وحصل قتال بينهم و بين الجاندارمة وصار اطلاق الرصاص وضرب الرشاشات من طرف محافظة القلعة فاسفر ذلك عن سقوط ما ينوف عن ٢٦٠ شخصاً بين جرحى وقتلى

وفي يوم الاربعاء وصلت برقية الامير عادل ارسلان الذي كان أرسله الامير فيصل الى فلسطين وفيها تشجيع على الدفاع ـ وتلاها كتاب منه أيضاً تضمن بان الثبات مدة في الدفاع يوجب مداخلة انكلترة وحصول تسوية موافقة جداً . وهذا ما دعا فيصل الى تغيير فكره الاول واعلان الدفاع ومباشرة حشد القوة وارسالها حالاً للحدود مع جمع المتطوعين من الاهالي

وفي المساء اجتمعت لجنة قوامها خمسة اعضاء من المجلس البلدي برئاسة متصرف المركز شاكر بك الحنبلي بغية توزيع القرض الداخلي على الاهالي بصورة اجبارية لاجل مصارفات الحرب . وهكذا انقضى الخميس بتمامه مع صباح الجمعة بجمع المتطوعين وارسالهم الى الحدود

وفي ظهر الجمعة ذهب الامير فيصل الى الجامع الاموي بعد أن خرج المنادي غازي الادهمي دلال الحكومة يحض الاهالي على الذهاب الى الجامع لحضور أمر هام . وهناك في أثناء الخطبة صعد فيصل المنبر وأخذ يحث القوم على الجهاد وهو يبكي واعلمهم انه سيتولى القيادة بنفسه وانه سيخرج تواً الى الجبهة فتألفت جموع المتطوعة وارسلت الرسل الى الشعلان وغيره من قبائل العربان استعداداً للحرب

ويوم السبت ٢٤ تموز صباحاً وردت البشائر باسقاط طيارة وتعطيل ثلاثة طنكات (دبابات) للفرنساويين فاخذ الفرح يشمل المدينة

ولم يمض بضع ساعات حتى انعكست الاخبار ووصل بعض الهاربين من الجند ومن المتطوعين يخبرون بالانكسار وتشتت الجماعات والعساكر وقتل ناظر الحربية

فعندها ذهب الشيخ كامل القصاب ورفيقه الطباع الى النادي التجاري حيث كانت تجتمع جمعية الدفاع والجمعية العليا وافرغا الدراهم المخبوءة في صندوق الجمعية ثم انقلب الشيخ كامل المذكور يحرض المسلمين على الذهاب الى حارة النصارى لاجل أخذ الاسلحة الموجودة عندهم على زعمه وهو ينوي من وراء ذلك اشعال نار الثورة في المدينة فعارضه بعض العقلاء منهم وعقب ذلك هرب مع اتباعه من المدينة .

وحدث قبل ذلك ان شوهدت طيارات فرنساوية في يوم ١٨ يوليو محلقة فوق سماء دمشق والقت منشورات من جناب الجنرال غورو على الاهالي تضمنت البواعث التي استدعت ارسال ذلك البلاغ النهائي الى الامير فيصل مع الاعراب لهم عن منويات فرنسا نحو البلاد السورية حتى لا يطوحوا بانفسهم الى الهلاك وهذا هو نص المنشور المذكور نقلاً عن جريدة لبنان الرسمية

الى أهالي سورية

أيها السوريون

في هذه الساعة التي تقذفكم فيها حكومتكم الى القتال وتستهدف بلادكم لاخطار الحرب وويلاتها أوجه اليكم الخطاب لاقول لكم السبب الذي من أجله ستقتتلون

قيل لكم ان فرنسا ترغب في استعماركم وانها تريد استعبادكم وما ذلك الا افك مبين ! ان فرنسا قبلت الانتداب الذي عهد به اليها مؤتمر السلم على سورية وهي ترغب بل ترى من واجباتها ان تقوم بهذا الانتداب لكنها مراعاة لماضيها المجيد ترمي من القيام بالانتداب الى مصلحة البلاد واسعادها مع تأمين استقلال أهالي سوريا الذي سبق الاعتراف به بصورة جهارية

انها تريد أن تمدكم بمساعدة الفنيين الفرنسويين لتحسين تنظيم المصالح العمومية وتقدم لكم الاموال لاستثمار ثروة البلاد

وستحترم فرنسا الحرية على اختلاف انواعها لاسيما حرية الضمير فانها تضمنها للجميع دون استثناء على انها لاتسمح لطائفة من الطوائف ان تتعدى على حقوق غيرها

وهي عازمة على أن تدع الموظفين الوطنيين يزاولون أشغالهم بشرط أن لايعملوا بسلطتهم ضدها فيخونون هكذا العهود والمواثيق المقطوعة

هذا ولايخفى عليكم أيها السوريون ان حكومة دمشق التي تديرها أقلية متطرفة قد تجاوزت منذ ستة أشهر كل الحدود باتباعها السياسة الاكثر عداء للفرنسيين فأبت على جيوشهم التصرف بالخط الحديدي الممتد بين رياق وحلب مع ان هذه الجيوش ما برحت منذ أشهر طويلة تقاتل الاتراك دفاعاً عن سوريا

وقد أجازت حكومة دمشق الى المنطقة الغربية عصابات عديدة قدمت لها الضباط والاسلحة والذخائر لتقتيل سكان القرى الامنين

وقد منعت تداول العملة السورية الجديدة مع تصدير الحبوب وأقامت بين دمشق والساحل حواجز اقتصادية كان من شأنها أن الحقت بكم أجسم الاضرار

وأخيراً تابعت سياستها الخرقاء ففرضت عليكم ضرائب كثيرة اثقلت عواتقكم وأمرتكم بالتجند الاجباري لا دفاعاً عن استقلالكم وحقوقكم اذ لاشيء يهددها وانما خدمة لمصالح سياسيين أكثرهم غريب عن أوطانكم

ولقد صبرت فرنسا الى الآن لان الصبر من شيم القوي على انه لكل اصطبار حد ينتهي عنده فقد بلغت حكومة دمشق من قبل حكومة الجمهورية الفرنسوية اقتراحات عادلة معقولة اذا تم قبولها كان ضماناً لحفظ السلام

ومن هذه الاقتراحات الغاء الخدمة العسكرية الاجبارية

فاذا جارت حكومة دمشق بعض المتهورين كأن تأبى مصافحة اليد التي تمدها اليها فرنسا وتقرر الحرب كانت هي المسئولة عنها

على اني ما زلت آملاً بان السوريين الاذكياء المتنورين سوف لا يرضون بأن يلقوا بانفسهم الى التهلكة والدمار دفاعاً عن الاقلية الاثيمة المسيطرة عليهم ويقيني انكم سوف لا تدعون ابناءكم يستهدفون لفتكات المعدات الحربية الحديثة الهائلة من برية وجوية سعياً وراء الحصول على نتيجة واحدة هي المحافظة على الخدمة العسكرية الاجبارية مهما تجسمت اضرارها وابقاء الضرائب الباهظة وسائر التكاليف الساحقة التي ترزحون تحت وقرها

واني عملاً بما يوحيه الي الشعور الانساني الذي يدفع كل الفرنسويين بلا استثناء الى الشفقة قد صممت النية على ان لا استعمل الطيارات لمقاتلة الاهالي العزل مشترطاً في ذلك أن لا يذبح فرنسوي ولا مسيحي واحد فأن المذابح ان هي حدثت تتلوها انتقامات مريعة بواسطة الطيارات

وسيمتنع من الاشتراك في تلك الحرب وينضم الينا جميع الذين تنبعث في صدورهم عواطف وطنية حرة صادقة ويرغبون في راحة بلادهم وانماء ثروتها - فهؤلاء هم الذين اناشدهم باسم فرنسا وسوريا

فلينهضوا وليتحدوا معتصمين بحقوقهم على الفيئة المتغلبة التي لاقوة لها الا بضعفهم وليشقوا بنبالة المبادي والاخلاص والنزاهة التي أتصفت بها فرنسا الكريمة النشيطة نصيرة التمدن والحضارة

وليبادروا آمنين مطمئنين الى أحبائهم الفرنسويين كما تسارع اليهم قبلهم اللبنانيون البواسل وكثيرون غيرهم

فلتحي سوريا سعيدة حرة ! فلتحي فرنسا ! (الامضاء الجنرال غورو)

وفي صباح يوم ٢١ يوليو صدرت الاوامر الى الجنود الفرنساوية بالزحف الى دمشق فالتقت بالجيوش العربية الراجعة من مجدل عنجر في الجهة الغربية من خان ميسلون واقفة للدفاع بمدافعها ودباباتها فاشتبكت معها الجنود الفرنساوية بالقتال واصلتها ناراً حامية من الارض والجو حتى حطمت مدفعيتها وثلاثة دبابات من دباباتها الخمس واكرهت الباقي منها على التقهقر وفي تلك الاثناء استطلعت الطيارات قطاراً مدرعاً ينقل المدد للعدو من ناحية رياق فصدر الامر الى فرقة المهندسين باقتلاع الخط الحديدي فصدعت بالامر ولما وصل القطار الى قرب القصير تدهور فانفجر ما كان فيه من المواد الحربية والتهمت عدداً كبيراً ممن كان فيه - وفي اليوم الثاني حصلت موقعة بين فصيلة عربية وحامية فرنساوية صغيرة بنواحي بعلبك فانهزم رجال تلك الفصيلة تاركين مركبة نقل وسبعة قتلى وثلاثة جرحى

وفي يوم ٢٥ يوليو اشتبك الجيش العربي بمعركة فاصلة مع الجنود الفرنساوية ولم تمض الاساعات قلائل حتى تشتت جيش الامير في الجبال بين سهول البقاع ودمشق تاركاً مدافعه ومعداته وعدة قتلى بينهم وزير الحربية يوسف بك العظمة .

وفي يوم ٢٦ يوليو دخلت الجنود الفرنسوية دمشق فقابلتها الاهالي بالترحيب ونثروا عليها الزهور وكانت الجنود الشريفية قد غادرت استحكامات ومعاقل المدينة بما فيها من الاسلحة والمهمات والمدافع والذخيرة وفي هذا اليوم صدر تلغراف رسمي من بيروت هذا نصه . . .

هوجمت جنودنا مهاجمة قوية في يوم ٢٥ يوليو فأدت هذه المهاجمة الى قتال شديد واضطر جنودنا ان يقاتلوا في وقت واحد الجنود النظامية الشريفية وألوفاً من البدو تؤيدهم مدفعية قوية ومدافع عديدة من المترليوز وبعد قتال عنيف استغرق بضع ساعات ـ حملنا على العدو فانكسرت شوكته وتشتت قواته ـ وقد أستولينا على خمسة عشر مدفعاً وكمية كبيرة من المعدات ووجدنا بين القتلى يوسف بك العظمة وزير حربية الامير

ثم في فجر يوم الاثنين ٢٦ يوليه دخل جنودنا دمشق فائزين ـ وقابلهم الجمهور بهتاف عظيم..اه..

أما الامير فكان قد تلقى أمراً من جناب الجنرال غورو بمغادرة دمشق و بالرحيل تواً الى بلاده فصدع بالامر وسار في طريقه حتى وصل الى ناحية درعا وهناك تردد عن المسير وبقي يحرض الاهالي للاندفاع الى أعمال سيئة العواقب فعندئذ صدر الامر العسكري الى أهالي درعا ليكلفوا الامير في أن يترك بلادهم حالاً والا يستهدفون للقنابل أما اذا امتنع وأصر على عدم مغادرة بلادهم فما عليهم الا أن يرجعوا قطاره الى دمشق ـ فالامير عندئذ أسرع في مغادرة درعا واتخذ وجهته حيفا وبمعيته الدكتور احمد قدري وشقيقه تحسين قدري وساطع الحصري وعوني عبد الهادي والجنرال نوري السعيد ـ وصفوت العوا واحسان جبري والامير عادل ارسلان وراسم بك وصبيح بك وغيرهم من المحكوم عليهم بالاعدام وحالما وصل الى حيفا ابرق الى رئيس وزراء انكلترا طالباً منه التوسط بينه و بين الفرنسويين فكتبت جريدة التيمس وقتئذ نبذة وجيزة تضمنت ان الامير في هذه المرة لايجد عضداً من انكلترا ولا من فرنسا بالنظر للسياسة التي أتبعها هو واخوته في العراق وانه يجب حتماً التعاون مع فرنسا للقضاء على الدسائس التي تدس ضد الدولتين في سورية وفي العراق . وقد غادر الامير فيصل مدينة حيفا في ٦ اغسطس ووجهته بورت سعيد و بعد أن أمضى فيها يومين غادرها الى برندري على باخرة تليانية ومنها الى سويسرا . هكذا ترك الامير دمشق وهو يتلفت الى عرشه الهاوي والى تاجه المتدحرج . وقد ظهر بعد سفره دفتره الرسمي الذي تقيدت فيه المبالغ التي دفعها لزعماء العصابات من

الدناداشة وغيرهم لاحداث الثورات وسفك الدماء فاتضح منه بان المبالغ المنصرفة في تلك السبل من خزينة الحكومة السورية بلغت ٤٥٠ الف جنيهاً — فالامير فيصل قد لعب في نهاية أيام حكمه هذا الدور المشوم في سفك الدماء وخراب البلاد كما لعبت قبله الحكومة التركية دورها في عام ١٨٦٠ في ارباض لبنان حيث أشعلت نار الثورة والفتن بين طائفتي الدروز والموارنة وساعدت بجنودها على الفتك والنهب والتخريب وقتل الانفس التي حرم الله قتلها

— كلمة —

(عن موارنة لبنان ودروزه)

اشتهرت بالنصرانية في لبنان في القرن الرابع للمسيح طائفة من الناس يقطن معظمها في جبال فينيقية الكائنة على مقربة من مدينة بيبلوس (جبيل) امتاز أفرادها بفنون الحرب وحسن الرماية بالسهام والشهامة والصداقة والوفاء كما وصفهم المؤرخون من عدة اجيال

وقد سميوا بالموارنة نسبةً الى القديس مارون الناسك وامتازوا بايمانهم وخضوعهم وانضموا للكنيسة الكاثوليكية منذ نشأتهم وحاربوا مع الصليبيين في تلك الحروب الهائلة الى أن عاد الصليبيون الى بلادهم فشدد الخلفاء الوطأة عليهم حتى رحل قوم منهم الى قبرص وآخرون الى مالطه وغيرهم الى كريت وحوران ولم يبق منهم في لبنان الا عدد قليل لم يتجاوز حد الاربعين الفاً كما قال بعض المؤرخين. وقد نظر ملوك فرنسا الى خدماتهم في القرن السابع عشر فأرسل الملك لويس الرابع عشر اليهم منشوراً بسط فيه حمايته عليهم وتلاه لويس الخامس عشر بمنشور آخر فعدوا أنفسهم من ذلك التاريخ من جملة الفرنسيس وقد لبثوا دائماً على الولاء لهذه الدولة العظيمة ولما اشتعلت نار الحرب الاوروبية العظمى في سنة ١٩١٤ مات ثلثهم بالمجاعة التي نظمها لهم الاتراك والالمان لمشايعتهم الى فرنسا بعد أن اماتوا نوابغهم بحبال المشانق وفي ظلمات السجون وأراضي المنفى السحيقة أما البقية الباقية منهم فلم تتملص من براثين الهلاك الا في ٨ نوفمبر من عام سنة ١٩١٨ عند ما دخل الحلفاء جبلهم فاهتمت فرنسا بشأنهم اهتماماً عظيما الى ان أعلن استقلالهم في أول سبتمبر سنة ١٩٢٠ تحت أشراف فرنسا

أما طائفة الدروز فظهرت في لبنان على عهد الخليفة السادس من الخلفاء الفاطميين وهو الحاكم بأمر الله المولود في مدينة القاهرة سنة ٣٧٥ هجرية وبويع بالخلافة سنة ٣٨٦ للهجرة بعد وفاة والده «العزيز» خامس الخلفاء الفاطميين في مدينة بلبيس في أعمال مصر بتاريخ ٢٨ رمضان سنة ٣٨٦ هجرية.

وفي سنة ٤٠٧ للهجرة كان نشتكين الدرزي الفارسي الاصل العالم في الديانة الباطنية ملازماً للحاكم بأمر الله في مدينة القاهرة فارسله الى بلاد الشام ليبشر بتعاليمه فجاء الى وادي التيم في أطراف لبنان من ناحية الجنوب حيث التقى بقبيلة من العرب عليها أمراء من آل تنوخ فاكرموا وفادته وقبلوا دعوته الى أن انكر السيادة للامام حمزه بن علي كبير علماء الباطنية فعزله وأرسل بدله مقتني بهاء الدين فأتم التعاليم. ولما مات الحاكم بأمر الله — أو بأمره » توجه الامام حمزه الى بلاد الصين حيث أتبع عدد لا يحصى تعاليمه ومن ذاك الوقت ظهرت طائفة الدروز في لبنان واشتهرت بالمروءة والنخوة وحب الاستقلال وكان امراؤهم من آل تنوخ ثم من بيت معن ثم من أمراء بيت شهاب وآل أرسلان ومشايخ بيت جمبلاط وعماد الى يومنا هذا — ولما أنقرض آل معن طلب الدروز أن يحكمهم الامراء الشهابيون لان آل شهاب كانوا من أشهر امراء العرب ويتصل نسبهم بقريش وكان لهم في حوران سطوة ونفوذ منذ ما حصل فتح دمشق على يد جدهم خالد المعروف باسم (سيف الله) اما في جهات سورية فكانوا من أول الامر يحكمون انفسهم ويدفعون الجزية الى سلاطين آل عثمان منذ فتح السلطان سليم بلاد الشام في عام سنة ١٥٢١ هجرية — على انه بعد ذلك الفتح بقي لبنان مستقلاً في أموره لمناعة مركزه الطبيعي وكان الدروز والموارنة فيه على انق الوداد وأتم الصفاء متحصنين في هذا الجبل الشامخ الذي كان ملجأ للاكراد والعرب وكل من لحق به ضيم من حكومة الاتراك. ولطالما حاول الولاة الاتراك في عكا ودمشق أن يبسطوا سيطرتهم على هذا الجبل فارتدوا عنه عاجزين لان الدروز والموارنة كانوا يداً واحدة في الدفاع عنه وقد كان امراء لبنان من آل قنوع وبيت معن وآل شهاب لا يقدمون على حرب الا اذا اقرهم عليها الدروز والموارنة وكانوا قوادها وجنودها على السواء — وليس أدل على اتفاق هاتين الطائفتين من أن الدروز كانوا مختلطين مع الموارنة في المدارس والقرى والمدن فكان الدروز في القرى المسيحية يخضعون لمشايخ النصارى وكان النصارى ايضاً في القرى الدرزية يخضعون لمشايخ الدروز بكل اخلاص وولاء فاتسع العيش للطائفتين وظهر من أبنائهما نوابغ الكتاب والشعراء والأدباء والفلاسفة والفرسان وكان الدرزي يدعو النصراني بأخيه وكان النصراني كذلك بدون التفات الى أختلاف الدين بينهما باعتبار أن الدين لله — فالامير بشير شهاب الذي حكم لبنان نحو الخمسين سنة من عام ١٧٨٩ الى عام ١٨٤٠ كان مسلماً في الاصل ثم تنصر وتمذهب بالمذهب الماروني ومع ذلك فالدروز لم يغضبوا منه وكانوا قوام قواته في حروبه وكان هو يرجع الى عقلائهم في معضلات الامور فكان يزور يومياً الشيخ بشير جنبلاط عظيم مشايخهم ويعتمد رأيه في ادارة مهام البلاد الى أن قتل الشيخ بشير المشار اليه من يد الجزار في عكا

وحدث في عام ١٢٤٧ هـ . ان ثار حكام سوريا وشقوا عصا الطاعة مجاهرين بالعداء للدولة العثمانية فسار ابراهيم باشا المصري بجيش عظيم وفتح به عكا في ٢١ جماد أول للسنة ذاتها ثم سار لدمشق ففتحها وبارحها الى حمص حيث التقى بالعساكر الشاهانية تحت قيادة محمد باشا والى طرابلس الشام فقاتله محمد باشا المذكور في بعض مواقع أنجلت عن انفشاله واستيلاء ابراهيم باشا على المدينة. ولما ذاعت أخبار انتصاراته في سوريا رهبته تلك الديار وخضعت له حلب وغيرها من المدن وكان ذلك عام ١٢٤٨ هـ .

ولما بلغ الباب العالي ذلك عظم لديه الامر وجند جيشاً كثيراً انفذه تحت قيادة حسين باشا السر عسكر لايقاف ابراهيم باشا عند حده فلاقاه ابراهيم المذكور الى اسكندرونه وقاتله قتالا عنيفاً ما حسب فيه للموت حساباً حتى انتصر عليه وتوغل في أسيا الصغرى حتى تجاوز جبال طورس

وبعد ذلك انفذ اليه الباب العالي رشيد باشا بجيش كثيف فجند ابراهيم باشا عساكر كثيرة من البلاد التي استولى عليها وسار بهم نحو الاستانة حتى التقى الجيشان عند « قونية » الكائنة في الجهة الجنوبية من اسيا الصغرى فاقتتلا طويلاً وكان الفوز لابراهيم باشا وعقيب انتصاره تقدم في أسيا حتى هدد الاستانة وحينئذ تداخلت الدول الاورباوية وفي مقدمتهن الروسية وعقدن معاهدة كوتاهيا في ٢٤ ذي القعدة للسنة ذاتها أي سنة ١٢٤٨ هـ . وكان من احكامها أن تصير سورية قسماً من مملكة مصر يتولاها ابراهيم باشا ومن ذلك الوقت عاد بطل مصر من اسيا الى سوريا مشتغلاً في تدبير شؤونها فجعل مقره في انطاكية وأقام بها القصور والقشال وعين الحكام على البلاد

وفي أواخر عام ١٢٤٩ هـ . ظهرت ثورة في نواحي السلط والكرك وامتدت الى اورشليم فابراهيم باشا اطفأها بسيفه الابتر غير انها اضطرمت في جبال النصيرية فاتحد مع الامير بشير أمير لبنان وأرسلا اليها سبعة آلاف من المصريين وثمانية من الدروز والموارنة فسار الجميع ودوخوا الثائرين

وقد رأى ابراهيم باشا ان يجرد السوريين من السلاح حتى يأمن عصيانهم ففعل ولكنه لم يستطع تجريد اللبنانين ولكنه اخضع فقط مقاطعة الشوف من اعمال لبنان وجرد فيها الدروز وبعض المسيحيين من سلاحهم بمساعدة الامير بشير ثم طفق يجمع من سوريا الرجال والخيل بايعاز والده فخاف الباب العالي سؤ العاقبة وعقد مجلساً للنظر في مقاصد المصريين وذلك في ١٠ ذي القعدة لعام ١٢٥٣ هـ. فاوجب المجلس تجريد حملة مؤلفة من ثمانين الف جندي تحت قياده حافظ باشا لمحاربة المصريين فقاتلهم ابراهيم باشا وهزمهم من «نزيب» الى «مرعش» وفي خلال ذلك توفي ساكن الجنان السلطان محمود خان في ٢٦ ربيع الثاني لعام ١٢٤٥ هـ . وتولى الخلافة بعده السلطان عبد المجيد فانفذ عمارة بحرية لمحاربة مصر قد مزتها مدافع محمد على في مياه الاسكندرية

وفي اوائل عام ١٨٤٠ ميلادية تداخلت دولة الانكليز عسكرياً وأرسلت عمارة بحرية من مراكبها مصحوبة بمراكب نمساوية وتركية لمساعدة الاتراك على اخراج ابراهيم باشا المصري من الديار السورية فضربت حصون بيروت وصيدا وعكا ووزعت المراكب النمساوية على سكان الشواطىء وأهالي جبل لبنان الاسلحة والذخائر لمقاتلة العساكر المصرية — فالمغفور له محمد علي باشا الكبير وآلي مصر لما تحقق بأن قواته لا تكفي لمقاتلة الانكليز والاتراك أوعز الى نجله ابراهيم باشا بالعودة الى مصر وحالما أخلى البلاد عادت اليها الحكومة التركية وصبت غضبها خصيصاً على جبل لبنان فحاولت أن تجعل عليه حاكماً تركياً فاستعصى ولم تقبل الدولة الانكليزية ذلك وأجبرت حكومة الاستانة الى اسناد الامارة للامراء الشهابيين ليكونوا حصناً قوياً على دفع المظالم عن سكانه — و بعد المخابرات الطويلة تقرر اخراج الامير بشير الكبير وأولاده من حق الامارة بحجة انهم كانوا محالفين لابراهيم باشا وبناء على ذلك قد نفي الامير بشير الى جزيرة مالطه وعين بدله الامير بشير قاسم الشهابي فشايع الولاة الاتراك واستسلم لرغباتهم ولكي يشبع بطونهم فرض على البلاد ضرائب باهظة أثقلت عواتق أهاليها حتى عصوه وعندئذ ابتدأت الدسائس التركية تنفث سموم البغضاء بين طائفتي الدروز والنصارى لاثارة نار الثورة بينهما لان الباب العالي لم يجد وسيلة لاذلال لبنان واخضاعه الى سلطانه الا بذر بذور الشقاق والمنافسة بين الطائفتين المذكورتين فأهاج طائفة الدروز ضد الطائفة المارونية صديقتها وشقيقتها منذ عدة أجيال فابتدأت المناوشات بينهما من يوم ١٤ ستمبر لسنة ١٨٤٠ ميلادية ففيه نزل بعض شبان دير القمر الى الوادي الفاصل بين بلدتهم و بين قرية بعقلين حيث اصطادوا طيراً في أرض فضاء مملوكة للشيخ ناصيف بك أبي نكد فأوسعهم بعض شبان الدروز ضرباً ولكماً وعندئذ جاء على استغاثتهم بعض أهالي بلدتهم ومن ذاك الحين اتقدت النار بين الطائفتين واستمرت نحو العشرين سنة حتى انتهت بالمجازر التي حصلت في سنة الستين وأعقبها الاحتلال الفرنساوي ثم مؤتمر بيروت في ٥ اكتوبر من السنة ذاتها حيث تشكل أعضاؤه من فؤاد باشا عن تركيا واللورد دوفرن عن انكلترا والمسيو بكلار عن فرنسا والمسيو فيكوف عن روسيا والمسيو وكبكر عن النمسا والمسيو رهفوس عن بروسيا وانتهى بوضع نظام الى حكومة لبنان في ١٤ ربيع الآخر سنة ١٢٨١ هجرية تحت حماية الدول الست. ولم يمض بضع سنوات حتى عاد الصفاء والاخاء بين أفراد الطائفتين فحاشا لاحفادهم الآن أن ينقسموا على بعضهم بعد الانتداب الفرنساوي الساعي في انهاض بلادهم من كبوته وأسعاد سكانه وانما يجب عليهم أن يساعدوا فرنسا فيما يؤول لخير البلاد ليكونوا قومية واحدة وشعباً قوياً عاقلاً أهلاً للاستقلال

العاجل لان لكل من الطائفتين منشأ مجيد

١١
كلمة

عن وفود لبنان

وصلت جنود الحلفاء الى بيروت ظافرة تخفق فوقها بنود النصر وتبتسم لها السماء والارض وما عليها في يوم الثلثاء الواقع في ٨ اكتوبر لعام ١٩١٨ وكان الاتراك وقتئذ قد علموا بانكسار جيوشهم وتشتت شملها في حيفا والناصرة وسائر أراضي فلسطين وبأن جيوش الحلفاء قد دخلت دمشق في يوم الاثنين الواقع في ٣٠ سبتمبر من السنة ذاتها فحاكم لبنان التركي علي نظيف بعد أن سلب جميع النقود الموجودة في خزينة حكومة لبنان ولى الادبار مع سائر الموظفين والجنود والضباط الاتراك واقتدى به كل من كان منهم في بيروت . وعندئيذ انبعثت روح الحيوة في البقية الباقية من السكان الذين نجوا من مخالب المجاعة المنظمة ومن حبال المشانق ورزايا المظالم ولكن بدون أن يغير الله مافي القلوب من تعاليم الاتراك ـ ولما كان الامير فيصل قائداً للجيوش الشريفية قد سولت له النفس في الطمع بالتاج على سوريا بما فيها لبنان المستقل فسعى بسائر الوسائل لاستمالة الناس الى مبايعته وفتح في أوجه اللبنانيين أبواب الوظائف الرفيعة فولجها البعض وساروا يبشرون ببدو مبادىء الامير وحسن نواياه في اسعاد البلاد وتخويل سكانها حكومة ديموقراطية بحتة. فصحنا بهم من مصر ـ كيف يريد لبنان أن يعيد مجد الدولة التي ازالت مجده وهدمت عرش ملكه القديم : فنهضت الجمعيات اللبنانية فيه وفي سائر بلاد المهجر تطالب بالاستقلال التام واذا كان لا بد من دولة تشرف عليه فلتكن فرنسا ـ الدولة البارة به الممتزج دم اهاليه من عدة اجيال بدماء ابنائها ـ فلبنان لم يتصل قط بسوريا حتى يندمج بها الآن ويكون مستهدفاً دائما الى غزوات البدو ومكدوناً بنير مظالم اكرادها والشيعيين منها وتحت سياط العلويين وامرائهم . وكانت عندئيذ حكومة لبنان عادت الى سابق نظامها وكان أعضاء مجلس ادارته رجعوا الى كراسيهم البعض من اراضي المنفي والبعض من زوايا دورهم فالشعب اسمعهم صوته وأطلعهم على عزمه في أخيار مصيره وبانه لا يرضى قط بالاندماج مع سوريا ولا بغير فرنسا دولة مشرفة عليه وأوكل اليهم الامر في ندب وفد يمثله امام مؤتمر الصلح في باريس ويعرض عليه مطاليبه ـ فصدع مجلس الادارة بارادة الشعب بعد موافقة السلطة العسكرية ومصادقة الموسيو بيكو المندوب السامي لحكومة

فرنسا في بيروت وألف الوفد من حضرة ـ داود بك عمون بصفة رئيس ـ وبعضوية كل من حضرات

اميل افنـدي اده　　　　من طائفة الموارنة

ونجيب بك عبد الملك　　من طائفة الدروز

وعبد الحليم افندي الحي　　من الاسلام

وعبد الله بك الخوري　　من طائفة الروم الارثوذكس

وابراهيم بك ابي خاطر　　من طائفة الروم الكاثوليك

وفي يوم الخميس الواقع في ١٩ ديسمبر من عام ١٩١٨ سافر هذا الوفد «ما عدا حضرة ابراهيم بك ابو خاطر» على باخرة فرنساوية من ميناء بيروت مزوداً بتوكيل تحددت له فيه المطاليب الواجب عليه أن يطلبها باسم الشعب بدون ان يتعداها . ولما وصل هذا الوفد الكريم الى بورت سعيد في يوم الجمعة ١٠ ديسمبر خرج الى المدينة ليستريح قليلاً من عناء البحر و يعود الى الباخرة فحجزه عن العودة رجال البوليس وقلعت الباخرة بدونه حاملة معها صناديق سفره .... و بعد مخابرات عديدة بين جناب وزير فرنسا بمصر والوكالة البريطانية قد سمح لهذا الوفد بالسفر على الباخرة المقبلة فسافر على الطائر الميمون وحال وصوله الى باريز قرأنا في جريدة الديبا حديثاً لداود بك عمـون تضمن أن بين لبـنان وسوريا علاقات تجارية واقتصادية وصلات جوار متينة العرى غير منفصلة مما يستوجب ان لا يفـصل الشقيق عن شقيقته انفصالاً باتاً وانما يجب انضمام الاثنـين تحت لواء مراقبة واحـدة ـ

وقرأنا أيضاً حديثاً الى حضـرة نجيب بك عبد الملك مع منـدوب جريدة الديبا أيضاً تضمن اخلاص الطائفة الدرزية الى فرنسا مستشهداً بمحرر للمسيو غامبتا رئيس وزارة فرنسا أرسله الى زعماء الدروز الحورانيين بتاريخ ٥ يناير لعام ١٨٨٥ وقد عثرنا على صورته وهذا نصها :

ايها الرؤساء الشهيرون

قد تلقى رئيس الوزارة بارتياح عظيم كـتابكم وعبارة ميلـكم الشديد الى الجمهورية الافرنسية وانكم تتوسلون الى الاله الضابط الـكل ان يؤيده في ما ينويه لخـير فرنسا ومصلحة الامم التي تستنجد الجمهورية ـ فالمسيو غامبتا يشكر لكم هذه التمنيات . وقد كلفني خصيصاً ان اقول لكم ان بين الشعوب التي تبقى محبـة فرنسا وحمايتها مضمونتين لها في كل مصالحها الحسنة والعادلة تكـون الطائفة الدرزية في المقام الاول

انني في سفري الحديث كنت من الذين اسعـدهم الحظ ان يروا الشعب الدرزي عن قرب

وقد اعجبت بصفاته النبيلة والحميدة وتأكدت مسروراً شدة ميله الى فرنسا . وقد تمكنت اكثر من مرة من ان اطلع رئيس الوزارة على هذه الامور فاظهر ارتياحاً عظيماً الى ذلك . وانني لمغتبط لأني تمكنت الآن من ان اثبت لكم ان فرنسا تبادل الدروز هذا العطف الخالص والشديد

فالله القدير على كل شيء يسهر على هذه الصداقة المتينة التي تجمع بين الدروز والافرنسيين . وليواصل لكم ايها الرؤساء الحكماء والشهيرون حمايته المقدسة ويديم مجدكم الى النهاية

الامضاء سكرتير رئاسة الوزارة — جوزف ريناخ

أما باقي رجال الوفد فلم نسمع لهم صوتاً وما ذلك الا من باب الحكمة لان الكلام اذا كان من فضة فالسكوت من ذهب وكلما عرفناه من التلغرافات العمومية انما كان استدعاء الوفد الى احدى قاعات المؤتمر لسماع طلباته..

ومن غريب الصدف ان رجال الوفد سافروا من بعبدا في يوم الخميس ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٨ وعادوا الى بعبدا في يوم الخميس ٢٠ مارس لسنة ١٩١٩ — فالخميس لازمهم في الذهاب والاياب وقد اخذت سلامهم عند مدخل السراي ثلة من الجند وصدحت الموسيقى العسكرية بانغامها ترحيباً بهم واستقبلهم حاكم لبنان محفوفاً بحضرات أعضاء مجلس الادارة وكبار الموظفين ووجهاء القوم وساروا بهم الى القاعة الكبرى للسراي حيث تصدر المجلس حضرة داود بك عمون رئيس الوفد وبعد أن هنأه سعادة رئيس مجلس الادارة حضرة حبيب باشا السعد بسلامة العودة وقف في بهرة الحلقة فشكر الحضور على احتفائهم به وبرجال الوفد الى أن قال — لم نترك من مجهوداتنا عزماً الا بذلناه في تحقيق اماني الشعب اللبناني لنواله الاستقلال مع ارجاع أراضيه المغتصبة منه وقد وصلنا الى باريز في الوقت اللايق حيث نلنا من لدن المؤتمر اصغاء لرغبات شعبنا المجيد على حين كان لبنان قبل وصولنا ضائعاً ومندمجة مسألته مع سوريا —

وبعد أن درسنا المسألة بكل تدقيق فرأينا أن نحيد قليلاً عن الحدود الموضوعة لنا في توكيل الانتداب فان الموسيو شكري غانم رأى أن بين لبنان وسوريا علاقات تجارية وصلات متينة تستوجب أن لا يفصل الشقيق عن شقيقته فاجتمعت كلمتنا معه على وجوب انضمام الاثنين تحت لواء مراقبة واحدة الخ . . . وعندئذ استولت الدهشة على الحضور فخرجوا من تلك القاعة التاريخية والغضب مضطرم في مراجل صدورهم . وقد انتشر هذا القول انتشار البرق على صفحات الافق في سائر انحاء لبنان وفي الحال تألفت فيه الجمعيات للشورى فقرر اعضاؤها انتظار عودة جناب الموسيو جورج بيكو مرخص جمهورية فرنسا في سوريا الي بيروت ليستطلعوا من سياق حديثه معهم ومن نوع استقباله

لهم ما تبطن الايام الى وطنهم ـ وقد عاد جنابه من باريس الى بيروت في أواسط شهر ابريل من السنة ذاتها ولما جا الوفد اللبناني لتأدية دواعي السلام عليه دار الحديث بينهما على استقلال لبنان عن سوريا فقال الموسيو بيكو لرجال الوفد ان هذا الطلب يجب تقديمه كتابةً للنظر فيه ـ وفي أثناء ذلك كانت الاحتفالات الباهرة تقام للامير فيصل في مدينة بيروت بمناسبة عودته من باريز وتنشر له الجرائد مقالات طويلة تضمنت تأكيداته عن حصول الاتفاق التام مع رجال مؤتمر السلام على استقلال سوريا وضم لبنان اليها ـ وقد صرح سموه شخصياً بهذا الضم في خطابه الذي القاه في حديقة الحرية في بيروت حيث أعدت له البلدية حفلة استقبال رسمية

ثم تألف في شهر مايو من السنة ذاتها (١٩١٩) وفد من كسروان ذهب الى دمشق لتهنيئة سمو الامير بسلامة العودة من باريز في الظاهر وانما كان قصده في الباطن استدراج الامير الى ذكرى لبنان ليطبق بين ما يقول وبين ما قال على صفحات الجرائد وفي حديقة الحرية في بيروت ـ وكان هذا الوفد مؤلفاً من حضرات ذوى الحسب والنسب حضرات المشايخ فريد الخازن وقيصر الخازن واميل الخازن ومن حضرات الافاضل حبيب واكيم ويوسف ريشا وشاهين سرور ـ وقد التقى هذا الوفد بوفود بيروت ولبنان وكل منهم يغني على ليلاه ـ

وقد رحب الامير بهذه الوفود و بعد أن استوى بهم المقام ـ قال فارس افندي مشرق في حضرة الامير ان خمسة وتسعين في المئة من أهالي لبنان يتمنون الانضمام الى سوريا فاعترض عليه جورج بك زوين قائلاً انه لا يوجد خمسة في المئة ممن يريدون الاندماج الى سوريا ـ ثم القى عليهم الامير الخطاب الآتي :

أني احسب ذاتي سعيداً بالاجتماع بكم لانه يتسنى لي ان ابلغ عموم اللبنانيين بواسطتكم مالم تسعدني الظروف بابلاغكم اياه اثناء مروري راجعاً من اوربا الى دمشق . أقول مفتخراً ان اللبنانيين هم سكان بقعة مهمة من سوريا قد برهنوا في اميركا واوربا والاستانة ومصر وهنا في المراكز التي يشغلها بعضهم اليوم وقبل اليوم انهم رجال علم وادب وتفكر ورجال نهضة فاعتقادي هذا تثبته الحالة حسياً وهى التي تدعوني اتمنى جمع لبنان لوحدة قومية مع سوريا لتستفيد البلاد واهلها من الذكاء اللبناني . نعم ان لبنان واهل لبنان يحتاجون لاراض واسعة يروجون فيها علومهم الزراعية ومواهبهم الفطرية فلهذا اقول بكل حرية أنه يجب ان يضم الى لبنان القسم اللازم الوافي لحياة اهاليه الزراعية فيستفيدون هم من توسيع اراضيهم كما تستفيد هذه البلاد من ذكائهم ونشاطهم . اقول بكل حرية ان لبنان مستقل داخليًا واداريًا ويلزم ان يبقى مع ما يلحق به مستقلاً وممتازاً استقلالاً وامتيازاً يكفل راحة اهاليه

وسعادتهم مع المحافظة على الارتباط بالوحدة السورية . ولكن هذا الالحاق اي توسيع لبنان لا يكون اجبارياً بل اختيارياً اذ لو صح وقوع الالحاق الاجباري لوجب الحاق لبنان بسوريا لان سوريا هي الام ولبنان منها فيلحق الفرع باصله. نعم ان اهالي لبنان يطلبون « ولهم الحق » ضمانات دولية لحفظ استقلالهم وامتيازاتهم الداخلية فانا الضمين لهم بذلك وانا آخذ على عاتقي السعي لدى جمعية الامم لتكون هي ضامنة صيانة ذلك في المستقبل الى ما شاء الله . انني اشافه بهذا اللبنانيين الحاضرين معي الآن وانا مستعد لاعطاء الضمانة الخطية بكل ما اقول فليكتب اللبنانيون الشروط والضمانات التي يريدونها وانا امضي عليها واتعهد بانفاذها . وانا واثق بانهم بعد مرور سنتين يمزقون كل ضمانات خطية يأخذونها لانه لا تبقى اليها حاجة ـ والآن فاني اشكر الوفد اللبناني واشكر باسمه كل عاطفة من اي لبناني كان سواء في الوطن أو في المهجر وانني اعجب بذكاء اللبناني ومجاراته ارقى الامم في الحضارة وان لبنان في نظرنا ونظر العالم اجمع عين سورية بل حصنها المنيع وان سورية ولبنان مرتبطان برابطة اللغة والجنس والمبداء والعادات كما وان بيروت هي ثغر سورية البسام وبابها وانه لايمكن ان يتخلى الانسان عن باب بيته » ثم قال ربما يخاف بعض اللبنانيين من أغلاط الماضي ونحن نشعر ان خوفهم هذا لا يلامون عليه لما هو باق في الاذهان من مساويء الماضي وسوابق الخطأ وبوادر الزلل ولكن الماضي مضى وان يعود ذكره في تاريخ سورية الحديثة

ومما أذكره وتذكره بالفخر ان حقوق لبنان مقدسة وله ان يحتفظ بها مادام فيه عرق حياة ينبض وتحتفظ به سورية من أقصائها لانها تراها حقاً واجباً لمن خدموا نهضة العرب بالسنتهم واقلامهم وابدانهم

وانني لا اعارض لبنان في اي حق يطلبه من حقوق الحياة بل اننا بكل طيبة خاطر نحفظ امتيازاته وتقاليده وعادات قومه وليعلم اللبنانيون وهم اخواننا بل قلوبنا التي بها نحس وعقولنا التي بها نتفكر انناء نحن لديهم لا يفصلنا عنهم فاصل طبيعي ولا مادي وانا سنراعي حقوقهم بتوسيع بما نعطيهم اياه مختارين وأنه ما كان عندنا ولا يكون ادنى فرق بين لبناني ودمشقي ومسلم ونصراني ودرزي . . اه . . . ـ وقد برهن الامير على صحة منوياته بالمجاذر التي حدثت مؤخراً ـ

سمع رجال الوفد هذا الكلام المزوق ونقلوه الى مواطنيهم فما انخدعوا بالسراب بل تحققوا منه قرب وقوع الخطر على مصيرهم من مقارنة كلام الامير بجواب الموسيو جورج بيكو وبخطاب رئيس الوفد المتقدم ذكر جميع ذلك فاضطربت أعصاب لبنان وغليت مراجل الغيرة الوطنية في صدور ابنائه على استقلالهم فانعقدت جمعياتهم المركزية في جونيه وجبيل والبترون وعمشيت وأميون وزغرتا و بشري وبيروت وعاليه وبعبدا ودير القمر وزحله وجزين والمتن و و و .

وفي يوم الاحد الواقع في ١٨ مايو من العام ذاته (١٩١٩) أجتمعت كلمة أعضائها على رفض الالتحاق بسوريا وعلى المناداة باستقلال لبنان التام مع استرداد اراضيه المغتصبة منه واعادة مدينة بيروت اليه ـ وقد نادوا في اليوم ذاته بهذا الاستقلال وأعلنوه الى حاكم لبنان الاداري والى مجلس دارته ـ و بناء على ذلك أصدر المجلس المشار اليه قراره تحت نمرة ٥٦١ بضم صوته الى صوت الشعب في المناداة بالاستقلال وهذا نصه :

لما كان جبل لبنان مستقلاً منذ القديم بحدوده التاريخية والجغرافية والقطع التي فصلت عنه قد سلخت عنوة واغتصاباً بامر الدولة التركية

ولما كانت الدولة الغاصبة قد تقلص ظلها واضمحلت سيطرتها عن هذه البلاد

ولما كان لبنان لا يتسع له العيش والرقي ما لم تعد اليه القطع المفصولة عنه

ولما كانت دول الحلفاء اعلنت انها تساعد على تحرير الشعوب المظلومة واعادة الاراضي المغصوبة لبلادها الاصلية وكانت القطع المغتصبة من لبنان تعتبر قسماً منه ومعظم سكانه هم من اللبنانيين اصلاً

فبناء على ذلك كله وعلى طلبات والحاح اللبنانيين المتواصلة والمعلنة في عموم أنحاء الجبل قد اجتمع هذا المجلس بصفته ممثلاً للشعب اللبناني واصدر القرار الآتي :

اولاً : المناداة باستقلال لبنان السياسي والاداري بحدوده التاريخية والجغرافية واعتبار البلاد المغصوبة منه بلاداً لبنانية كما كانت قبل سلخها عنه

ثانياً : جعل حكومة لبنان هذه ديمقراطية مؤسسة على الحرية والاخاء والمساواة مع حفظ حقوق الاقلية وحرية الاديان

ثالثاً : ان الحكومة اللبنانية والحكومة الفرنساوية المساعدة لها تتفقان على تقرير العلائق الاقتصادية بين لبنان والحكومات المجاورة

رابعاً : مباشرة درس وتنظيم القانون الاساسي بطرقه الاصولية

خامساً : تقديم هذا القرار لمؤتمر الصلح العام

سادساً : اعلان هذا القرار في الجريدة الرسمية وفي غيرها من الجرائد الوطنية تطميناً لافكار اللبنانيين وبياناً للمحافظة على حقوقهم . صدر عن بعبدا في ٢٠ ايار سنة ١٩١٩

ثم في ٢٢ مايو أعلنت مدينة بيروت ضمها الى لبنان باعتبار انها الجزء المتمم له وضمت صوتها الى صوت اللبنانيين في المناداة باستقلال لبنان الكبير وأنتدبت عنها لجنة تمثلها منتخبة من حضرات (مع حفظ الالقاب) الفرد موسي سرسق ـ البر بسول ـ البر قشوع ـ اسبر مسك ـ أميل خاشو ـ أميل قشوع ـ

انطون عرب ــ الياس صباغ ــ بترو طراد ــ جان دي فريج ــ جورج ثابت ــ جورج المعماري ــ حبيب فرعون ــ سعيد عكاوي ــ سليم نجار ــ شكري أرقش ــ فرج الله حايك ــ فيليب فرعون ــ ميخائيل نعمه طراد ــ ميشال شيحا ــ نخله نقاع ــ نقولا شويري ــ نجيب البشباش ــ والحضراتهم ان يوكلوا عنهم من أرادوا لدي مؤتمر الصلح وجمعية الامم وغيرها في تأييد المطالب المنحصرة في اندماج بيروت بلبنان الكبير وتأييد استقلاله التام حسب القرار الصادر من مجلس ادارته في ٢٠ مايو الجاري

وقد والت هذه الجمعيات عقد جلساتها العلنية وأشركت معها في المداولات سراة الشعب واعيانه وسائر رجاله المفكرين فاجتمعت كلمة الجميع على انتخاب غبطة السيد البار البطريرك العظيم مار بطرس الياس الحويك معتمداً يمثل وطنهم «لبنان الكبير» لدى مؤتمر الصلح في باريز لنوال تصديقه على قراراتهم باستقلاله التام مع ارجاع اراضيه وحدوده الطبيعية المغتصبة منه ويكون ذلك بمساعدة فرنسا

وقد انهالت التلغرافات على الكرسي البطريركي في بكركي من سائر انحاء البلاد منذ ٨ يونيه (١٩١٩) الى ٢٥ منه المعربة من وضع امانيهم الا وهي استقلال وطنهم بين يديه المقدستين وانهم أوكلوا أمر حياتهم القومية الى مجهوداته لدى مؤتمر الصلح ورجوا من لدنه قبول التوكيل عنهم والتوجه الى باريس بدون أن يتهيب ثقل السنين أو مشقات الاسفار لان عين الله ترعاه ــ ثم تواردت الوفود الى دار البطريركية وطلبت من غبطته بالحاح سرعة السفر الى المؤتمر فاجاب غبطته قائلا ــ بالرغم عن شيخوختي فاني اذهب الى باريس ــ وهي قبلة آمالنا ــ لابذل مجهوداتي في حمل المؤتمر على تأييد استقلال لبنان مع سائر مطاليبه العادلة ولي الثقة في دول الحلفاء ولا سيما في فرنسا نصيرة الشعوب الضعيفة بنوال انصافكم من لدنها ــ وسأطلب من قداسة البابا لدى مروري برومية العظمى أن يمد الي يد المساعدة ــ وسأذكر الحلفاء في مؤتمر الصلح بما قاسى احياؤنا من الضنك وذاقوا من الاعذبة حباً بهم واخاطبهم أيضاً باسم شهدائنا على المشانق وضحايانا العديدة ظلمات في السجون وباراضي المنفى في سبيل الاخلاص للحلفاء وسأعود اليكم بأذن الله ظافراً بالاماني ــ واذا قدر لي الفشل فاني لاعود الى هنا لاشاهد هذا الوطن المحبوب يشقى و يذل :

بارح السيد البطريرك دار البطريركية في بكركي يوم الثلاثاء الواقع في ١٥ يوليو ١٩١٩ محفوفاً بالسادات الموارنة وكبار الاكليروس و بامراء لبنان ومشايخه وسراته وكبار مأموريه والى جانبه نيافة القاصد الرسولي، ومن حوله الشعب يهتف له بأعظم الدعاء هتافاً يبلغ الى عنان السماء ــ وقد وصل غبطته على الرحب والسعة الى سراي الحكومة في اسكلة جونيه عند الساعة التاسعة من صباح ذلك اليوم التاريخي ولم تمض برهة يسيرة من الزمن حتى اقبل الى جونيه القطار الخصوصي الذي يقل سراة بيروت

وأعيانها من اسلام ودروز وشيعيين ونصارى من جميع الطوائف ـ لاتين وأرمن وسريان وروم ارثوذكس وروم كاثوليك وفي مقدمتهم سيادة المطران كيرلس مغبغب والارشيمند ريت مني سماحه فقابلوا غبطة الشيخ السفير وخاطبه جناب الوجيه الفرد بك سرسق قائلا ـ اننا واضعون « يا غبطة السيد البطريرك ـ بين يديك المباركتين حياتنا ومستقبلنا ولنا ملؤ الثقة بانك تعود الينا غانما ظافراً بأمانينا ـ وودعه حضرة الكاتب الكبير والخطيب النابغة شبلي بك ملاط بعبارات شائقة ختمها بقوله ـ عد الينا أيها السيد البار وعلى رأسك تاج من غار وفي يمينك غصن من الزيتون

وقد اعدت السلطة الفرنساوية في سوريا اظهاراً للصداقة الى الشعب اللبناني ـ مدرعة حربية لتقل معتمده من اسكلة جونيه الى ميناء ترانت من أعمال ايطاليا فوصلت هذه المدرعة المدعوة (كسار) عند الساعة الحادية عشرة من صباح ذاك اليوم التاريخي أي يوم الثلاثاء ١٥ يوليه سنة ١٩١٩ الى ميناء جونيه تتهادى تيهاً فوق أمواج البحر فخورة بمن ستقله وعليها يخفق العلم المثلث الالوان وفي مقدمة سواريها علم الصليب مرفوعاً اجلالاً وتعظيماً للضيف الكريم ـ وقد القت مرساتها بين هتاف الجماهير ونزل منها الاميرال مورنيه المتولي قيادتها والكبتن دام سكرتير الوكالة الفرنساوية العليا الموفد من قبلها خصيصاً لوداع غبطته على ظهر المدرعة وتوجها تواً الى سراي الحكومة محاطين بسراة القوم حيث تقابلا مع غبطة البطريرك وتبادلا معه الخطب الوجيزة المبنى الكبيرة المعنى . وعند الظهر نزل غبطته الى المدرعة محمولا على الراحات والاكتاف الى القارب المعد لركوبه من قبل الدارعة محاطاً بقوارب المشيعين من سائر جهات لبنان وعندئذ اطلقت المدافع من المدرعة تعظيماً وترحيباً بمعتمد لبنان وبرجال معيته المؤلفين من أصحاب السيادة والفضل حضرات الاحبار النبلاء المطران شكر الله الخوري والمطران بطرس الفغالي والمطران اغناطيوس مبارك والعالم الفاضل الخوري اصطفان الدويهي ومن صاحب العزة لاون بك الحويك شقيق غبطته ـ وقد سافرت بهم المدرعة على الطائر الميمون عند الساعة الواحدة من بعد ظهر ذاك اليوم تحمل زعيم لبنان الى الشعب الفرنساوي ليمثل لديه عواطف الامة اللبنانية وتفانيها في صداقة فرنسا وما ضحته من عدة اجيال الى الآن في مشايعتها لفرنسا.

وفي صبيحة يوم الاحد الواقع في ٢٠ يوليه سنة ١٩١٩ رسيت المدرعة (كسار) في ميناء ترانت حيث كانت في انتظار غبطته لجنة موفدة من قبل الحكومة الفرنساوية ومن قبل جلالة ملك ايطاليا فاستقبلته استقبالاً رسمياً شايقاً وكانت حكومة ايطاليا أعدت خصيصاً لغبطته قطاراً ملوكياً لركوبه من ترانت الى رومية العظمى فركبه مع رجال معيته ولما بلغ رومية نزل على الرحب والسعة في ضيافة

جلالة ملك ايطاليا ـ وقد كان المسيو باربر سفير فرنسا في رومية يلازم غبطته كثيراً وينقل الى وزارة خارجية فرنسا اهم ما كان يدور بينهما من الحديث

وبعد ان مكث غبطته في مدينة (رومية) نحو الشهرين تقابل فيهما مراراً مع قداسة البابا بندكتوس الخامس عشر ونال من لدن قداسته كل المساعدة لنجاح مأموريته قد بارحها في اواخر شهر سبتمبر من السنة ذاتها قاصداً مدينة باريز لمباشرة مهام توكيله حيث حل فيها ضيفاً كريماً على الحكومة الفرنساوية وفي الحال قد عالج قضية لبنان لدى وزراء فرنسا ومجلس نوابها ورجال مؤتمر الصلح احسن معالجة مدافعاً عن حقوق لبنان باقوى الحجج حتى نال العهود السبعة من المسيو كليمنصو المندرجة في الصحيفة الثانية من هذا الكتاب ـ ومن راجع المذكرة المقدمة من غبطته الى مؤتمر الصلح في ١٠ اكتوبر سنة ١٩١٩ المندرجة في مؤلفنا (استقلال لبنان) تبينت له قيمة المجهودات التي بذلها هذا المعتمد الجليل نحو وطنه وأبناء رعيته

وفي يوم الخميس الواقع في الخامس والعشرين من شهر ديسمبر من عام ١٩١٩ عاد غبطته من باريز وبيديه الكريمتين الغصن الاخضر من الزيتون وعلى رأسه التاج الفاخر من الغار ـ مبشراً باستقلال لبنان وبنواله جميع طلباته فاستقبلته سماء بيروت عاصمة لبنان وأرض بيروت ومياه ميناء بيروت وأهالي بيروت وجبال لبنان مع ابناء لبنان القادمين من جهاته الاربع للتحية باعظم مظاهر المسرة والترحيب

وفي يوم الاثنين الواقع في اليوم الخامس من شهر ينابر لعام ١٩٢٠ استقبلته حكومة لبنان استقبالاً رسمياً بسراي الحكومة في قصبة بعبدا حيث حضر جناب الجنرال غورو للاشتراك في هذا الاستقبال الرسمي فحيى غبطته بخطابه الشايق المندرج فيما بعد في صدر خطبه أما غبطة المعتمد فقد أدى حساباً عن حدود توكيله الى الشعب اللبناني بالخطاب الآتي قائلاً :

ان ألذي انتدبتموه للذهاب الى اوربا للمدافعة عنكم قد رجع الان اليكم مبشراً بنيل أمانيكم :ـ

ولما رأيت اجماع كلمتكم علي لم اجد بدًا من تلبية طلبكم رغماً عما كان يعترض مهمتي من المصاعب . وانا الان اشعر بفرح عظيم لاني تمكنت من ان احقق هذه الثقة وأتيح لي ان أطلعكم على الحقيقة بذاتي

قد كان اتحادكم من اسباب نجاحي وسيكون اتحادكم من اسباب نجاح الوطن

فاؤمل ان تثابروا على هذه الخطة حتى يتم لكم التوفيق الى ما انتم قاصدون لكي يحيى لبنان بعد ان يكون قد نال استقلاله . ولكم خير ضمين باستدراجه الى الحياة والرقي في مساعدة الدولة المحبوبة التي ادلة عطفها نحوكم ظاهرة لكل عين ـ فانها حرمت نفسها من خدامات احد أعاظم أبنائها حتى تكلفه بمهمة

دعوها مهمة ابداع وخلق . لان ما قاسته البلاد من المظالم وما حل بها من المكاره كاد يفقدها الحياة . فلفرنسا يجب الشكر وعلينا ان نساعدها بما نظهره من النشاط والغيرة على مصلحة وطننا ونكون أمة تصبح قدوة لغيرها بالاتحاد والرقي . فأطلب من الله الذي وفق مسعاي أن يسهل طرق النجاح لهذا الوطن المحبوب وان يسبغ عليكم أيها الابناء وابل بركاته لتقوموا خير قيام بما تطلبه حالتنا الجديدة من الاجتهاد والتجرد

ثم التفت الى الجنرال غورو وخاطبه بالافرنسية قائلاً : انني بعد ان اتممت ما فرضه علي حبي للوطن وما طلبته مني ثقة مواطني اوجه الشكر الى الامة الافرنسية التي لولا عطفها لما لقيت ما لقيت من النجاح. كلفني الشعب أن ادافع عن حقوقه امام حكومة الجمهورية فاثر في عمله . كيف لا والحادث ليس له مثيل في تاريخنا : مجلس الادارة وهو مؤلف من كل الطوائف قد انتدبني فكان تمثيلي لبنان فخراً لي لانهم علموا عظم ثقتي بفرنسا وحبي لوطني . وهذه الثقة كانت في محلها اذ لم أر أحداً من الفرنساويين ايّا كانت منزلته أو مبادئه السياسية معاكساً لمهمتي فاني اجاهر على رؤوس الملا اني وجدت في فرنسا المحبة والعطف . ولست أقول فقط اني لم اجد معاكساً بل لم أجد من ثبط عزمي أو أراد تحويل فكري . فان فرنسا تحب لبنان وتساعد لبنان . وها نحن نفتخر بفرنسا التي رقت ذروة المجد بانتصارها العظيم لانه كما قال لي من ١٥ سنة المسيو روفيه : ان لبنان هو قطعة من فرنسا . فعلى لبنان أن يشاطر فرنسا أفراحها ومجدها ولا سيما بعد ان اوفدت الينا الجنرال غورو . ثق أيها القائد ان اللبنانيين مجمعون على محبتك واعتبارك فاننا ننظر اليك كشهيد وطنك . فلتحي فرنسا وليحي الجنرال غورو . .

أما انا فاني اتممت مسعاي . وما بقي لي الا أن اقول : ايها القائد اصنع بما يوحيه اليك قلبك . اننا نصلي لاجلك كما صلينا لفرنسا ابان الحرب وكما صلينا للبنان حينما وضع ثقته بنا - فرافقتنا العناية وسهلت لنا الطرق للنجاح . فنشكر الله على هذه المنة ونشكر سيدة لبنان الساهرة عليه ونطلب اليها أن ترشدكم ايها القائد وتساعدكم وتحميكم

اني اشكركم لانكم قبلتم ان تقوموا بهذه المهمة مع ما يكتنفها من الصعوبات . فارجوكم ان لا يثبط عزمكم ماترونه من المشقات ولا تيأسوا من اصلاح الحال . اننا شعب حسن الطوية نشيط يحبكم ويعتقد بحسن نياتكم فاطلبوا اناتكم عليه تجدوا ثمرة اتعابكم

وها نحن نردد بالثناء الجميل واحفادنا بعدنا سيرددون اسم الامة الافرنسية ورجالها العظام خصوصا المسيو بوانكاره والمسيو كليمنصو ومنتخبها الجنرال غورو ونسطر اعمالكم المجيدة في القلوب على ممر الاجيال . . اه . . .

فكان لكلام غبطته وقع حسن للغاية قابله الجمهور بتصدية الايدي وخير الادعية . ولكن لما مضى نحو سبعة شهور على عودته من مؤتمر الصلح بدون ان تبدو الى العيان طوالع عهود المسيو كليمنصو بعد ان سقطت وزارته في ينابر سنة ١٩٢٠ ـ ولما كانت مدة رئاسة المسيو بوانكاره للجمهورية الفرنساوية انتهت في فبراير سنه ١٩٢٠ وانتخب بدله المسيو دناشيل الذي استقال لاعتلال صحته وانتخب بدلا عنه المسيو ميلران ـ ولظهور الامير فيصل على الملعب ثانية من حيث ضم لبنان الى سوريا اضطرب وهاج شعب لبنان فالح على غبطته بالسفر ثانية الى باريز فاعتذر بالنسبة لشيخوخته وانتدب عنه « ذاك الحكيم بيدبا » العالم الفاضل المطران عبدالله الخوري فسافر تواً الى باريز حيث طالب الحكومة الفرنساوية بعهودها و بعد ان تفاوض معها ووضع لها جملة تقارير كتب لحضرته المسيو ميلران الكتاب الآتي نصه بتاريخ ٢٤ اغسطس سنة ١٩٢٠ وفيه كرر لسيادته حفظ فرنسا لعهودها حيث قال :

ياحضرة الرئيس

في الوقت الذي تحققت فيه أماني اللبنانيين العريقة في القدم بفضل تقرير أنتداب الحكومة الفرنساوية لسورية ، أود ان اعرب لك عن السرور الذي نالني من تلك المفاوضات التي دارت بيني وبين الوفد اللبناني في مصالح لبنان وما نتج عن تلك المفاوضات من الفوائد الجمة

ان بلادكم قد رأت ان المطاليب التي ذكرتموني بها بخصوص ضم البقاع قد تحققت منذ ايام قليلة بعد تلك الاجراءات الشديدة التي الجأتنا أعمال الحكومة الشريفية الى اتخاذها . فان الجنرال غورو طبقاً لنيات حكومة الجمهورية ووفقاً لتعليماتها التي لم تتغير قد أعلن في مدينة زحلة انه قد ضم الى لبنان جميع البلاد الواصلة الى قمم الانتيلبنان وحرمون

على ان ما ارادته فرنسا اذ اعادت الى وطنكم حدوده الطبيعية « انما هو لبنان الكبير » ويجب أن يحتوي لبنان على بلاد عكار في الشمال وان يمتد الى حدود فلسطين في الجنوب وان ترتبط مدينتا طرابلس و بيروت به ارتباطاً تاماً على شرط أن يكون لهما استقلال بلدي واسع مع مراعاة الفرق الاقتصادي الكائن بين المدن والجبل

أما شروط هذا الضم التي تضمن المزايا الخاصة بمقاطعاتكم الجبلية فستدرسها القوميسارية العليا بالاتفاق مع الحكومة الفرنساوية وستهتم بمطاليب ممثليكم كل الاهتمام

ولم يعد من حاجة الان الى أن أؤكد لكم استقلال لبنان الذي أعلنه الموسيو كليمنصو وأعلنته انا أيضا . وليس في نية حكومة الجمهورية أن تحدد من الآن العلاقات التي تكون بين لبنان وسوريا ولو ان

القطرين قد فوضت فرنسا بشؤونها

وسيرينا المستقبل فيما اذا كان التوفيق بين مصالح القطرين يكون نافعاً تحت شروط وضمانات يمكن ترتيبها بعد البحث المدقق ام لا . .

وان تحسين وتوسيع نظام سنة ١٨٦٠ يجب أن يحققا باتفاق بين ممثلي لبنان وممثلي الحكومة المنتدبة . وان قانون لبنان الاساسي يجب ان يكون مطابقاً للحاجات الجوهرية ولمجموع المصالح في البلاد التي يناط بها أمرها بعد انشاء لبنان الكبير . وان فرنسا التي لا تغفل امر المسؤوليات الجديدة التي تدعوها الى بذل عناية متساوية لجميع النواحي السورية تفكر في صداقتها المتينة وارتباطها القديم بلبنان الذي أثبته سكانه من جديد بنوع باهر اذ ضموا في الراية التي أختاروها شعارهم الوطني الى الالوان الافرنسية . ان لبنان الكبير يستطيع الآن وداً ما أن يعتمد على فرنسا

ولما كان الوفد اللبناني قد أنهى اشغال وكالته وهو الآن يتأهب للرجوع الى الوطن فاسألك يا حضرة الرئيس ان تؤكد ذلك أيضاً من جديد للشعب اللبناني

تفضلوا ياحضرة الرئيس واقبلوا فائق احترامي واعتباري . . . . اه . . .

فحضرة بيدبا لبنان بعد ان اجاب على خطاب المسيو ميلران بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٠ مظهراً عواطف الشكر والجميل - بارح باريز وجاء الى مدينة رومية العظمى حيث نال حظوة المقابلة بقداسة البابا بندكتوس الخامس عشر فبسط لقداسته نتيجة مهمته واشار الى حدود لبنان الكبير على خريطه كان اعدها لهذه الغاية وبناء على اشارة قداسته تلى على مسامعه كتاب الموسيو ميلران فلما سمعه رفع يديه الى السماء قائلا « الحمد لله » واني أهنيك واهني بلادك بهذا الفوز وطلب الخريطة وعلق بيديه عليها هذه العبارة (بمناسبة تحقيق أماني اولادنا الاعزاء أبناء لبنان فنحن نهديهم من صميم الفؤاد البركة الرسولية) ثم وقع بامضائه على هذه العبارة واعاد الخريطة الى سيادة المطران عبدالله المشار اليه

وقد عاد سيادته الى لبنان ظافراً بامانيه في أواخر اكتوبر لعام ١٩٢٠ حاملاً تأكيدات رئيس الوزارة الفرنساوية بوفاء عهود فرنسا الى لبنان وعندئذ شاهد بكل سرور ما حصل في مدة غيابه :

فان ظل الامير فيصل تقلص من سوريا في ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٠

وان استرداد اقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا الى لبنان قد اعلن بتاريخ ٣ اغسطوس سنة ١٩٢٠

وان استقلال لبنان الكبير قد اعلن في اول سبتمبر سنة ١٩٢٠

وقد استقبلت البلاد سيادته بالحفاوة الواجبة والاكرام اللازم اعترافاً له بفضل حسن الختام ـ لنوال امانيها بنجاتها من الضم الى الحكومة العربية لان ارتعاد الفرائص من هذه الحكومة العربية ابتداء في ٢٩ سبتمبر لعام ١٩١٨ ففي ذلك التاريخ ارسل الامير سعيد الجزائري من دمشق الى رئيس بلدية بيروت عمر بك الداعوق رسالة تلغرافيـة اخبره فيها بتشكيل حكومة عربية في دمشق وطلب منه ان يشكل مثلها في بيروت ففي الحال اخبر الرئيس المذكور بمضمون هذه الرسالة والي بـيروت التركي وطلب منه أن يبارح المدينة مع سائر الموظفين والجنود الاتراك فأجاب الطلب وبارح المدينة في الحال معمن ذكروا وحينئذ الف الرئيس تلك الحكومة العربية تحت رياسته وبقي فيها الى اليـوم الثامن من شهر اكتوبر وفيه استبـدله الامير فيصل بشكري باشا الايوبي فرفع في بيروت الراية العربية بساحـة البرج التي سماها بساحة الشهداء — غير ان الكولونل دي بياباب رئيس الفرقة الفرنساوية المؤلفة من متطوعي لبنان حالما تكامل احتـلال المدينة من جنـوده والجنود الانكليزية التي كانت تحت قيـادة الجنرال فان ـ والجنرال بولفن في اليوم الحادي عشر من اكتوبر أعلن شكري باشا بأن يترك وظيفته التي تقلدها من الامـير فيصل لان لا علاقة لحكومة الحجاز مع سواحل لبنان وبأن الحلفاء قد عينوه حاكماً مـدنياً للمنطقة الغربيـة من اراضي تركيا وهي ولاية بيروت ومتصرفيـة لبـنان مع قسم من ولاية حلب . فالباشا المذكور صدع بالامر وهكذا لم تدم رياسته الا ثلاثة أيام ولم تدم الحكومة العربية الا ثلاثة عشر يوماً — ولكن بقي ذكرها في البلاد يهيج الاعصاب الى أن تقاصت من دمشق في ٢٤ يوليو لعام ١٩٢٠

١٢

ـ كلمة ـ

عن وعود الوزيرين كليمنصو وملران الى لبـنان

ان العهود التي قطعها الموسيو كليمنصو وقام بوفائها الموسيو ملران قد ادرجناها في الصفحة الثانية من هـذا المؤلف وهي لا تتعارض مع صوالح فرنسا في البحـر المتوسط وشمالي افريقيا ولا في سوريا وقيليقية ـ لان فرنسا لو تركت مركزها في سوريا المرتبطة بها بتقاليد وتذكارات كثيرة لتزعزع موقفها كدولة من دول البحر المتوسط وكدولة اسلامية ـ وقد قال الموسيو ملران في مجلس النواب الفرنساوي بتاريخ ٢٦ يونيه لعام ١٩٢٠ ـ ان فرنسا لا تترك سوريا لان تركها يعرضها للضرر من حيث انها دولة

من دول البحر المتوسط . وبعد أن تنحى الموسيو مليران عن رياسة الوزارة في سبتمبر سنة ١٩٢٠ لانتخابه رئيساً للجمهورية الفرنساوية في يوم الخميس الواقع في ٢٣ سبتمبر من العام ذاته تعين بدله الموسيو جورج ليج رئيساً للوزارة فصرح بسياسته في مجلس النواب في شهر نوفمبر من عام ١٩٢٠ قائلاً ـ ان وجود فرنسا في سوريا ليس فقط لان لها مصالح تقليدية ينبغي الذود عنها بل أيضاً لان الاتفاق والمعاهدات جعلت لها حقاً ثابتاً لا يمكن لاحد أن ينازعها فيه ـ وهذه الاتفاقات والمعاهدات هي اتفاقات سنة ١٩١٦ المعروفة باتفاق سكس و بيكو ـ وهي قرار مؤتمر سان ريمو ومعاهد سيفر والاتفاق الثلاثي الملحق بها ـ فان فرنسا ـ وهي دولة من دول البحر المتوسط ودولة افريقية واسلامية من الدرجة الاولى لا يمكنها أن تتخلى عن موقفها في الشرق دون ان تتعرض لاشد الاخطار وتسقط من مقامها ـ على ان حفظ التوازن في البحر الداخلي وفي اسيا الصغرى الذي يتوقف عليه توطيد السلم نهائياً يقضي على فرنسا بان تحتفظ بمقامها وبالمهمة التي حددها لها ماضيها وحددتها لها الحوادث التي قلبت وجه اوروبا ـ فسوريا نقطة من النقط التي تلتقي فيها طرق العالم فلا يسع فرنسا ان تتخلى عنها .

أما المناقشات التي دارت في نوفمبر سنة ١٩٢٠ بين اللجنة المالية ولجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب عند سماع اقوال الموسيو جورج ليج رئيس الوزارة واقوال وزير الحربية واقوال الجنرال غورو بشأن الاعتمادات المطلوبة في ميزانية عام ١٩٢١ للنفقات اللازمة لاحتلال سوريا وقليقيا وقدرها مليار ومليونان من الفرنكات فهذا ملخصها :

بداء المسيو ريبرتي بان حيى في الجنرال غورو اطهر واسمى مثال للجندية الفرنسوية . ثم لخص الحالة المالية قائلا : انه يجب ان تكون سياسة الحكومة في الوقت الحاضر موافقة على اعتماد ما يطلب جناب الجنرال غورو من الاموال للاحتفاظ بسوريا وقليقيا .

ثم قدم الجنرال غورو ورئيس الوزارة الايضاحات عن الحالة في سوريا وقيليقيا منذ شهر نوفمبر سنة ١٩١٩ وبسط الجنرال غورو الحالة فقال انها حسنة جداً في دمشق وحلب ولبنان من يوم انقذت موقعة دمشق البلاد من نير الامير فيصل . أما في قيليقيا فان فرقة الجنرال جوبو قد طافت اخيراً البلاد منتصرة من جبال طوروس الى الامانوس . وقد اعيد الخط الحديدي من اطنه الى مرسين والاسكندرونة . والقوافل ترود البلاد كالعادة والاهلون في كل مكان يعربون عن ارتياحهم الى اعادة النظام .

ثم شرح رئيس الوزارة الاتفاقات والتعهدات التي وجد الفرنسويون بموجبها في سوريا وقيليقيا وهي اتفاق سنة ١٩١٦ وقرار سان ريمو ومعاهدة سيفر والانتداب والاتفاق الثلاثي الملحق بالمعاهدة :

وابان المسيو جورج لايج (رئيس الوزارة) ما لبقاء فرنسا في سوريا من الاهمية العظمى في نظر فرنسا كونها دولة من دول البحر المتوسط وشمالي افريقيا فلا يسعها ان تتخلى عن مركزها في الشرق دون التعرض لا شد الاخطار مع التنازل عن تقاليدها .

اما في قيليقيا حيث تقرر لفرنسا فوائد اقتصادية فقد اعلن رئيس الوزراء ان فرنسا تقوم هناك بالتعهدات التي ارتبطت بها بموجب اتفاق ١١ اغسطس سنة ١٩٢٠ وختم كلامه بالتأكيد ان الحكومة واللجنة المالية عازمتان عزماً ثابتاً على تخفيض قوات الاحتلال عندما يسمح تنفيذ المعاهدة مع تركيا بذلك .

ثم طرح المسيو شارل دومون وارستيد بريان وغيرهما من الاعضاء اسئلة شتى . فأشار المسيو دومون انه يريد ان يميز بين سوريا التي سادت السكينة فيها وحيث يمكن القوات المخفضة ان تضمن السلام والنظام وبين قيليقيا التي يجب على فرنسا الجلاء عنها بمقتضى معاهدة سيفر عند ابرام تلك المعاهدة وبعد توطيد الامن فيها . وقد حاول ان يحدد الشروط العسكرية والسياسية التي يمكن ان تعجل الجلاء

وسأل المسيو بريان المسيو لايج هل نظر من حيث عمل فرنسا في تلك الانحاء الى الحوادث الاخيرة التي وقعت في الاسبوع الماضي (حوادث اليونان)

ثم قدم المسيو اندره ليفور وزير الحربية الايضاحات عن قوات جيش الشرق والاعتمادات اللازمة فقال اننا قد وصلنا الى النهاية العظمى من المجهود . وسيكون تخفيض القوات نتيجة تسكين البلاد ولكن لا يكون ممكناً النظر الى ذلك قبل توطيد السلم نهائياً

وأجاب الجنرال غورو على سؤال للكولونل فابري فقدم بيانات عن اهمية المهمات اللازمة ولكنه قال انها لا تقوم مقام القوات

وأجاب ايضاً على سؤال للمسيو ارنست لافون فشرح نظام سوريا السياسي وتوسيع السلطات المحلية فيها . .

فمما تقدم قد اتضح جلياً بان رجال فرنسا على اتفاق تام في سياستهم و بان فرنسا لا تترك سوريا قط لانها تنتج من الحبوب ما يزيد عن مقطوعية سكانها بنحو اربعمئة الف طن وتنتج من القطن ما يكفي مغازل فرنسا وتنتج من الدخان والزيوت ما يزيد عن لزومها ولا تستغني عنه فرنسا — ومن السماق ما يكفي معامل الصباغ في ليون — وتنتج خيرات كثيرة لا تحصى متى انبسط العدل في ربوعها وحسنت ادارة شؤونها لان منطقتها خصبة جداً وتفضل كثيراً على الجزاير ومراكش وتونس وأن بحرها — المتوسط — هو نقطة تلتقي فيها طرق دول العالم — اما عدد سكانها فقد احصي على عهد تركيا بثلاثة

ملايين وثلث وان مساحتها من عريش مصر الى جبال طورس هي ٢٩٢٧٠٠ كيلو متراً مربعاً و بيان ذلك هو كما يأتي :

المساحة		عدد السكان
٨٧٦٠٠٠	حلب	٩٩٥٨٠٠
٠٣٠٥٠٠	بيروت	٥٣٣٦٠٠
٠٦١٧٠٠	سوريا	٩٥٥٧٠٠
٠٨٥١٠٠	دير الزور	١٠٠٠٠٠
٠٢١٣٠٠	القدس	٣٣٣٠٠٠
٠٠٦٥٠٠	لبنان	٣٩٩٥٠٠
٢٩٢٧٠٠		٣٣١٧٦٠٩

فالقدس قد انفصلت عن سوريا وقد ارتجع الى لبنان من سوريا الاقضية الآتية - حاصبيا وراشيا والبقاع و بعلبك وارتجعت اليه أيضاً مدن بيروت وصور وصيدا وطرابلس وملحقاتها - وقبل ذلك كان يقطن في الكيلو متر الواحد منها ١١ شخصاً الا لبنان - قبل ان ترجع اليه اراضيه - فانه كان غاصاً بسكانه غصاً لا مثيل له في بلد من بلاد الله ولذلك قد هاجر منه انفع ابنائه حتى ذاد عددهم في المهجر عن عدد المقيمين فيه - واذا استثنينا من الاملاك التركية الاستانة وأزمير وسلانيك لا نرى أثراً للحضارة الحقيقية في غير لبنان لأنه كان متمتعاً بالحكم الذاتي وكان الامن فيه متوفراً والمدارس زاهرة والعمران كبيراً وشروط الصحة متوفرة - وهؤلاء اللبنانيون هم الذين أعلوا منارة العلوم والصنائع والفنون وروجوا حركة التجارة في بيروت وهم اينما وجدوا من البلاد دهشوا بما تحلوا به من المواهب والزكاء - وهم فرنساويون في التربية والحضارة وفي العلوم والفنون وفي المباديء والاخلاق - فاسلافنا من عدة أجيال ثم أجدادنا وأباؤنا ونحن من بعدهم ما طلبنا قط الاستقلال عن فرنسا ولا الابتعاد عنها وقد اعتبرنا « لبناننا » دائماً قطعة منها وهي اذا كانت قد قررت عدم ترك سوريا فكيف تتركنا ونحن اصفى صداقة وأشد اخلاصاً وأعظم وفاء لها من سوريا وقيليقيا ومن تونس والجزاير ومراكش وان الفرق عظيم بيننا و بين تلك الملحقات التي افتتحتها بالسيف وأخضعتها بالقوة - على اننا قد تطوعنا معها وما حاربنا ضدها وما كان لبناننا قط معادياً لها بدليل المضبطة التي اصدرها مجلس ادارته فى ١١ يونيه سنة ١٩١٩ بناء على طلب الشعب وأعلنها الى السلطة العسكرية المحتلة والى حضرات وكلاء دول

الحلفاء في بيروت وهذا نصها :

لقد توالت البرقيات في هذه الاونة من وكلاء الشعب في انحاء الجبل لهذا المجلس احتجاجاً على اعتبار جبل لبنان من جملة اراضي العدو المحتلة في المنطقة الغربية – لان لبنان ما كان محارباً لدول الحلفاء ولا جندت منه حكومة تركيا عسكراً للحرب العمومية بل ان الالوف من ابناء لبنان تطوعوا للمحاربة تحت رايات الحلفاء الظافرة وتألفت منهم فرقة منفصلة وجميعهم ابلوا البلاء الحسن ، واهرقوا دمائهم في سبيل خدمة الحلفاء ومبادئهم – والتمسوا ابلاغ المراجع العليا هذا الاحتجاج العادل لحذف هذا الاعتبار المشين بشرف لبنان التاريخي والادبي لانه كان وما زال اميناً وصديقاً لدول الحلفاء .

وبما ان ما جاء في برقيات الشعب هو عين الواقع والحق لان لبنان كان استقلاله مدعوماً ومضموناً من الدول العظمى والذي لما غشيته عساكر الاتراك في خلال مدة الحرب اعتبروه مع حلفائهم لالمان بلاداً معادية حيث نشرت جرائدهم وقتئذٍ انهم احتلوا جبل لبنان بخسارة قليلة من جنودهم » وقد عامله الاتراك معاملة العدو اللدود لمشايعته ومساعدته لدول الحلفاء ومحاربة ابنائه في صفوفهم الى ن طرد الاتراك من هذه البلاد – فلا يجوز بوجه من الوجوه ان يعتبره الحلفاء العظام معادياً فهذا المجلس يؤيد منطوق البرقيات المذكورة ويرجو حضرة حاكم لبنان رفع مآلها للمراجع الايجابية العسكرية وغيرها

(الامضاءات)   رئيس المجلس   حبيب السعد

﴿ أعضاء المجلس ﴾ محمد الحاج محسن ، نقولا غصن ، الياس شويري ، فؤاد عبد الملك ، محمود جنبلاط ، داود عمون ، سليمان كنعان ، خليل عقل ، سعد الله الحويك . . اه . . .

فدولة فرنسا مع حليفاتها قد أقرت لبنان على منطوق مضبطة مجلس ادارة حكومته وأجاب الحاكم عليها بما يأتي :

لما كان جبل لبنان مستقلا ولم يحارب في صفوف الاعداء وانما ساعد الحلفاء بالرجال والارواح وقد نالته الويلات والخطوب بسبب تلك المساعدة الثمينة فاننا نعترف بعدم اعتباره من ضمن اراضي العدو المحتلة وبانه منطقة محررة من النير التركي فلا يشمله الاحتلال العسكري ولذلك نأمل من مجلس ادارة حكومته ان يبلغ الى عموم اللبنانيين هذه المصادقة على طلبهم .. اه . .

فلبنان اذن محق في أن يطلب من فرنسا معاملة ممتازة في سائر أموره من حيث اسناد السلطة الواسعة لابنائه في ادارة بلادهم فانه أحق بعطفها وكرمها من سوريا وحلب وقيليقيا ومن سائر المستعمرات المفتتحة منها – وفرنسا امينة من صداقة ابنائه ومن خالص حبهم لها – وما عليهم الا ان

يسمعوها صوتهم مما يتألمون فتجيب الطلب ولكن لبنان أخرس ولسانه معقود ولا يتألم الا في السر .

لما اباح مجلس ادارة لبنان الملغي لعب القمار بالقرار الذي أصدره في ٣١ مايو لعام ١٩٢٠ تحت نمرة ٣٥٤ ونشرته جريدة لبنان الرسمية صحنا من مصر بانه لايجوز ادخال هذه المفسدة في لبنان الذي هو مجموعة غالية من بيوت العلم والمدارس والمعاهد التقوية فاصغى الينا جناب الحاكم العام الموسيو ترابو وأصدر قراراً تحت نمرة ١٦١ نشرته جريدة لبنان الرسمية في عددها ١٤٢٩ الصادر في أول ديسمبر لعام ١٩٢٠ يمنع ذلك اللعب المشوم من جميع أراضي لبنان الكبير.

ففرنسا تسمع ولكن لبنان أخرس ـ وفرنسا لاتطلب من لبنان الا دوام الصداقة واقامة قواعد حربية لعمارتها البحرية على شواطيئه .

نقلت فرنسا وفود لبنان على بواخرها واضافتهم في عاصمتها وسهلت لهم نوال ما طلبوا واراحتهم من كابوس الامير فيصل ـ فالموسيو كليمنسو رئيس وزارتها رحب بغبطة معتمد لبنان اعظم ترحيب وقطع له العهود بما طلب وانجزها خلفه الموسيو مليران ـ فالموسيو كليمنسو الذي يلقبه الفرنساويون بالذئب في حركاته وسكناته وأحاديثه قد كان في سائر مفاوضاته مع غبطة معتمدنا واسع الصدر لطيف التعبير كثير المجاملة خاشعاً لسلطان التقوى والفضيلة الظاهرتين على محيا معتمدنا الجليل ومما يجب أن ندونه في صفحات تاريخنا لهذا الوزير انه اقام نفسه مدافعاً عن حقوق لبنان لدى مؤتمر السلام ـ

ومن صفات هذا الوزير المشهورة انه لا ينظر الى المسائل الا بوجه واحد بدون أقل استرسال في الفروض والتصورات وان طريقته في التفكير هي واحدة ومتى كون منها الاعتقاد بصحتها لايتحول عنه ـ له الاراء الصائبة في حل المشاكل وعزم حديدي في نوبات المسائل المعقدة والمعضلات الصعبة فدفاعه عن لبنان لدي مؤتمر السلام كان من مظاهر المعاملة الممتازة نحو وطننا ـ

وقد روى لنا غبطة البطريرك ما لاقاه أيضاً من العطف والمساعدة لدى الموسيو بوانكاره رئيس الجمهورية وقد روت لنا جرائد باريس بان مدام بوانكاره قد زارته ولثمت يديه تيمناً بتقواه وطلبت منه البركة والدعاء :

أما الموسيو مليران فقد حقق اماني لبنان وأيد عهود فرنسا نحوه بارجاع اراضيه المغتصبة و باعلان دولة لبنان الكبير ولم يترك طلباً لمندوبنا الحكيم سيادة المطران عبدالله الخوري الا واجابه . فهذا الرجل العظيم هو من أعظم الشخصيات التي ظهرت في عالم السياسة الاروبية الحديث وقد كان انتخابه لرياسة الجمهورية اعترافاً من سواد الامة الفرنساوية بانه رجل الساعة و بطل الموقف الحاضر ـ كان في صباه من صميم الاشتراكين الى ان قبل الوزارة في عام ١٩٠٢ فقرر حزبه حذف اسمه من عداد اعضائه عقاباً له.

ولد في باريس عام ١٨٥٩ ودرس الحقوق فنبغ فيها ـ وفي عام ١٩٠٢ ندبه رئيس الوزارة الموسيو والدك روسو لوزارة التجارة والصناعة والبريد ـ وفي عام ١٩٠٩ عهد اليه الموسيو بريان وزارة الاشغال والبريد والبرق ـ وفي عام ١٩١٢ عين وزيراً للحربية ـ وفي عام ١٩١٤ لدى تأليف وزارة الدفاع الوطني بعد اعلان الحرب عين وزيراً للحربية ـ وفي فبراير لعام ١٩٢٠ عين رئيساً للوزارة . وفي يوم ٢٣ ستمبر لعام ١٩٢٠ انتخب رئيساً للجمهورية الفرنساوية ـ

فلبنان المشهور بمعرفة الجميل يعترف لفرنسا باشخاص رجالها العظام بجميع الفضل في نيل أمانيه و بتحقيقها على عهد الموسيو مليران والآن بعد ظهور مركزه السياسي بدون غموض تعين عليه أن يعتنقه بدون تبرم واذا ما بدت له شكوى من أمرٍ وجب عليه الا يقتصر على أبدائها في مجالسه الخصوصية فقط ـ شأن النفوس الخالية من الشجاعة الادبية ـ وانما مفروض عليه بان يتصارح بها مع فرنسا بلهجة الصداقة وبخلق كريم ـ مع العلم بان ادارة وطنه هي الآن مؤقتة الى أن يوضع هذا الوطن قانونه الاساسي وتجتمع جمعياته النيابية بعد التصديق على معاهدة سيفر ـ وحينئذ يوقف سيل الموظفين الاجانب القابضين الآن على نواصي مصالحه الادارية والمالية والقضائية وغيرها بتلك الرواتب الباهظة ـ وحينئذ تبطل تلك الشرايع واللوائح والضرائب التي وضعت بطريق التملية ـ وحينئذ ينتخب الحاكم الوطني مع العلم بان الحاكم الوطني المنتخب لدمشق وحلب من البلاد التي كانت بالامس معادية لا يجب ان نتحاسد عليه لان أمر تعيينه موقت ـ وحينئذ لا تبقى مدينة بيروت عاصمة لبنان المأهولة من أصل لبناني والزاهرة الان باللبنانيين مع مدن صور وصيدا وطرابلس ذات استقلال اقتصادي واسع ويبقى الى لبنان الاستقلال الاقتصادي الضيق ـ وحينئذ لا يبقى الى لبنان وابنائه وجه للشكوى ـ

قد صبرنا أجيالاً طوالاً على حالتنا الماضية الا يجدر بنا الآن أن نصبر أياماً قصيرة حتى يتكامل بدر سعدنا ؟



١٣

خطب الجنرال غورو

(١)

الخطبة التي القاها بالافرنسية في سراي بعبدا يوم الاثنين الواقع في اليوم الخامس من شهر يناير لعام ١٩٢٠ حيث استقبل فيها رسمياً غبطة معتمد لبنان — السيد العظيم مار بطرس الياس الحويك بطريرك لبنان الكبير لدى عودته من موءتمر السلام — وقد القاها بالعربية الموسيو مرسيه المستشرف الفرنساوي — « نقلاً عن البشير »

ايها اللبنانيون

منذ نزلنا في ارض لبنان الجميلة ونحن ننتظر بفروغ صبر فرصة نزور بها « لبنان » زيارتنا الاولى - زيارة يعرفها من سبقنا اليها - زيارة تأخذ بمجامع القلوب لما تزدان به البلاد من جمال الطبيعة الذي يتأنق بحفاوة الاهلين

فالحفاوة التي تقومون بها اليوم نحو ممثل فرنسا وغبطة البطريرك تفوق جداً ما كنا ننتظره منكم فنشكركم على ذلك

لقد سبق لي وتمكنت مرتين من اختلاس بعض الساعات ومررت في قراكم الجميلة حيث سمعت اصوات التهليل قائلة : « لتحيي فرنسا » صادرة من افواه الاطفال والشيوخ . ذلك التهليل الذي يلذ سمعه لكل الاذان الافرنسية . ولربما يكون أشد وقعاً ايضاً باذان اولئك الذين حاربوا مدة اربع سنوات في الحرب العامة وكان انتصارهم الدامي المجيد سبب خلاص بلادكم كبلادنا

قد عرفتم جميعكم ان تأخرنا عن زيارتكم كان سببه اهتمامنا المتواصل للوقوف على كل المسائل. واذا كان الكلام يعد من الحسنات فالعمل له مقامه الاعلى ولسنا بآسفين على تأخرنا لانه كان وسيلة لان نأتي اليوم اليكم مع غبطة بطريركـكم الفائق الاحترام الذي كان المدافع عن المسئلة اللبنانية بملء الغيرة والتوفيق

اجل ان غبطة بطريركم الياس الحويك الذي كان سفيركم في تلك المعارك السياسية التي عقبت المعارك الحربية فاز منتصراً وكانت ثمرة انتصاره حكم لبنان بنفسه والاستقلال مع احترام عوائد الولاء والوفاء الكائنة منذ قرون بينه وبين فرنسا طبقاً لما قاله المسيو كليمنصو

وكما قيل ان تاريخاً جديداً قد ابتدأ الان فيجب ان يكون لبنان «ايها القوم» كما كان في الماضي في اعين العالم صورة الامانة المتجسمة والثقة في نفسه وصورة الامانة نحو فرنسا في ولائه وان يكون في الحاضر وفي المستقبل صورة طبق الاصل للماضي صورة نظام تام وصور نجاح ومثال حسن لجميع سورية

ان من اسباب الرقي والنجاح للبلدان سببين جوهريين : الاول سمو المدارك ورغبة الشعب للعمل . والثاني الجد والنزاهة في الادارة . هل كان ذلك في درجة الكمال ؟ هل الادارة في غاية الاجتهاد ومهتمة في المصالح العمومية كما ينبغي وكما يرغب ؟ هل المحاكم تفصل القضايا بما يمكن من السرعة ؟ هل الدرك منجز الواجب عليه تماماً ؟ وهل المالية التي هي عصب الممالك على ما يرام ؟ اني اترك لكل واحد منكم الجواب على ذلك .

واذا توخيت في يوم هذا المهرجان الاشارة الى هذه المسائل فلاني كقادم جديد الى سوريا ارغب من كل قلبي كما يرغب غبطة بطريركم الموقر وكما يرغب كل واحد منكم تعظيم شأن لبنان وزيادة ثروته وامام عيني في الوقت الحاضر بروجرام المسيو كليمنصو الذي أجاب على تمنياتكم بمساعدة فرنسا منفردة ومعاونتها للبنان دون غيرها من الدول فيأمن اللبنانيون المحافظة على تقاليدهم وتوسيع انظمتهم السياسية والادارية وان يعجلوا بانفسهم تحسين حالة بلادهم ويروا اولادهم يتمرنون في مدارسهم على القيام بوظائفهم العمومية في لبنانهم

هو بروغرام جميل حر حاوٍ للافكار الكريمة والنيات الخيرية كما كنتم تنتظرون وترغبون من فرنسا.

فعلينا وعليكم أيها السادة وعلي أن نقوم بهذا البروجرام بالعمل والثقة المتبادلة حتى نحقق للبنان المستقبل الباهر الذي يتمناه

ونحن نأمل أيها السيد البطريرك ان تؤازرنا بالصلوات لنقوم حق القيام بهذه المهمة .

(٢)

الخطابة التي القاها في مدينة زحله يوم الثلثاء الواقع في ٣ اغسطس لعام ١٩٢٠ بمناسبة المناداة بارجاع الاقضية الاربعة الى لبنان — وهي بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا «نقلاً عن البشير الاغر»

ايها السادة

ان سروري عظيم وامتناني اعظم لما لقيته من ضروب الحفاوة بي في طريقي اليكم وفي مدينتكم الجميلة . ولم استغرب الامر لاني اعرف حق المعرفة ما انطويتم عليه من المحبة والاخلاص لوطني فرنسا

صديقة وطنكم . فاشكر لبلدية زحلة قيامها حق القيام بهذه الحفلة التاريخية واشكر للاهالي احتشادهم لاظهار عواطفهم نحو ممثل فرنسا بينهم

ومما يزيد سروري هو انني ارى في مقدمتهم مندوبي البلاد التي لم تزل امينة على العهد الطالبة الانضمام الى لبنان اعني بهم مندوبي بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا

وها هم الان امامي يطلبون مني ان احقق امانيهم . وانا اثني على ثباتهم واخلاصهم

لنشكر الله اولاً على انتهاء هذه الازمة بما يوافق مصلحة البلاد - وشكره واجب لان تدابير البشر لا تأتي بفائدة بدون ارادته . فها قد كلل الله المساعي بالنجاح . فالنيات حسنة والاجتهاد في سبيل تتميمها لا بد ان يعضدها الله

قضيت ٨ اشهر فيما بينكم «ايها اللبنانيون» وقد تأكدت من ان قلبكم لم تتغير عواطفه نحو فرنسا الشريفة مساعدتكم . وقد جسسته في تلك المدة فوجدت انه لم يزل يخفق على مثال قلب فرنسا . نعم قد استطلتم تلك المدة التى انقضت ولم تروا ان رغائبكم قد تحققت . ولكن اما تعلمون ان الامور مرهونة باوقاتها - وانه كان ينبغي لفرنسا ان تذلل عقبات كثيرة في سبيل تحرير هذه البلاد . فان مشاغلها الاوربية والتعب الذي حل بها بعد تلك الحرب الضروس وسياستها التقليدية جعلتها أن تعمد الى سياسة الملاينة املاً بان لا تضطر الى استعمال قوتها الظافرة . فتسير بالبلاد الى معارج الفلاح بدون عناء جزيل . ولكن لطف سياستنا وطول اناتنا قد فهما على غير معناهما . فظن الجهلة اننا عاجزون عن أن نقمع جماح الذين يعيثون في الارض فساداً وكأني بهم قد نسوا اننا قهرنا أعظم دول الارض وليست وقائع الحرب الكبرى بعيدة عن اذهانهم

انتشرت مدة ستة أشهر عصابات تثير الاضطرابات والفتن - تقتل وتنهب وتحرق وحكومة دمشق تمدها بالمال والذخيرة وتنشطها وتوعز الى جنودها لتشترك بفظائع مرجعيون وجبل عامل وغيرها . واخيراً اغرت بعض أعضاء مجلس ادارة جبل لبنان فباع هؤلاء بلادهم من حكومة لم تثبت بعد فعلتهم الشنعاء الا خمسة عشر يوماً .

وها أني الآن آتيكم بالبشرى : ان ما قد حن اليه اجدادكم قد تم اليوم . وان ما يطالبه اخوانكم من الانضمام اليكم قد حققته الحكومة الجمهورية

ولذا فانني باسم الحكومة الافرنسية وبناء على رغبة اهالي الاقضية الاربعة المبينة في العرائض المقدمة والطلبات الشفاهية المتواترة أعلن ان هذه الاقضية التي ترون ممثليها هنا قد ضمت الى لبنان وجعلت ركناً من أركان لبنان الكبير

ولكن انشاء حكومة جديدة وقيام شعب كبير يتطلب من أفراده واجبات جديدة عظيمة لايسعني تعدادها الآن فاقتصر على واجبين :

أولهما ان تنقطعوا عن المهاجرة — فان كانت الضرورات تبررها في الامس اما الآن فقد أصبحت غير معقولة لا بل ممقوتة . ان لبنان في حاجة الى سواعد ابنائه ليقوموا و يسيروا به في طرق الرقي والعمران . ولذا اقول ان كل لبناني يهاجر بلاده يستنزف دمه و ينهك قواه

أما الواجب الثاني فهو نسيان ما مضى — كما قال ابراهيم بك ابو خاطر — ومباشرة حياة جديدة في وطن جديد . ولا يفتكر احد بالاثار فان المهمة الجديدة التي فرضت لهي جديرة بان تنسيكم كل شيء سواها . وخذوا منا مثلاً — فاننا رغم ما تطاولوا علينا به لم نسع مساعينا لنأخذ ثأراً بل سعينا لكي ننجي البلاد ممن كانوا يريدون تدميرها وهلاكها . وقد اتخذت دائماً سياسة اللين الى أن أحرجتني اعمال حكومة دمشق التي لا تطاق حتى اتخذت الوسائل القاهرة لحمل هذه الحكومة على الاقلاع عن خطتها العدائية واجبارها على اعطاء الضمانات الكافية حتى لا يتكرر وقوع مثل هذه الحوادث وقد عينتها لها في الانذار الذي ارسلته الى الامير فيصل

فبينما كان الامير يجيبني انه رضي بما طلبت بلغني ان جنوده في تل كلخ هاجموا الحامية الافرنسية المرابطة هناك فانزلت بهم خسائر جسيمة . فتأكدت من ذلك ان سياسة الامير فيصل لم تكن الا مراوغة أو عجز . وعلى كلا الحالين لم يعد بالامكان السكوت عنها . فاصدرت الاوامر بالزحف على دمشق الى جيوش مؤلفة من فرنساويين وجزائريين وسنغاليين ومراكشيين منضمين تحت العلم المثلث الالوان فاجتماعهم تحت علمنا كان رمزاً الى محبتهم لفرنسا الكريمة المبادىء التي اجمع على حبها كل من عرف فضلها.

وقد حاولت حكومة دمشق المقاومة فنشبت تلك المعركة وما مرت بضع ساعات حتى بادت تلك المملكة الموهومة المؤسسة على الجور والنهب والعصابات وتنفست البلاد الصعداء اذ شعرت ان قد أزيل عن منكبيها حمل ثقيل لم تعد تطيق القيام بعبئه

انني لم أحارب اهل دمشق ولا المسلمين بل حكومة متهورة هوجاء يقودها بعض المتطرفين الذين دفعهم الى ما فعلوه بعض الاجانب عنهم . وعليه ليست غايتنا الانتقام من احد بل اننا نعامل بالرفق كل من اتى الينا مظهراً انه يريد حقيقة السعي في خير بلاده . ولكم عبرة باليوزباشي الموجود هنا . انه كان في الجيش الشريفي وقد ثبت لنا الآن انه ذو نية حسنة وانه مستعد لخدمة بلاده فابقيناه في وظيفته

وليعلم الجميع وخصوصاً ابناء الطائفة الشيعية اننا لا نعاملهم بالرفق الا اذا ارتدعوا عن النهب

والسلب واللصوصية وانصرفوا عن نهجهم الماضي والا ذاقوا كما في الماضي مرارة عقاب المجالس العرفية . فلينصحوا رجالهم بالاخلاد الى السكينة

ثم التفت الجنرال الى العلم اللبناني وقال :

انني عند ما دخلت هذه القاعة حييت العلم الذي يزين هذا الجدار وفيه الالوان المثلثة تحيط بارزكم الخالد . فهذا العلم يشير الى ما يتوجب عليكم من المحبة والاخلاص الى وطنيكم لبنان وفرنسا . واننا نتمنى بل نريد ان تظلل هذه الالوان الثلاثة في هذه البلاد كما في فرنسا شعباً باسلاً مقداماً وكريماً وان يحفظ هذا العلم في طياته للبنان الكبير اياماً مجيدة .

(٣)

الخطبة التي القاها في سراي الحكومة بدمشق مساء يوم السبت الواقع في ٧ أغسطوس سنة ١٩٢٠ على مسمع من رجال الوزارة وكبار الموظفين والرؤساء الروحيين وبعض روساء القبائل - والجنرال غوابه والاميرال مورنه واركان الحربية الفرنساوية « نقلاً عن البشير الاغر »

اني أشكر حضرتكم ايها الرئيس على ما وصفتموني به من الرصانة فان أمالكم لاتخيب لان فرنسا لم تأتكم بقصد الاستعمار وستجدونها مستعدة لتحقيق استقلالكم تحت قواعد الانتداب الشريفة وبشرط مفهوم وهو أن استقلالكم لا يستعمل ضدها . وكما تعلمون لم يكن هكذا دائماً في الايام السالفة .

لما رجع الامير فيصل من فرنسا في أثناء كانون الثاني كان قد اتفق مع المسيو كليمنسو فكاتبني ذلك الرئيس المعظم قائلاً : ان سمو الامير راجع الى سورية ليبرهن على صدقه ومقدرته على انجاز أوامره واذا لم يبرهن عليها وتمادى الفساد الذي استلفت انظارنا اليه فان الحكومة الافرنسية تصبح متحررة من كل قيد في عملها

والامير نفسه لما حل ببيروت صرح لي بالتصريحات المقنعة واعترف بانه كان أعطى من باريز أمر الشروع في المهاجمات التي كنت اتوجع منها قائلاً يهون علي أن اوقف عملاً بوشر فيه بامري

فانكم تعلمون أيها الفضلاء ان الواقع في اثناء الاشهر التي مضت بعد ذلك كان في كل يوم يكذب تلك التصريحات

رجع الامير الى دمشق في ١٧ كانون الثاني . ومما لم يكن يخطر لي وهم في تاريخ ٢٣ منه حاول اليوز باشي فؤاد سليم مع ٦٠ جندياً تقريباً أن ينسف جسر الليطاني الواقع في غرب جديدة

مرجعيون ثم توالت المهاجمات وتعددت حتى لا يسعنا ذكرها خوفاً من الملل . فكانت تمتد من الشمال للجنوب طول الحدود أي من فلسطين الى سنجق الاسكندرونة . والحال ان العصابات التي كانت تهاجمنا لم تتألف من الاشقياء فقط بل كان يرأسها ضباط من الجيش المنظم وتمد بالاسلحة والخراطيش والدراهم . ومع انها لم تقتل عدداً كبيراً من عسكرنا فكان شرها عظيماً على الشعوب غير المسلحة فهدمت بيوتاً وقرى ونهبت أموالاً وسرقت مواشي - هذا فضلا عن القتلى

أما أفعال الحكومة الرسمية فلا تقل « عما ذكر » عداء لفرنسا

فهل يلزم ان أذكر لكم رفض العملة السورية ومنع تصدير الحبوب الى المنطقة الغربية ورفض الانتداب الذي عهد به مؤتمر الصلح الى فرنسا وقرار الخدمة العسكرية الاجبارية ؟ وهو تكليف فوق العادة ثقيل على الشعوب يقصد به جهاراً العداء لفرنساء. وزد على ذلك ان الامير والحكومة معاً قد منعانا من استعمال السكة الافرنسية من الرياق الى حلب مع انها كانت من احوج الامور الينا في متابعة أعمالنا الحربية ضد الاتراك الراجع نفعها الى سورية الامر الذي حمل رجلاً محترماً لديكم وهو الميرالاي تولا الذي طالما سعى مثل ماسعيت في منع الامير من تتبع التيار المهلك على ان يقول لسموه : ان قراركم بمنعنا عن سكة حلب يعد من سموكم ضربة خنجر في ظهر جيشنا .

كما أني بينت مراراً للامير الخطر الذي كان يجر اليه البلاد هو بنفسه ومن حوله من أولي الامور بخطتهم غير المعقولة . فان فرنسا طالما صبرت وتساهلت الى يوم لا يمكن فيه التمادي بالصبر فامرتني الحكومة الافرنسية ان أرسل الى الامير الانذار الذي تعلمونه

وانكم تعلمون أيضاً ان البرقية التي كان من مقتضاها أن توقف حركة حملتنا لم تصلنا في تاريخ ٢٠ تموز عشية لان السلك التلغرافي قد قطعته احدى العصابات المدفوعة من لدن الحكومة والامير - فهذا كان جزاء ذنبهم

ثم في تاريخ ٢١ تموز لما بلغتني تلك البرقية أمرت بايقاف سير الحملة بكل صدق مع ما في ايقافها من الموانع على فرض اضطرارنا الى الاعمال العسكرية لانه يجعل فرصة لقواد الجيش العربي أن يتخذوا في خلالها احتياطات حربية لتحصين المكان الذي اختاروه لمقاومتنا للظفر والنصر على اعتقادهم - ولكني اهتممت أولا لما لوطني ولنفسي أيضاً من الاشتهار بالصدق ولم اتردد في اعطاء ذلك الامر .

وتعلمون أيضاً ان بتاريخ ٢٢ تموز وفي أثناء ذلك الايقاف خرجت حملة من الجيش الشريفي من حمص وهاجمت جنودنا المعسكرة في تل كلخ فانهزمت الحملة وأخذنا منهم واحد وخمسين اسيراً منهم ضابطان وثلاثة مدافع و ١٠ رشاشات متراليوز فكان من الضروري اجراء الجزاء على هذه

الخيانة : وأعطيت في ليلة ٢٣ تموز الاوامر بالمهاجمة ولم اشك برهة في الظفر لما سبق لي من الخبرة اثناء الاربع سنين من الحرب بالشهامة الهامة التي تتصف بها جنودنا وبما في يدها من الالات الهائلة

وفي صبيحة يوم ٢٤ تموز حصل اضمحلال الجيش والشوكة الشريفية في خلال بضع ساعات. ولولا خضوعكم ايها الفضلا العقلاء امام قدرة القادر لكانت مدينة دمشق نفسها تعرف ما هو تأثير القنابل الجسيمة الهائلة

فلا تعتقدوا «ايها الفضلاء» أنه يسرني تذكير الحوادث التي سببتها رعونة حكومتكم وقائدكم السيئة التي احدثت بيننا العداوة . ولكنني أردت أن أشرح لكم بكل ايضاح ان فرنسا تمادت في خطة الصبر وان المسؤلية في ذلك كله على الحكومة السابقة وعلى الامير . فلنوجه الطرف الى المستقبل

ان سيرة الجنود قد تبين منها انه لا يقل خضوعهم للاوامر عن شهامتهم حتى كذبت الاشاعات المفترية التي روجت في الامة بشأنها .

انتم تنتظرون مني تصريحات توضح لكم نيات الحكومة الافرنسية .

فاذكركم بما قلته في منشوري وان كان ذلك من باب التكرار وهو أن فرنسا ترغب بل تعد واجبا عليها انجاز شروط الانتداب الذي منحها اياه مؤتمر السلم . ولكنها تبعاً لما سبق لها من الكرم في التاريخ ترى في انجازها ما هو صالح للبلاد وثروتها تحت ضمانة استقلال الشعوب السورية ـ وقد اعترفت بتلك الحرية بطريقة خارقة للعادة .

وتريد أن تمد الشعوب بمشاركة ارباب الفن منها حتى يتيسر تنظيم الصوالح العمومية وأموالها في استثمار منابع الثروة المحلية

او ليس ذلك بروغراماً عظيماً وكثير النتائج ؟ ولا يضطر القيام به الا الى صدق تام من كلا الفريقين ومشاركة لا يستغني عنها مبدأ الانتداب . وكما قلته لكم أيضاً اننا لم نأت اليكم بقصد التسلط عليكم ولا بصفة مستعمرين ولا بصفة أعداء للاسلام .

ان أيامي السالفة وما لدي من الاحباء بين المسلمين يشهد لي بما لي من عواطف الاحترام للدين الاسلامي والميل الى المسلمين كميلي الى المسيحيين اذا اعتقدت محبتهم لفرنسا

فاكتفوا « أيها السادة » بما تبرهن في هذا الباب من اقامتي بسورية هذه مدة ثمانية أشهر . فانكم ان قمتم بانجاز شروط الانذار والتي انتجتها الحرب وهذا أمر ضروري جداً تجدوني مع دائرتي مستعدين للخدمة في ظل السلم لمساعدة استثمار ثروة هذه البلاد الجميلة قدر ما تستعدون اليه انتم

السلم هو ضروري جداً لسورية كافة ولكن الشام احوج اليه من بيروت لقرب هذه الاخيرة

من البحر فكان الضرر على الشام اشد بسبب الخطة السيئة التي غايتها ان تحدث حاجزاً بين بلادين كان من حقهما أن يتوافقا لان احداهما لاتستغني عن الثانية

فالحاجز قد هدمه مدفع خان ميسلون . وانا ابذل جهدي كله في تهديم غيره ايضاً . و بعد ما تتحررون من القيود الاقتصادية التي طالما أضرت بتجارة الشام ومن تكليف الخدمة العسكرية الثقيل يسوغ لكم فيما بعد أن تتفرغوا بكل نشاطكم الى منابع الثروة المعلومة وهي التجارة والفلاحة والصنائع

وفيما اتبعته من خطة الصبر المتمادي مع الحكومة السالفة ومن التساهل في اثناء المخابرات والاعمال الحربية برهان قاطع على انني لم اقدم الى سورية لكي التقط اكاليل الفخر في تشييد سطوة فرنسا واحترامها فان اكاليل الفخر لا انال منها هنا مع رفاقي من قواد الجيوش أحسن مما قد نلنا أثناء الحرب الكبيرة

لا بل ان قصدي ان ابذل جهدي خدمة لثروة سورية كلها و بالاخص مدينة دمشق التي قيل عنها انها لؤلؤة الاسلام البهية

انكم مفتقرون الى فرنسا وانا مفتكر الى مشاركتكم . فلا تمتنعوا عنها واقبلوا بكل صدق يدي الممدودة اليكم باسم فرنسا . . ا ه . .

(٤)

الخطبة التي القاها في سراي الحكومة بمدينة حلب في ١٢ اغسطوس سنة ١٩٢٠

ياحضرة الوالي والسادة الحاضرين

أقبل يومنا هذا بسنين كان احد الفرنساويين ممن يجولون في سورية يصف لي مدينة حلب بعبارات الاعجاب ويذكر لي تاريخها القديم الذي بقيت هذه القلعة العظيمة شاهدة عليه . ويذكر لي ايضاً علماءها وتجارها وخصب ارضها وموقعها الجغرافي الجميل

فمن ذلك الحين وانا اتمنى ان يساعدني الحظ لاقف عليها يوماً ثم توالت السنون وتتابعت ولم احصل على تحقيق املي الا ان تحقيقه كان امراً مقدراً عند الله تعالى ــ وها انا واقف الآن بين افاضل سكان حلب فاكرر عبارة الشكر لكم «ياحضرة الحاكم وجميع رؤساء الادارات الملكية ورؤساء الاديان» لما القوه من الخطب الشائقة

يستغرب من يذكر حلب في عهد ليس ببعيد ــ لما كانت عبارة عن مركز ادارات العصابات التي تخرب البلاد وكادت ان تؤدي بها الى الهلاك وذلك من وجود حكومة غير صالحة ومن اغراء

مديرين خائنين وكان من حسن حظكم ان خصمكم كريم وان خمائلكم العقلية والتفاتكم الى عواقب الامور منعكم من بلايا الحرب

انكم فتحتم ابوابكم للجيش الفرنساوي لما كنتم تعتقدون في سركم انه آت اليكم ليحرركم رغماً عن الاشاعات الكاذبة المفترية التي روجت بينكم في حقه

فليظهر من يدعي ان الحلبيين نادمون على ما وقع في اليوم الـ ٢٤ من تموز . وليظهر من لا يعترف بكون الافرنسيين يحترمون الدين الاسلامي كاحترامهم الطوائف المسيحية واعراض واموال الاهالي وان رائدهم ليس قصد الاستعمار بل روح الولاء ومعاضدة الصديق

لقد اردت ان اجيء اليكم قبل اليوم ولكن تراكمت اشغالي ولم تترك لي سبيلاً للاتيان ومع ذلك فلا سبيل للندامة على التأخير اذ انني واقف الآن بينكم في غد اليوم الذي اعلن فيه استقلال حكومة حلب واشرقت شمس امانيكم من غير مانع لها فيما بعد

ان فرنسا لما قبلت الانتداب في سورية صرحت باستعدادها للالتفات الى رغائب الشعوب المعلنة من غير اكراه

وكان من البعيد والحالة هذه ان اتردد في امر اعطائكم استقلالكم بعد ان وصلتني عرائض عديدة بامضاء الوف الالوف من اشخاص يمثلون كل طبقات الامة بها يلتمسون ذلك الاستقلال الذي هو حق من وجهة طبيعة واهمية وثروة حلب وموقعها الجغرافي حتى يحق لها ان تدعى

« مملكة سورية الشمالية »

فقد ابيحت لكم الاماني كلها حيث ضممتم الى مقدرتكم الطبيعية كل ما لفرنسا ان تمنحكم من تدابير مستشاريها واشراك اموالها والآتها واسبابها الاقتصادية . انما تحقيق الاماني متوقف على الامن التام في سائر البلاد في السهول والجبال وفي المدن والبوادي

على ان جيشنا وان كان مستعداً لمحاربة من يحاول ان يخل بالامن ـ وليس عندي عدو الا هؤلاء ـ فمن الواجب عليكم ومن صالحكم ان تساعدوا الجيش في ذلك

قلت ـ واجب عليكم لان جيشنا حاضر ليدافع عن حياتكم ـ وقلت من صالحكم لانكم اذا جعلتم نصب اعينكم تحقيق المشاريع العمومية التي منها جلب المياه الغزيرة وري هذه السهول الواسعة في شرق حلب حتى يعود اليها خصبها المضروب به المثل وتخطيط البلاد بالطرق وان تجعل بين حلب واسكندرونه صلة السكة الحديدية حيث ينشأ منفذ على البحر لجميع سورية الشمالية من البحر الى نهر الفرات والدجلة ـ لا بد لذلك كله من الامن في البلاد فمن ذا الذي يخاطر باموله في بلاد لم تزل

فيها اللصوصية سائدة

« ايهـا السادة » زيارتي الاولى لحلب اثرت في تأثيراً جميلاً حملني على الثقة في مستقبلكم ومما يبرهن لكم زيادة تأثري انني اقمت صديقي الجنرال ده لاموط للنيابة عني لديكم وسوف يظهر ما عسى ان تحصلوا عليه من الخيرات من مساعيه ومن غيرته ان كنتم تخولونه ثقتكم

اني ارفع كاسي تحية لاستقلال وثروة حلب « مليكة سورية الشمالية » .. اه ...

(٥)

الخطبة التي اذاعها من «عاليه» في أول سبتمبر لعام ١٩٢٠ بين اللبنانيين بشأن رفع العلم اللبناني رسمياً -

ايها اللبنانيون

ان مجلس ادارة لبنان مع شيوخ قرى لبنان صرحوا برغبتهم في جلستهم التاريخية المعقودة في بعبدا في ٢٢ اذار سنة ١٩٢٠ اتخاذ الالوان الافرنسية وفي وسطها الارزة علماً وطنياً - كمثال حي لجهادكم المجيد - فعلوا ذلك بين هتاف الجماهير اعترافا بما ضحته فرنسا لاجل تحرير اراضي لبنان نهائياً

ولقد تقرر استقلال لبنان بعد ابرام معاهدة الصلح مع تركيا . فبمناسبة اعلان لبنان الكبير حين يهتف اللبنانيون بصوت واحد لحريتهم المستردة وحين يتأهبون للعمل الى تحقيق آمالهم يعترف الجنرال القائد العام والمندوب السامي بعلم الحكومة اللبنانية أي العلم الذي خفق في بعبدا ويأذن برفعه فوق كل اراضي الحكومة التي اعترف بها الآن . الامضاء الجنرال المندوب العالي غورو

(٦)

الخطبة التي القاها في اول سبتمبر لعام ١٩٢٠ في مدينة بيروت باستقلال لبنان الكبير

يا أبناء لبنان الكبير

من عدة اسابيع قلت لكم في احدى الساعات الحرجة « ان اليوم الذي انتظره اباؤكم عبثاً ستكونون أنتم أسعد منهم حيث ترون مطلع فجره عن قريب »

« وهذا هو ذلك اليوم »

فامام الشعب المتجمهر هنا من كل الطوائف والبلدان التي يشرف عليها لبنان - اولئك الذين كانوا بالامس جيراناً واصبحوا الان متحدين في وطن فخور بماضيه عظيم بمستقبله

وبحضور السلطات اللبنانية وابناء العيال الكبيرة النبيلة ورؤساء الاديان من كل الطوائف والمذاهب الذين احيي في مقدمتهم بملء الاحترام بطريرك لبنان الكبير النازل من جبله لحضور اليوم العظيم الذي

يكلل عمال حياته ـ كما اني كنت اتمنى لان أرى هنا أيضاً مندوبيكم في باريس الذين مثلوا دوراً مفيداً في مجالس الحكومة الفرنساوية

وامام ممثلي الدول التي اشتركت معنا كلها على التقريب في تلك الحرب الطاحنة لتأييد الحق والحرية .

وامام ممثلي فرنسا الذين افتخر ان احيي بينهم الاميرال دي بون القائد العام لاسطول البحر في الشرق

وعلى سفوح هذه الجبال ـ الجبارة التي اوجدت روح القوة في بلادكم وكانت الحصن المنيع لايمانكم وحريتكم

وعلى شاطيء البحر التاريخي الذي رأى مراكب فينيقية واليونان والرومان والذي حمل الى العالم آباءكم بعقولهم النيرة وبمقدرتهم في التجارة والخطابة والذي يحمل اليكم اليوم ـ بعود حميد ـ روابط تلك الصداقة القوية والقديمة ومنافع السلام الفرنساري

وعلى مرأى ومسمع من كل هؤلاء الشهود ـ شهود امالكم وجهادكم وانتصاركم اعلن

لبنان الكبير

مشتركا معكم بسروركم وافتخاركم . واني باسم حكومة الجمهورية الفرنساوية احييه في عظمته وقوته من النهر الكبير الى ابواب فلسطين الى قسم لبنان الشرقي « الانتي لبنان »

هذا هو : لبنان بجبله الذي يخفق فيه قلب هذه البلاد الحار

و بسهل بقاعه الخصيب الذي كان يوم زحله التاريخي تذكار ضمه الى لبنان

و ببيروت المرفأ الكبير للدولة الجديدة ومقر حكومتها التي سيكون لها استقلال اداري بلدي وتكون لها ميزانية خاصة وبلدية واسعة السلطة ومتعلقة رأساً باعلى السلطات في الدولة الجديدة

وبطرابلس التي سيكون لها أيضاً ميزانيتها الخاصة واستقلالها الاداري الواسع الممتد الى كل ملحقاتها الاسلامية

و بصيدا وصور صاحبتي الماضي المجيد اللتين ستجددان شبابهما بانضمامهما الى هذا الوطن الكبير ـ هذا هو الوطن الذين تهتفون له الآن ـ

واني قبل ان تحدد تخوم هذا الوطن ـ قمت باستشارة الاهالي ويمكنني أن اقول انني لم اقصد الا ارضاء اماني الاهالي التي أعلنوها بملء الحرية ثم ارضاء مصالحهم العادلة وقد كنت بعملي هذا أميناً لتعهدات فرنسا ولمبادىء جمعية الامم

على ان كل عمل انساني هو معرض للنقص ـ واذا كان عملنا الذي قمنا به اليـوم عرضة لبعض نواقص أو مواضع ضعف في المستقبل فان فرنسا ـ التي سهرت على تكوين هذا الوطن والتي ستبقى في الغد متابعة عنايتها به ـ لا تتأخر عن عرض الدواء اللازم عليكم لمداواة هذا النقص وذلك الضعف

ولكن كفائتكم ابعد من ان تتطوح في مثل هذه الانتقادات العقيـمة في الساعـة التي تلقى على عواتقكم بها مسؤولية ثقيلة وجميلة في وقت واحد وهي أن تقدموا لوطنكم بمساعدة فرنسا الحياة والنظام والنمـو

تلك الحياة التي تخلق روح الوطن الكبير والنفس المنـعش الذي يجعل الامم قوية ويعطـيها ابناء اكفاء لخدمتهم وللدفاع عنها

ذلك النظام المضمون بالقوى المنظمة التي طلب ابناؤكم البواسل بالامس ان يتطـوعوا فيها والتي ستكون غداً قوية بما ينضم اليها من متطوعيكم المدفوعين بالايمان الوطني . والفلاح أخيراً !

ان النظام وحده يساعد على انشاء ادارة ـ عادلة منظمة

ان هذه البلاد الجميلة تنهض حرة وقد نجت من بين تلك الايدي الظالمة التي ارهقتها أجيالاً طويلة وستسعى لاستخدام تلك المواهب التي كانت لابائـكم ولكم انتم ايضاً والتي ذهبتم لاستخدامها في البلاد السحيقة وراء البحار ستسعى لاستخدامها في اتمام الوطن الجديد

وانكم ستنفرون مما يعد بعد الان جريمة كبرى نحو الوطن وتدأبون بنشاط على العمل في بلادكم .

وان فرنسا الوصية التي ستأخذ التعليمات والدروس المفيدة من نبغائكم وتجاركم تحمل لكم مساعدة صناعاتها ورؤوس اموالها و بواخرها ومعداتها العظيمة للعمل وتأتيكم أيضاً بالمستشارين

« ايها السادة »

لا كونن مخلاً بالثقة التي وضعـتموها بي والتي افاخر بها اذا لم ازد على قـولي الآن . بان امامكم واجبات كبرى يجب عليكم اتمامها اذا كنتم تريدون ان تكونوا شعباً حراً يريد ان يصير عظيماً

وأول هذه الواجبات واقدسها هو الاتحاد الذي يوجد فيكم القوة كما ان اختلافكم الماضي أوجد فيكم الضعف

ان لبنان الكبير تألف لمصلحة الجميع ولم يؤلف ضد احد فهو بوحدته السياسية والادارية لا يتحمل اختلافات مذهبية سوى ما يوحيه الى كل انسان ضميره من اتباع هذا المعتقد او ذاك ومن القـيام بواجباته الدينية المقدسة التي له الحق ان يطلب احترامها من الجميع

واني اريد ان اعلن كبرهان على هذا الاتحاد ذلك الحماس الذي حمل لجميع رؤساء الاديان وزعماء

الطوائف الى هنا قريباً منى مدفوعين بعامل الاشتراك الوطني

ولا تنسوا أيضاً أن تكونوا على اهبة الاستعداد للقيام بتضحيات حقيقية نحو وطنكم الجديد . ان الوطن لا يخلق الا باضمحلال المصلحة الشخصية تلقاء المصلحة العامة التي يقودها الايمان في طريق المرافق الوطنية

على ان الادلة الكثيرة تتسارع الي لتبرهن عن روح هذه التضحية عندكم - أفما قال لي الكثيرون منكم « اننا مستعدون ان نتنازل عن امتيازاتنا لان هذه الامتيازات ليست سوى ضمانة والضمانة لا تؤخذ الا ازاء الاعداء أما وقد وجدت فرنسا عندنا واننا نعرف تقاليدها النزيهة الكريمة ونعلم ان مستشاريها يسهرون على ان لا تصرف المبالغ التي تدخل خزينتنا في غير مصالحنا فلم يعد من حاجة للضمانة .

وقد كانت هذه المبالغ تستخدم دائماً في الماضي لاغناء سيد مكروه اما اليوم فلا يمكن ان تستعمل الا لايجاد المقام اللائق لدولة لبنان الكبير

ولا يمكن لضرائبنا ان تستخدم الا لفائدة بلادنا وحدها وستكون كالزرع المخصب الذي يحصد منه الغنى والثروة ويكون هذا الحصاد لنا وحدنا »

يا سادة : ان كلاماً كهذا يشرف قائليه و يشرف الشعب الكبير الذي ينتسبون اليه

ان واجب المستشارين الاول الذين سيكونون ادلائكم هو السهر على توزيع احمال هذا الوطن بنسبة مقدرة كل فرد من أفراده

واذا كانت مهمة المستشارين تظهر ضرورية في الوقت الحاضر فانني أرى في مستقبل - يتعلق تحديده وتعيينه عليكم وعلى حكمتكم - تقدم لبنان الكبير الى الحكومة التي يستلمها بملء يده كلما ارتقت تربية الشعب السياسية وكلما أتسعت حلقة الكفاءة الوطنية تدريجاً في مجالسكم وانما هذه الكفاءة تظهر بطريق السباق والامتحان

هذا هو - يا ابناء لبنان الكبير النصيب المقدس من الامال والتضحيات - الذي تحمله اليكم هذه الساعة العظيمة

واني عالم انكم تتقدمون نحو المستقبل وملء صدوركم الفخر بالظفر -- وملء قلوبكم الثقة بالواجب وانتم عالمون أيضاً في انكم قادرون ان تعتمدوا دائماً على مساعدة فرنسا

بالامس منذ خمسة أسابيع كانت جنود فرنسا الشبان أخوان اولئك الذين أدهشتكم اعمالهم مدة

أربع سنوات يحققون أمالكم اذ قادوا الى الاضمحلال في صباح معركة واحدة تلك القوى المشؤمة التي كانت تهددكم

ان جنود فرنسا هم عرابو استقلالكم وسوف لا تنسون ان الدم الفرنساوي الكريم قد سال لاجل هذا الاستقلال كما سال لاستقلال غيركم من الشعوب

ولهذا السبب أخذتم علم فرنسا راية الحرية علماً لكم وضممتم اليه ارزتكم الوطنية . وها اني احيي العلمين الاخوين وانادي معكم « ليحيي لبنان الكبير — لتحيي فرنسا »

معاهدة فرساي

المعروضة من دول الحلفاء في يوم الاربعاء بعد الظهر الواقع في ٧ مايو لعام ١٩١٩ على المندوبين الالمان وفيها توضحت لهم الشروط التي يقبل الحلفاء ان يعقدوا الصلح بمقتضاها مع المانيا — وقد نقلت وكالة روتر خلاصتها الرسمية وهي مؤلفة من مقدمة ايضاحية وتمهيد و ١٥ فصلاً وتبلغ كلماتها ١٥ الف كلمة باللغتين الفرنساوية والانكليزية — وهذا نص تلك الخلاصة :

المقدمة الايضاحية للخلاصة

ان نص معاهدة الصلح الذي سلم الى الالمان الآن يراد به — أولاً تبيان الشروط التي بها وحدها يقبل الحلفاء والدول المشتركة معهم أن يعقدوا الصلح مع المانيا — وثانياً ايجاد التدابير الدولية التي ابتكرها الحلفاء لمنع وقوع الحروب في المستقبل وتسوية امور البشر . ولهذا السبب الاخير ادمج في المعاهدة عهد جمعية الامم والاتفاق الدولي الخاص بالعمل والعمال

على ان هذه المعاهدة لا تبحث الا نادراً في المشاكل الناشئة عن تصفية الامبراطورية النمسوية ولا في أملاك الدولتين المعاديتين تركيا و بلغاريا الا في ما يقيد المانيا بقبول التسويات المقبلة التي يستقر عليها قرار الحلفاء في ما يتعلق بهاتين الدولتين

وتقسم المعاهدة الى ١٥ فصلاً — فالفصل الاول يحتوي على عهد جمعية الامم التي عينت لها وظائف في مواضع شتى من المعاهدة — والفصل الثاني يصف حدود المانيا الجغرافية ابتداء من النقطة الشمالية الشرقية من حدود البلجيك الحالية — ويتألف الفصل الثالث من ١٢ مادة يشترط فيها على الالمان قبول التغيير السياسي الذي تقضي به المعاهدة في أوربا وهذا الفصل يقضي بانشاء دولتين جديدتين دولة التشك والسلوفاك ودولة بولاندا وينص على الاعتراف بهما وينقح قاعدة سيادة البلجيك ويغير

حدودها وينص على انشاء انظمة جديدة من الحكم في لكسمبرج ووادي السار وبرد الالزاس واللورين الى فرنسا ويقضي باحتمال اضافة أملاك الى الدنمرك ويجبر المانيا على الاعتراف باستقلال النمسا الجرمانية وقبول الشروط التي توضع للدول والحكومات التي نشأت منذ الثورة الروسية .

ويبحث الفصل الرابع في التعديل السياسي للبلدان الواقعة في خارج اوروبا والتي تأثر مركزها بالحرب وفيه تنازل عام من المانيا عن أملاكها وحقوقها في الخارج وان تسلم الى الحلفاء مستعمراتها والحقوق التي اكتسبتها في افريقية بالاتفاقات الدولية المختلفة ولا سيما عقد برلين سنة ١٨٨٥ وعقد بروكسل سنة ١٨٩٥ التي عينت نصيب كل من الدول الاوربية في قلب افريقية ويتضمن هذا الفصل اعتراف الدول بالحماية البريطانية على القطر المصري وينقض عقد الجزيرة الذي كان خطوة من خطوات سياسة الاعتداء الالمانية التي أوصلت الى الحرب.

ويتضمن الفصل الخامس شروط الصلح العسكرية البرية والبحرية والجوية وتعيين مقدار جيش المانيا وأسطولها ويقضي بالغاء التجنيد الاجباري في المانيا توطئة لجعل هذا الالغاء عاماً .

وينص الفصل السادس على انه يجب على جميع الدول الموقعة للمعاهدة ان تصون قبور قتلى الحرب ويتضمن بيان كيفية اعادة اسرى الحرب الى اوطانهم .

والفصل السابع خاص بامور التبعة والعقاب وهو ينص على محاكمة الامبراطور ولهلم . وفي الفصل الثامن بيان كيفية التعويض المطلوب من المانيا وفيه نصوص خصوصية عن الاوراق وغنائم الحرب التي اخذها الالمان في الحروب السابقة

ويتضمن الفصل التاسع المواد المالية وهي تختص بتنفيذ ما اشترط في الفصل السابق

والفصل العاشر طويل جداً كثير الوجوه وهو يحتوي على النصوص الاقتصادية ويؤيد المعاهدات والاتفاقات الدولية المختلفة التي ليست بذات صبغة سياسية كالمعاهدات الخاصة بالبوستة والتلغراف والقوانين الصحية وبالاجمال جميع الاتفاقات التي تقيدت بها الدول المتمدنة قبل الحرب . وقد اضيف الى هذا الفصل نصوص خاصة للتحكم في تجارة الافيون والعقاقير التي تماثله . أما الفصل الحادي عشر فخاص بالملاحة الجوية.

وفي الفصل الثاني عشر مواد تبحث في المراقبة الدولية على المواني والترع والانهار وسكك الحديد وفيه نصوص خاصة على قنال كيال.

والفصل الثالث عشر يتضمن الاتفاق الدولي الخاص بالعمل والعمال - اما الفصل الرابع عشر فيحتوي على الضمانات اللازمة لتنفيذ المعاهدة . والفصل الخامس عشر عبارة عن مجموعات من المواد

المختلفة - منها الاعتراف بما يعقد بعد هذه من معاهدات الصلح وتأييد احكام محاكم الغنائم.

والمواد الاخيرة تبحث في ابرام المعاهدة وموعد الشروع في تنفيذها وقد جاء فيها ان النص الفرنسوي والنص الانكليزي للمعاهدة يعدان رسميين يعول عليهما

التمهيد

في التمهيد بيان وجيز لاصل الحرب وطلب المانيا للهدنة ويلي ذلك أسماء الدول الموقعة للمعاهدة والتي تمثلها الدول الخمس العظمى اي ولايات امريكا المتحدة والامبراطورية البريطانية وفرنسا وايطاليا واليابان ومعها البلجيك و بوليفيا والبرازيل والصين وكوبا واكوادور واليونان وغواتيمالا وهايتي والحجاز وهندوراس وليبريا ونكارغوى و بناما و بيرو وبولندا والبرتغال ورومانيا وسربيا وسيام والتشك سلوفاكيا وارغواي من الجهة الواحدة والمانيا من الجهة الاخرى

ويلي ذلك أسماء المندوبين عن هذه الدول و بعدها هذه العبارة : « و بعد ما تبادل هؤلاء المندوبون اوراق اعتمادهم المعلنة لسلطتهم ووجدت هذه الاوراق وافية اتفقوا على ما يأتي :-

تنتهي الحرب في الساعة التي يبدأ فيها بتنفيذ هذه المعاهدة وتستأنف العلاقات السياسية بحسب احكام هذه المعاهدة مع المانيا ومع كل دولة من دولها من جانب الحلفاء والدول المشتركة معهم

الفصل الاول

في جمعية الامم

العضوية - يكون أعضاء الجمعية للدول الموقعة لهذا العهد وسائر الدول التي تدعى الى الانضمام اليه وعلى هذه الدول أن ترسل طلب انضمامها من غير قيد ولا شرط في خلال شهرين ويجوز قبول أي دولة أو مستعمرة مستقلة أو مستعمرة كانت اذا وافق على قبولها ثلثا اعضاء هيئة الجمعية ويجوز لاية دولة كانت أن تنسحب من الجمعية اذا اعلنت عزمها على ذلك قبل الانسحاب بسنتين وكانت قد قامت بجميع عهودها الدولية

السكرتارية - تنشأ هيئة سكرتارية دائمة للجمعية في مركزها الذي سيكون مدينة جنيف

هيئة الجمعية - تتألف هيئة الجمعية من مندوبي اعضاء الجمعية وتجتمع هذه الهيئة في مواعيد معينة ويكون الاقتراع بالدول (أي ليس بعدد المندوبين) ولكل دولة من أعضاء الجمعية صوت واحد ولا يجوز ان يتجاوز عدد مندوبيها ثلاثة

مجلس الجمعية - يتألف المجلس من مندوبي الدول الخمس العظمى مع مندوبي أربع دول أخرى من الدول الداخلة في الجمعية وتختارهم هيئة الجمعية من وقت الى وقت ويجوز للمجلس أن يشرك دولاً

اخرى معه بالانتخاب ويجتمع مرة واحدة في السنة على الاقل . أما الدول الداخلة في الجمعية والتي ليس لها مندوبون في المجلس فتدعى الى ارسال مندوب عنها متى بحث المجلس في امور تهم مصالحها ويكون الاقتراع في هذا المجلس بالدول ولكل دولة صوت واحد ومندوب واحد ويجب أن تكون قرارات الهيئة والمجلس بالاجماع الا في ما يختص بقرارات الاجراءات وبعض أمور اخرى نص عليها في عهد الجمعية وفي معاهدة الصلح ففي هذه تكون القرارات بالاكثرية

التسليح — يجيز المجلس الخطط الخاصة بانقاص السلاح لتوضع موضع البحث والنظر والقبول وتنقح هذه الخطط مرة كل عشر سنوات ومتى تم الاتفاق عليها لايجوز لدولة تكون عضواً في الجمعية ان تتجاوز قدر السلاح المعين لها من غير موافقة المجلس . ويتبادل الاعضاء المعلومات الوافية عن السلاح والتسلح والبيانات العسكرية وتكون للمجلس لجنة دائمة تمده بالمشورة في الامور العسكرية والبرية والبحرية.

منع وقوع الحرب — اذا وقعت حرب أو بدا خطر من وقوع حرب فالمجلس يجتمع للبحث في ما يجب اتخاذه من العمل المشترك ويتعهد أعضاء جمية الامم بان يعرضوا مسائل النزاع بينهم للتحكيم أو التحقيق ولا يلجأوا الى الحرب الا بعد صدور الحكم بثلاثة اشهر . ثم ان الاعضاء متفقون على تنفيذ حكم التحكيم وعلى عدم محاربة الخصم الذي يذعن له من الفريقين المتنازعين فاذا ابى أحد الاعضاء (الدول) تنفيذ الحكم فالمجلس يعرض التدابير التي يلزم اتخاذها

ويضع المجلس الخطط لانشاء محكمة دولية — وهذه تحكم في المنازعات بين الدول وتقدم المشورة فالاعضاء (الدول) الذين لا يريدون عرض قضاياهم على التحكيم يجب ان يقبلوا حكم المجلس اوالهيئة فاذا اتفق اعضاء المجلس — ما عدا مندوبو الفريقين المتنازعين — اتفاقاً اجماعياً على حقوق احد الفريقين فالاعضاء (الدول) يسلمون بأنهم لا يحاربون الفريق المنازع الذي يذعن لما يشير المجلس به . وفي هذه الحاله يكون لمشورة الهيئة باتفاق جميع اعضائها (الدول) الممثلين في المجلس وباكثرية بسيطة من الباقين (اي من الدول الصغرى التي لها اربعة مندوبين في المجلس) — ماعدا الفريقين المتنازعين — قوة القرار الاجماعي من المجلس وفي كلتا الحالين اذا لم يتيسر الوصول الى الاتفاق المطلوب فالاعضاء يحفظون لانفسهم الحق ليفعلوا ما يرونه لازماً لصون الحق والعدل

والاعضاء (الدول) الذين يلجأون الى الحرب غير مكترثين للعهد يحرمون كل اتصال وعلاقة بسائر الاعضاء (الدول) . وفي هذه الاحوال يبحث المجلس في الاعمال العسكرية البرية والبحرية والتي يمكن للجمعية أن تعملها لحمايه العهد ويقدم التسهيلات للاعضاء (الدول) التي تعاون

في هـذه المهمـة

صحة المعاهدات ـ جميع المعاهدات او العهود الدولية التي تبرم بعد انشاء جمعـية الامم يجب أن تسجل في السكرتارية وتنشر ويجوز لهيئة الجمعية ان تشير على أعضائها (دولها) من حين الى حين باعادة النظر في المعاهدات التي لم تعد صالحة للعمل او التي يكون من تطبيقها خطر على السلام . والعهد يقضي بنقض جميع المعاهدات التي تعقد بين الدول الموقعـة له والتي تناقض نصوصـه ولكن ليس في العهد ما يمس صحة المعاهدات الدولية كمعاهدات التحكيم او الاتفاقات المحلية كمذهب منرو لاجل صون السلام وتوطيد اركانه

نظام التوكيل ـ ان الوصاية على الشعوب التي لاتستطيع حتى الآن الوقوف وحدها يعهد فيها الى الامم الراقية التي هي أصلح من سواها للقيام بشؤون هذه الوصاية . والعـهد يعترف بثلاث مراتب من الارتقاء تقتضي أنواعاً مختلفة من التوكيل وهي (ا) الشعوب كالتي هي تابعة للسلطنة التركـية والتي يمكن ان يعترف باستقلالها موقتاً بشرط أن تستمد المشورة والمساعـدة من دولة مـوكلة تسمح لتلك الشعوب بان يكون لها صوت في اختيارها

(ب) الشعوب كالتي في افريقية الوسطى وهذه تدار أمورها بواسطة دول موكلة بشروط وافق عليها بالاجمال أعضاء جمعية الامم . وفي بلاد هذه الشعوب يتساوى جميع أعضاء الجمعـية في التـجارة ويحظر فيها بعض المساوىء كالنخاسة و بيع السلاح والمسكرات ويمنع انشاء القواعـد العسكرية البرية والبحرية والخدمة العسكرية الاجبارية

(ج) الشعوب الاخرى كسكان القسم الجنوبي الغربي من أفريقية وجزر الباسفيك الجنوبي فهذه تدار أمورها احسن ادارة بقوانين الدول التي توكل بها كما لو كانت اجزاء من أملاك تلك الدول غـير قابلة للانفصال عنها . وفي جميع الاحوال المتقدمة يتعين على الدولة الموكلة أن تقدم تقريراً سنوياً والجمعية تعين لها درجة سلطتها

نصوص دولية عامة ـ تهتم الدول أعضاء الجمعية بالاجمال وتسعى بواسطة جمعية دولية يؤلفها مؤتمر العمال للمحافظة على شروط الانصاف مع العمال من الرجال والنساء والاولاد في بلدانهم وسائر البلدان وتتعهد أيضاً بان تعـدل في معاملة الاهالي الوطنيين في البـلاد التي تحت سـيادتها وكل ذلك طبقاً لنصوص الاتفاقات الدولية الموجودة او التي يتفق عليها في ما بعد . وتعطي هذه الدول الجمعـية حق المراقبة العامة على تنفيذها للاتفاقات الخاصة بمنع الاتجار بالنساء والاولاد الخ . ومراقبة تجارة السـلاح والذخيرة في البلاد التي تجب فيها هذه المراقبة ـ ثم ان هذه الدول تتخذ ما يلزم من التدابير لحرية

المواصلات والنقل والمساواة في معاملة متاجر جميع أعضاء الجمعية مع المراعاة الخاصة لحاجات البلاد التي خربت في أثناء الحرب وتسعى لاتخاذ التدابير والاحتياطات اللازمة لمنع انتشار الامراض ومراقبتها بالاتحاد الدولي . وجميع المكاتب واللجان الدولية الموجودة الآن توضع تحت تصرف جمعية الامم وكذلك اللجان والمكاتب التي تنشأ في المستقبل

تعديل العهد وتنقيحه — ينفذ كل تعديل يعدل به العهد متى وافق عليه المجلس واكثرية المندوبين في هيئة الجمعية

الفصل الثاني

في حدود المانيا

وصفت حدود المانيا في مادتين احداهما خاصة بالمانيا نفسها والاخرى ببروسيا الشرقية — وقد وصفت الحدود بين دولة بولندا الجديدة والمانيا وبين بولندا وبروسيا الشرقية والحد الجديد بين بروسيا الشرقية ولتوانيا وصفاً مفصلاً في كل ما لم يترك الحكم النهائي فيه للجان التحديد التي أرسلت الى هناك. أما الحد الفاصل بين المانيا والبلجيك فيتبع خطاً قد وصف في فصل آخر عن البلجيك. اما الحد الفاصل بين المانيا ولكسمبرج و بين المانيا وسويسرا فهو عين الحد الذي كان في اغسطس سنة ١٩١٤ اما الحد الفاصل بين المانيا وفرنسا فهو الحد الذي كان بينهما في ١٨ يوليو ١٨٧٠ مع قيد خاص بوادي السار . والحد الذي يفصل بين المانيا والنمسا هو الحد الذي كان بينهما في ٣ اغسطس لعام ١٩١٤ الى الموضع الذي تبدأ منه دولة التشك والسلوفاك الجديدة . ويسير حد هذه الدولة الجديدة على الحد القديم بين المانيا والنمسا الى حيث تبدأ بلاد دولة بولندا الجديدة . اما التخوم بين المانيا والدنمرك وجزء من التخوم بين بروسيا الشرقية وبولندا فهذه يحكم فيها في ما بعد بحسب نتيجة الاستفتاء في الحالين

الفصل الثالث

في المواد السياسية في اوربا

البلجيك — تقبل المانيا نقض معاهدة سنة ١٨٣٩ التي قضت بان تكون البلجيك محايدة وعينت حدودها الخ وان توافق سلفاً على كل اتفاق يستقر قرار الحلفاء على ابدال المعاهدة المذكورة به . وعلى المانيا ان تعترف بسيادة « ملكية » البلجيك التامة على بلاد مورسناه المختلف عليها وجزء من بلاد مروسناه البروسية وان تتنازل للبلجيك عن جميع حقوقها على اوبن وملميدي وانما يحق لسكانهما ان يحتجوا بعد ستة اشهر على هذا التغير كله او بعضه ويكون الحكم النهائي في المسألة لجمعية الامم . يعهد الى لجنة في تسوية تفاصيل الحدود ويتضمن هذا الفصل قوانين شتى عن تغيير الافراد

لرعويتهم وتكون البلاد التي تأخذها البلجيك خالصة من جميع الديون والاعباء

لكسمبرج — تتنازل المانيا عن معاهداتها واتفاقاتها المختلفة مع غروندوقية لكسمبرج وتعترف بانها لم تعد داخلة في النظام الجمركي الالماني ابتداء من اول يناير الماضي وتتنازل عن كل حقوقها في استغلال سكك الحديد فيها وتسلم بالغاء حيادها وتقبل سلفاً الاتفاقات الدولية التي يبرمها بشأنها الحلفاء والدول المشتركة معهم :

ضفة الرين اليسرى — يجب على المانيا — طبقاً لما نص عليه في الفصل العسكري التالي — ان لا تبقي حصوناً واستحكامات في مواضع تبعد عن ضفة نهر الرين الشرقية اقل من خمسين كيلو متراً ولا تنشيء في تلك المواضع استحكامات جديدة ولا يجوز لها ان تبقي في الشقة المذكورة قوات مسلحة دائمة أو وقتية ولا تجري مناورات عسكرية ولا تكون لها مبان أو معامل تسهل تعبئة الجيش فاذا خرقت نصوص هذه المادة عدت مرتكبة عملاً عدائياً ضد الدول الموقعة لهذه المعاهدة وأعتبر ذلك منها عزماً على تكدير صفاء السلم في العالم وعليها بحكم هذه المعاهدة ان تلبي كل استيضاح يرسله اليها مجلس جمعية الامم.

السار — تتنازل المانيا لفرنسا عن الملكية التامة لمناجم الفحم في حوض السار مع كل ما يتبع هذه المناجم من الادوات والمهمات والوسائل وذلك تعويضاً لفرنسا عن مناجم الفحم التي خربها الالمان في شمال فرنسا وكجزء من الاموال التي يتعين على المانيا دفعها على حساب التعويض . وتقدر قيمة هذه المناجم لجنة التعويض وتقيد لالمانيا في الحساب . وتكون الحقوق الفرنسوية في هذا الحوض خاضعة للقوانين الالمانية التي كانت نافذة عند عقد الهدنة الا ما يختص بالتشريع الحربي وتحل فرنسا محل اصحاب المناجم الحاليين وهؤلاء يأخذون العوض من المانيا . وتقدم فرنسا المقادير اللازمة من الفحم لسد الحاجات المحلية . ويمتد هذا الحوض من حدود اللورين كما أعيدت الى فرنسا ويسير شمالاً الى سان فندل فيشمل من الغرب وادي السار الى سار هولز باخ ومن الشرق مدينة هومبرغ . ولكي تضمن للاهالي حقوقهم ورفاهيتهم ولفرنسا الحرية التامة في استغلال المناجم تتولى حكم الحوض المذكور لجنة تعينها جمعية الامم وتتألف من خمسة اعضاء أحدهم فرنسوي والآخر من اهل السار والثلاثة الباقون ينوبون عن ثلاث بلدان مختلفة غير فرنسا والمانيا . وتعين جمعية الامم احد اعضاء اللجنة رئيساً لها ويكون صاحب السلطة التنفيذية فيها وتكون لهذه اللجنة جميع سلطات الحكم التي كانت قبلاً للامبراطورية الالمانية وبروسيا وبافاريا وتدير سكك الحديد وسواها من المصالح العمومية ويكون لها السلطة التامة في تفسير مواد المعاهدة . وتستمر المحاكم المحلية ولكنها تكون خاضعة للجنة

وتظل الشرائع الالمانية الحالية قاعدة للقانون ولكن يجوز للجنة ان تعدلها بعد استشارة مجلس نيابي محلي تؤلفه وتكون للجنة سلطة فرض الرسوم للمرافق المحلية فقط ويجب الحصول على موافقة هذا المجلس المحلي على فرض رسوم جديدة

وفي كل قانون يسن للعمل والعمال تراعى مشيئة جمعية العمال المحلية وبيان جمعية الامم الخاص بالعمال ويجوز استخدام العمال الفرنسويين وسواهم بلا قيد ما ويجوز ان يكون العمال الفرنساويون الذين يستخدمون في العمل تابعين لنقابات العمال الفرنسوية . ولا يكون في بلاد السار خدمة عسكرية وانما تؤلف فيها جندرمة محلية لحفظ النظام ويحفظ الاهالي ما لهم من المجالس المحلية وحرية الاديان والمدارس واللغة ولكن لا يقترعون الا للمجالس المحلية وتبقى لهم جنسيتهم الحالية الا اذا اراد الافراد منهم تغييرها

أما الاهالي الذين يرغبون في مغادرة بلاد السار فيمنحون كل تسهيل في ما يختص باملاكهم وتكون البلاد داخلة في النظام الجمركي الفرنسوي ولاتجبى ضريبة على ما يصدر من فحمها ومعادنها الى المانيا ولا على المحاصيل والمواد الالمانية التي يؤتى بها الى الوادي. ولا تجبى رسوم الواردات على ما يرسل من السار الى المانيا ولا على ما يأتي من المانيا الى السار للمقطوعية المحلية وذلك لمدة خمس سنوات . ويجوز تداول النقود الفرنسوية بلا قيد ولا تحديد

وبعد انقضاء خمس عشرة سنة تستفتى قرى البلاد للوقوف على رغبة أهلها وهل يفضلون استمرار النظام المنصوص عليه هنا تحت حماية جمعية الامم أو يريدون الانضمام الى فرنسا او الانضمام الى المانيا ويكون الاقتراع حقاً لجميع السكان فوق العشرين من العمر اذا كانوا مقيمين في البلاد عند امضاء هذه المعاهدة ومتى اقترع أهل البلاد وظهر رأيهم فجمعية الامم تحكم في تابعيتها . فاذا أعيد قسم منها الى المانيا وجب على الحكومة الالمانية أن تشتري المناجم الفرنسوية فيه بثمن يقدره الخبيرون فاذا لم يدفع الثمن بعد ذلك بستة أشهر فان هذا القسم يصير ملكاً لفرنسا واذا ابتاعت المانيا المناجم فجمعية الامم تعين مقدار الفحم الذي يرسل منها الى فرنسا

الالزاس واللورين - بعد ما تعترف المانيا بالواجب الادبي المفروض عليها وهو تلافي الضرر الذي الحقته سنة ١٨٧١ بفرنسا وشعب الالزاس واللورين فان الاملاك التي أعطيت لالمانيا بموجب معاهدة فرنكفورت ترد الى فرنسا الآن وتكون حدودها كما كانت قبل سنة ١٨٧١ ويعتبر تاريخ ذلك من يوم توقيع الهدنة وتكون هذه البلاد المردودة خالصة من الديون العمومية . اما الرعوية فيها فتنتظم

بنصوص مفصلة يميز فيها بين الذين يعادون حالاً الى الرعوية الفرنسوية الكاملة والذين يجب عليهم ان يطلبوا هذه الرعوية رسمياً والذين يفتح لهم باب التجنس بالجنسية الفرنسوية بعد ثلاث سنوات ـ والفريق الاخير يشمل السكان الالمان في الالزاس واللورين تمييزاً لهم عن الذين ينالون حقوق أهل البلاد كما عينت في المعاهدة وتنتقل ملكية جميع أملاك الحكومة وأملاك امبراطرة المانيا السابقين في الالزاس واللورين الى فرنسا من غير أن تدفع ثمنها وتحل فرنسا محل المانيا في ملكية سكة الحديد والحقوق التي لها على امتيازات الترامواي وتنتقل ملكية كباري الرين الى فرنسا وعليها أن تعني بصونها وتظل مصنوعات الالزاس واللورين تدخل المانيا من غير أن تدفع رسوماً لمدة خمس سنوات بحيث لا يتجاوز المجموع السنوي مما يدخل منها ذلك المتوسط السنوي في السنوات الثلاث السابقة للحرب ويجوز استيراد مواد النسج من المانيا الى الالزاس واللورين واعادة اصدارها معفاة من الرسوم . ويجب المحافظة على العقود الخاصة بالتيار الكهربائي من الضفة اليمنى للرين لمدة عشر سنوات وتكون ادارة مينائي كيال وستراسبرج لمدة سبع سنوات ويجوز مدها الى عشر سنوات في يد مدير فرنسوي تعينه لجنة الرين المركزية وتراقب اعماله

وتضمن حقوق الملكية في الميناءين والمساواة في المعاملة في كل ما يتعلق بالنقل لسفن الامم وبضائعها . وتبقى العقود المبرمة بين أهل الالزاس واللورين والالمان مرعية الا ان لفرنسا حقاً في نقضها بحجة المصلحة العامة . وتبقى أحكام المحاكم نافذة في بعض القضايا اما في غيرها فلا بد من مرجع قضائي يعيد النظر فيها . واحكام العقوبات السياسية التي صدرت في أثناء الحرب تعد ملغاة ويفرض حق تسديد غرامات الحرب كما هي الحالة في سائر بلدان الحلفاء . وفي هذا الباب نصوص عامة في المعاهدة تتعلق باحوال الالزاس واللورين الخصوصية وقد تركت بعض أمور التنفيذ الى اتفاقات تعقد بين فرنسا والمانيا

النمسا الجرمانية ـ تعترف المانيا بالاستقلال التام للنمسا الجرمانية

بلاد التشك والسلوفاك ـ تعترف المانيا بالاستقلال التام لدولة التشك والسلوفاك وهذا يشمل بلاد الروذينيين المستقلين جنوبي جبال كرباتيا وتقبل أن تكون حدود هذه الدولة كما ستعين امام الحدود التي تفصلها عن المانيا فتتبع حد بوهيميا القديم كما كان سنة ١٩١٤ ويلي ذلك الشروط المعتادة الخاصة بنيل الرعوية وتغييرها

بولندا ـ تتنازل المانيا لبولندا عن الجانب الاكبر من سيليزيا العليا وبوزن وولاية بروسيا الغربية على الضفة اليسرى من نهر الفستولا وبعد عقد الصلح بخمسة عشر يوماً تؤلف لجنة تحديد

من سبعة أعضاء خمسة منهم ينوبون عن دول الحلفاء والدول المشتركة معهم وواحد لبولندا وواحد عن المانيا لتعيين الحدود . اما النصوص الخصوصية اللازمة لحماية الاقليات القومية أو الدينية فهذه توضع في معاهده تالية تبرم بين الحلفاء وبولندا

بروسيا الشرقية — يعين الحد الشرقي والحد الجنوبي لبروسيا الشرقية في ما يناوح بولندا بالاستفتاء ويكون الاستفتاء الاول في ولاية النشتين بين الحد الجنوبي لبروسيا الشرقية والحد الشمالي لنشتين ومن هناك يتصل بالتخوم الفاصلة بين بروسيا الشرقية وبروسيا الغربية الى حيث تتصل هذه التخوم بالحد الذي بين دائرتي اولتشكو واجرسبرج ومن هناك بالحد الشمالي لاواتشكو الى حيث تتصل بالحد الحالي

ويكون الاستفتاء الثاني في البلاد التي فيها دائرتا ستوم وروزنبرج وأجزاء من دائرتي مريانبرج ومريانفردر شرقي نهر الفستولا . وفي الحالتين يخرج الجنود وولاة الامور الالمان في مدة ١٥ يوماً بعد عقد الصلح وتوضع البلاد المذكورة في ما تقدم تحت رعاية لجنة دولية منها خمسة أعضاء يعينهم الحلفاء ولدول المشتركة معهم وتكون مهمتهم الكبرى اتخاذ التدابير لاستفتاء الاهالي بالاقتراع السري الصحيح الحر وتقدم اللجنة تقريراً بنتيجة الاستفتاء للدول الخمس مشفوعة بما تشير به في مسألة الحدود وينتهي عملها حالما تعين الحدود الجديدة وينصب ولاة الامور . وتسن دول الحلفاء الخمس القوانين التي تكفل لبروسيا الشرقية الوصول الى نهر الفستولا والانتفاع به انتفاعاً تاماً عادلاً ويبرم اتفاق تال تضع نصوصه دول الحلفاء والدول المشتركة معها بين بولندا والمانيا ودنتزج لضمان انشاء مواصلات مناسبة بسكة الحديد في بلاد المانيا على ضفة الفستولا اليمنى بين بولندا ودنتزج وتفتح بولندا مجازاً حراً من بروسيا الشرقية الى المانيا وتتنازل المانيا لدول الحلفاء عن الزاوية الشمالية الشرقية من بروسيا الشرقية حول ممل وتقبل المانيا الحل الذي يعمل ولا سيما في ما يتعلق بجنسية السكان

دنتزج — تجعل دنتزج والمقاطعة المحيطة بها في الحال « مدينة دنتزج الحرة » بضمان جمعية الامم . وتعين الجمعية مندوباً سامياً يقيم في دنتزج فيسن دستوراً بالاتفاق مع مندوبي المدينة ويفصل اولاً في كل خلاف يقع بين المدينة وبولندا وتعين حدود المدينة لجنة تؤلف في خلال ستة اشهر بعد عقد الصلح ويكون فيها ثلاثة مندوبين يختارهم الحلفاء والدول المشتركة معهم ومندوب عن المانيا ومندوب عن بولندا ويعقد اتفاق بين بولندا ودنتزج يجعل دنتزج داخلة في منطقة الجمارك البولندية ولكن يكون في مينائها منطقة حرة ويكفل لبولندا استعمال جميع المسالك المائية في المدينة وخارجها وكل تسهيل أخر في مينائها والسيطرة على الفستولا وادارته وعلى كل نظام السكة الحديد في المدينة والمواصلات

البريدية والتلغرافية بين بولندا ودنتزج وينص على عدم تمييز أهل المدينة عن البولونديين فيها ويجعل علاقات المدينة الاجنبية وحماية سكانها في الخارج في عهدة بولندا

الدنمرك — يعين الحد الفاصل بين المانيا والدنمرك طبقاً لارادة الاهالي ويستفتى أهل شمال شلزويج كلهم وبعض أهل شلزويج الوسطى قرية قرية بعد عقد الصلح بعشرة أيام ويجب على ولاة الامور والجنود الالمان ان يجلوا عن البلاد الواقعة شمال خط يمتد من مصب نهر الشلي جنوبي كابل شلزويج وفردر يكتساد على محاذاة نهر الايدر الى البحر الشمالي جنوبي توننج وتحل مجالس العمال والمجندين في تلك المنطقة

وفي أثناء الاستفتاء تكون المنطقة تحت رعاية لجنة دولية فيها خمسة أعضاء تدعى حكومة اسوج وحكومة نروج الى اختيار اثنين منهم . ويكون لهذه اللجنة سلطة الادارة العامة وقتياً وبعد اعلان نتيجة الاقتراع يجوز للحكومة الدنمركية أن تحتل المقاطعات التي اقترعت لها ويجب على المانيا ان تتنازل عن حقوق سيادتها على تلك المقاطعات ويتجنس جميع الاهالي حينئذ بالجنسية الدنمركية ببعض استثناء . وفي المادة نصوص على كيفية تغيير جنسية الافراد في بعض الاحوال

هليجولند — تدمر الاستحكامات والمباني العسكرية والموانيء في جزيرتي هليجولند وفي الكثيب ويكون هدمها تحت مراقبة الحلفاء بواسطة عمال المان وعلى نفقة المانيا ولا يجوز ان يعاد بناؤها ولا يسمح بانشاء استحكامات أو مبان أخرى مماثلة لها في المستقبل

روسيا — تعترف المانيا بالاستقلال التام لجميع البلدان التي كانت جزءاً من امبراطورية روسيا السابقة وتحترم هذا الاستقلال وتقبل المانيا نهائياً الغاء معاهدة برست لتوفسك وجميع المعاهدات والاتفاقات المختلفة التي ابرمتها المانيا منذ الثورة في نوفمبر ١٩١٧ مع جميع الحكومات أو الجماعات السياسية في بلاد امبراطورية روسيا السابقة ويحفظ الحلفاء لانفسهم بالنيابة عن روسيا حق التعويض والترضي اللذين يطلبان من المانيا عملاً بمباديء المعاهدة الحالية

الفصل الرابع

في المواد السياسية في خارج أوربا

حقوق المانيا في خارج اوربا — تتنازل المانيا في خارج اوربا لدول الحلفاء والدول المشتركة معها عن جميع الحقوق والامتيازات في البلاد التي لها أو لحلفائها وتتعهد أن تقبل التدابير التي تتخذها دول الحلفاء الخمس بشأن ذلك

المستعمرات والاملاك وراء البحار — تتنازل المانيا لدول الحلفاء والدول المشتركة معها عن املاك

الواقعة وراء البحار مع كل مالها من الحقوق والامتيازات فيها وتنتقل جميع الاموال المنقولة وغير المنقولة التي للامبراطورية الالمانية او لاية دولة من دولها الى الحكومة التي تكون صاحبة السلطة هناك ولهذه الحكومات ان تتخذ ما تستصوب من التدابير لارجاع الرعايا الالمان من هناك الى أوطانهم والشروط التي تشترط على الرعايا الالمان من سلالة اوربية اذا ارادوا البقاء وامتلاك الاملاك والاتجار. وتتعهد المانيا بان تعوض من الخسارة التي اصابت الرعايا الفرنسويين في الكمرون أو على حدودها بفعل ولاة الامور الالمان الملكيين والعسكريين والافراد الالمان من أول يناير لعام ١٩٠٠ الى اول أغسطس لعام ١٩١٤ وتتنازل المانيا عن جميع الحقوق التي اكتسبتها باتفاق ٤ نوفمبر ١٩١١ و ٢٨ سبتمبر ١٩١٢ وتتعهد بان تدفع الى فرنسا جميع الودائع والحسابات والسلف التي حصلت عليها بموجب هذين الاتفاقين وذلك بحسب التقدير الذي تقدره لجنة التعويض . وتتعهد المانيا بان تقبل وتنفذ النصوص التي تضعها دول الحلفاء والدول المشتركة معها للاتجار بالسلاح والمسكرات في افريقية مع بقاء عقد برلين لعام ١٨٨٥ وعقد بروكسل لعام ١٨٩٠ نافذين . اما الحماية السياسية لاهالي المستعمرات الالمانية السابقة فتناط بالحكومات التي تدير امور تلك المستعمرات

الصين - تتنازل المانيا للصين عن جميع الامتيازات والغرامات التي نالتها باتفاق البوكسر المبرم سنة ١٩٠١ وعن جميع المباني والارصفة والقشلاقات والحصون وذخيرة الحرب والبواخر وآلات التلغراف اللاسلكي وسائر الاملاك العمومية - ما عدا المباني التي للوكالة السياسية والقنصليات - في منطقة امتياز الالمان في تيان تسن وهنكو وفي سائر الاملاك الصينية ما عدا كياوتشوا وتقبل ان ترد على حسابها الى الصين جميع الآلات الفلكية التي أخذتها سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩٠١ على ان الصين لا تتخذ اجراءات للتصرف بالاملاك الالمانية في حي السفارات في بكين من غير رضى الدول الموقعة على اتفاق البوكسر. وتقبل المانيا الغاء امتيازاتها في هنكو وتيان تسن وتقبل الصين ان تفتحها لاستعمال الامم . وتتنازل المانيا عن كل دعوى على الصين أو اية دولة اخرى من دول الحلفاء والدول المشتركة معها في ما يختص باعتقال رعاياها في الصين أو اخراجهم منها أو ضبط المصالح الالمانية اوتصفيتها هناك من ١٤ اغسطس سنة ١٩١٧ وتتنازل لبريطانيا العظمى عن املاكها في منطقة الامتياز البريطاني في كنتون ولفرنسا والصين معاً عن ملكية المدرسة الالمانية في منطقة الامتياز الفرنسوي في شنغاي

سيام - تعترف المانيا بان جميع الاتفاقات المبرمة بينها وبين سيام وفي جملتها حقوق الامتيازات الاجنبية زالت من ٢٢ يوليو ١٩١٧ وان جميع الاملاك العمومية الالمانية في سيام تنتقل ملكيتها الى سيام بلا عوض ما عدا دور الوكالة السياسية والقنصليات . أما الاملاك الالمانية الخصوصية فتعامل طبقاً

لنصوص المواد الاقتصادية (في المعاهده) . وتتنازل المانيا عن كل دعوى لها على سيام تختص بضبط بواخرها ومصادرتها وتصفية أملاكها وأموالها واعتقال رعاياها

ليبيريا — تتنازل المانيا عن جميع الحقوق التي أكتسبتها بالاتفاقات الدولية التي ابرمت في عامي ١٩١١ — ١٩١٢ بشأن ليبيريا ولا سيما الحق في تعين سنديك للجمارك ولا تدخل في كل مفاوضة مقبلة لارجاع ليبيريا الى سابق منزلتها وتعد في حكم المنقوض جميع المعاهدات التجارية والاتفاقات المبرمة بينها و بين ليبيريا وتعترف بحق ليبيريا في تعيين شروط اقامة الالمان في بلادها ومنزلتهم فيها

المغرب الاقصى — تتنازل المانيا عن جميع الحقوق والامتيازات التي نالتها بعقد الجزيرة والاتفاقات الفرنسوية الالمانية في سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١١ وعن جميع المعاهدات والاتفاقات التي ابرمتها مع السلطنة الشريفية (المغربية) وتتعهد بان لا تتعرض لاية مفاوضة تدور على المغرب الاقصى بين فرنسا وسواها من الدول وتقبل جميع النتائج الناتجة عن الحماية الفرنسوية هناك وتتنازل عن امتيازاتها الاجنبية و يكون للحكومة الشريفية الحرية التامة في التصرف نحو الرعايا الالمان و يكون جميع الاشخاص المشمولين بالحماية الالمانية خاضعين لقانون البلاد و يجوز أن تباع جميع الاموال الالمانية المنقولة وغير المنقولة وفي جملتها حقوق التعدين بالمزاد العلني و يعطى الثمن للحكومة الشريفية ويخصم من المطلوب لها من التعويض وعلى المانيا أيضاً أن تتخلى عن مصالحها في بنك الدولة في المغرب الاقصى . وتتمتع جميع البضائع المغربية التي تدخل المانيا بالامتيازات التي للبضائع الفرنسوية

مصر — تعترف المانيا بالحماية البريطانية التي بسطت على مصر في ١٨ ديسمبر عام ١٩١٤ وتتنازل اعتباراً من ٤ أغسطس عام ١٩١٤ عن الامتيازات الاجنبية فيها وعن جميع المعاهدات والاتفاقات المبرمة بينها وبين مصر وتتعهد ان لا تتعرض لاية مفاوضة تدور على مصر بين بريطانيا العظمى والدول الاخرى . وفي هذا القسم نصوص تختص بالقوانين التي تسري على الرعايا الالمان والاموال الالمانية وعلى قبول المانيا لكل تغيير يعمل في مجلس صندوق الدين وتقبل المانيا أن تنتقل الى بريطانيا العظمى السلطة التي كانت ممنوحة لسلطان تركيا السابق لضمان حرية الملاحة في قنال السويس . والاجراءات التي تتبع في اموال الرعايا الالمان في مصر جعلت مشابهة للاجراءات المتبعة في المغرب الاقصى وسواه من البلدان وتعامل البضائع المصرية الانكليزية التي تدخل المانيا بمثل المعاملة التي تعامل بها البضائع البريطانية

تركيا وبلغاريا — تقبل المانيا جميع التدابير التي تتخذها دول الحلفاء والدول المشتركة معها مع تركيا وبلغاريا في ما يختص بالحقوق والامتيازات والمصالح التي تطالب المانيا أو رعاياها بها في تينك

البلادين ولم ينص عليها في مكان آخر

شانتنغ - تتنازل المانيا لليابان عن جميع الحقوق والامتيازات التى لها ولا سيما في كياوتشا وعن سكك الحديد والمناجم والاسلاك التلغرافية البحرية التي أحرزتها بالمعاهدة التي ابرمتها مع الصين في ٦ مارس ١٨٩٨ و باتفاقات اخرى

أما في شانتنغ فجميع حقوق المانيا على سكة الحديد من تسنغ تاو الى تسن انفو وفي جملتها حقوق التعدين وحقوق الاستغلال تنتقل الى اليابان أيضاً وكذلك أسلاك التلغراف البحري الممتدة من تسنغ تاو الى شنغاي وشيفو فهذه أيضاً تنتقل الى ملكية اليابان بلا مقابل وتستولى اليابان على جميع أملاك الدولة الالمانية المنقولة وغير المنقولة في كياو تشاو بلا مقابل

الفصل الخامس

في الشروط العسكرية - البرية والبحرية والجوية

انه توطئة للشروع في انقاص سلاح الامم انقاصاً عاماً تتعهد المانيا مباشرة بان تسير على المواد العسكرية البرية والبحرية والجوية التالية وهي : -

الشروط البرية - تنص الشروط العسكرية البريه على تسريح الجيوش الالمانية وتنفيذ القيود العسكرية الاخرى بعد امضاء المعاهدة بشهرين (ويكون ذلك الخطوة الاولى نحو نزع السلاح الدولي) وتلغى الخدمة العسكرية الاجبارية في بلاد المانيا وتدخل قوانين للتجنيد على قاعدة التطوع في قوانين المانيا العسكرية تقضي بتجنيد صف الضباط والجنود لمدة لا تقل عن ١٢ سنة متوالية وتشترط ان يخدم الضباط ٢٥ سنة ولا يحالوا الىَّ المعاش قبل ان يبلغوا الخامسة والاربعين ولا يسمح بانشاء احتياطي من الضباط الذين خدموا في الحرب . ويكون مجموع رجال الجيش الالماني مئة الف لا يزيد عدد الضباط فيهم على اربعة آلاف ولا يجوز تأليف قوة عسكرية غير هذه القوة ويمنع منعاً خاصاً زيادة عدد موظفي الجمارك والغابات اوالبوليس وتعليمهم تعليماً عسكرياً وتكون وظيفة الجيش الالماني صون النظام الداخلي ومراقبة الحدود - وعلى قيادته العليا ان تحصر عملها في المهام الادارية ولا يسمح بان يكون لها هيئة اركان حرب عامة وينقص عدد المستخدمين الملكيين في وزارة الحربية والمصالح المشابهة لها الى عشر ما كان في سنة ٩١١٣ ولا يجوز أن يكون لالمانيا أكثر من سبع فرق من المشاة وثلاث فرق من الفرسان وفيلقين من أركان الحرب ويمنع ما يزيد عن حاجة هذا الجيش من المدارس العسكرية ومدارس الضباط وتلاميذ المدارس الحربية الخ ويقتصر في قبول التلاميذ الذين يعينون ضباطاً على سد المناصب التي تفرغ في الجيش

أما صنع السلاح والذخيرة ومهاب الحرب في المانيا فيقتصر فيه على بيان يبنى على قاعدة المقدار اللازم لجيش كالجيش المتقدم ذكره ولا يجوز انشاء احتياطي من السلاح والذخيرة فجميع الاسلحة والمدفع والمهمات الموجودة فوق الحد المعين يجب أن تسلم الى الحلفاء للتصرف فيها ولا يجوز لالمانيا ان تصنع غازات سامة ولا سوائل نارية ولا يسوغ لها استيرادها ولا يجوز لها أن تصنع دبابات ولا اتوموبيلات مدرعة. وعلى الالمان أن يبلغوا الحلفاء عن اسماء جميع المصانع التي تصنع الذخيرة والسلاح ومواقعها وبيان مصنوعها لاجل الحصول على موافقة الحلفاء عليها . ويجب الغاء الترسانات التي لحكومة المانيا وصرف مستخدميها أما الذخيرة التي تصنع لاستعمالها في الاستحكامات فتقتصر على ١٥٠٠ طلقة لكل مدفع من المدافع التي من عيار ١٠٫٥ سنتمتر فما دون و ٥٠٠ طلقة لكل مدفع من المدافع التي هي اكبر من ذلك . ويحظر على المانيا ان تصنع السلاح والذخيرة لبلدان أجنبية واستيرادها من الخارج ولا يجوز لالمانيا ان تحافظ على الاستحكامات او تنشيء استحكامات في أرض المانية واقعة على اقل من خمسين كيلو متراً شرقي الرين ولا يجوز لها أن تبقي في الشقة المذكورة قوات مسلحة أما دائمة أو وقتية . وبحافظ على الحالة الحاضرة في مايختص بالحصون القائمة على الحد الجنوبي والشرقي الاصلي للامبراطورية الالمانية ولا يجوز اقامة المناورات العسكرية (في الشقة المذكورة) ولا انشاء مبان دائمة المساعدة على تعبئة الجيش و يجب نزع السلاح من الاستحكامات في خلال ثلاثة أشهر (بعد المعاهدة)

الشروط البحرية ـ تنص الشروط البحرية على أنه في خلال شهرين لا يجوز ان تتجاوز قوات المانيا البحرية ست بوارج من طرز دیتشلندا ولوترنجن وستة طرادات خفيفة و ١٢ مدمرة و١٢ نسافة أو مايساوي هذا العدد من السفن التي تحل محلها . ولا يجوز ان يكون في هذه القوة البحرية غواصات. اما سائر البوارج فتوضع في الاحتياطي او تخصص للاعمال التجارية ويجوز لالمانيا ان تبقي على قدم الاستعداد عدداً معيناً من السفن التي تلتقط الالغام الى ان يتم التقاط الالغام في بعض المناطق المعينة في البحر الشمالي وبحر البلطيك . وبعد انقضاء شهرين (على امضاء المعاهدة) لا يجوز ان يتجاوز مجموع رجال الاسطول الالماني ١٥ الفا منهم ١٥٠٠ من الضباط وصف الضباط على اعظم تقدير . وتسلم (الى الحلفاء) نهائيًا جميع البوارج الالمانية التي تسير على سطح الماء والمعتقلة في موانئ الحلفاء او المحايدين . وفي خلال شهرين تسلم في موانيء الحلفاء بوارج المانية اخرى مبينة في المعاهدة وهي راسية الآن في الموانيء الالمانية و يجب على الحكومة الالمانية ان تتعهد بتحطيم جميع البوارج الالمانية التي تسير على سطح الماء والتي لم يتم صنعها حتى الآن . اما الطرادات المحولة ونحوها فينزع سلاحها وتعد

بواخر تجارية . وبعد شهر تسلم في موانيء الحلفاء جميع الغواصات الالمانية والبواخر المستعملة لانتشال الغارق والحياض الخاصة بالغواصات والتي يمكن ان تسير في البحر بعددها او التي يمكن قطرها . اما الباقي وما يزال يصنع في دور الصنعة فيجب على المانيا ان تحطمه في خلال ثلاثة اشهر ولا يجوز لالمانيا ان تستعمل حطام هذه السفن الا للاغراض الصناعية ولا يجوز بيعها لبلدان أجنبية الا بشروط معينة لتعويضها ويحظر على المانيا أن تبني او تحرز بوارج ويحظر عليها ان تبني أو تحرز غواصات والبوارج التي تبقى لها تعطى قدراً معيناً من السلاح والذخيرة والمهمات الحربية أما مايفضل من السلاح والذخيرة والمهمات الحربية فيسلم ولا يجوز لالمانيا خزن شيء منه أو انشاء احتياطي

ويجب أن يؤخذ رجال الاسطول الالماني بالتطوع التام ولا تقل مدة الخدمة للضباط وصف الضباط عن ٢٥ سنة متوالية : اما لصغار صف الضباط او البحارة فمدة الخدمة لا تقل عن ١٢ سنة متوالية بقيود مختلفة

ولاجل ضمان سلامة الدخول الى بحر البلطيك لا يجوز لالمانيا ان تنشيء حصوناً في بقاع معينة ولا تنصب مدافع تتسلط على الطرق البحرية بين البحر الشمالي والبلطيك ويجب عليها أن تهدم الاستحكامات القائمة في تلك البقاع وتنزع ما فيها من المدافع اما سائر الحصون الواقعة على بعد ٥٠ كيلو متراً من شاطيء المانيا او القائمة على جزر المانية فهذه تبقى لأنها دفاعية ولكن لا يجوز انشاء حصون جديدة ولا زيادة السلاح في الموجود منها – والحد الاعلى لما يخزن من الذخيرة في هذه الاستحكامات هو ١٥٠٠ طلقة للمدفع الواحد من عيار ٤٫١ بوصة فما دون و٥٠٠ طلقة لكل مدفع من المدافع التي هي اكبر من هذا

ولا يجوز استعمال محطات التلغراف اللاسلكي الالمانية في ناون وهنوفر وبرلين لارسال تلغرافات بحرية او عسكرية او سياسية من غير رضى الحلفاء والدول المشتركة معهم في مدة ثلاثة اشهر وانما يجوز استعمالها لاغراض تجارية تحت المراقبة – وفي هذه المدة لا يجوز لالمانيا ان تنشيء محطات كبيرة اخرى للتلغراف اللاسلكي ويجوز لها ان ترمم الاسلاك التلغرافية البحرية التي قطعت والتي لا يستعملها الحلفاء وكذلك اجزاء الاسلاك البحرية التي نقلت بعد قطعها والتي لا ينتفع بها الآن – وفي هذه الاحوال تظل الاسلاك المذكورة او القطع التي نقلت او التي استعملت ملكاً للحلفاء والدول المشتركة معهم وبناء على ذلك فان ١٤ سلكاً او اجزاء اسلاك عينت في هذه المادة لا ترد الى المانيا

الشروط الجوية – تنص الشروط الجوية على ان لا يكون في قوات المانيا المسلحة اسلحة طيران

عسكري او بحري ولكن يسمح لها ان تبقي عندها ما لا يزيد على ١٠٠ طيارة بحرية غير مسلحة لغاية اول اكتوبر لعام ١٩١٩ تستعمل فقط للبحث عن الالغام الغاطسة تحت سطح الماء - و يسرح جميع رجال سلاح الطيران في المانيا في خلال شهرين ما عدا ١٠٠٠ رجل بينهم الضباط يجوز ابقاؤهم الى اكتوبر وتتمتع طيارات الحلفاء والدول المشتركة معهم بحرية المرور فوق املاك المانيا والنزول فيها والنزول في منطقة المياه المحلية التي لها الى اول يناير لعام ١٩٢٣ الا اذا كانت المانيا قد سبق فقبلت قبل هذا التاريخ في جمعية الامم او سمح لها بالعمل باتفاق المجموع الدولي ويحظر صنع الطيارات او اجزائها في جميع انحاء المانيا لمدة ستة اشهر . وتسلم جميع الطيارات العسكرية والبحرية والبلونات المسيرة ومهمات الطيران الى الحلفاء والحكومات المشتركة معهم في خلال ثلاثة اشهر الا الطيارات البحرية التي تقدم ذكرها وعددها مائة طيارة

شروط عمومية - وتنص الشروط العمومية على تعديل القوانين الالمانية لتصير مطابقة للمواد المتقدمة وعلى المانيا أن تنفذ جميع المواد الواردة في المعاهدة تحت مراقبة لجنة دولية من الحلفاء يعينها الحلفاء والحكومات المشتركة معهم وعلى الحكومة الالمانية ان تمد هذه اللجنة بجميع التسهيلات ونفقات مصروفاتها . اما مهمة اللجان العسكرية والبحرية والجوية التي للمراقبة فقد نص عليها بالتفصيل .

الفصل السادس

في اسرى الحرب

اسرى الحرب - تتولى لجنة تؤلف من مندوبي الحلفاء ومندوبي الحكومة الالمانية مع لجان فرعية محلية اعادة اسرى الحرب الالمان والملكيين المعتقلين الى اوطانهم . ويرد الاسرى الملكيون المعتقلون من الحلفاء الى اوطانهم بلا تأخير بواسطة الحكومة الالمانية وعلى حسابها . والذين حكم عليهم لذنوب ارتكبوها ضد النظام العسكري قبل اول مايو سنة ١٩١٩ يردون الى اوطانهم ولو لم يكملوا المدة المحكوم بها عليهم ولكن هذا لايسري على الجرائم المخالفة للنظام العسكري ويحق للحلفاء ان يبقوا عندهم ضباطاً مختارين من الالمان الى ان تسلم الحكومة الالمانية الاسرى الذين ارتكبوا جرائم ضد قوانين الحرب وعرفها - ويحق للحلفاء ان يتصرفوا بما يستصوبون مع الرعايا الالمان الذين لا يرغبون في العودة الى اوطانهم ويشترط في كل مسألة اعادة الالمان الى اوطانهم الافراج المعجل عن رعايا الحلفاء الذين لا يزالون في ألمانيا وعلى الحكومة الالمانية ان تسهل على لجان التحقيق جمع المعلومات عن اسرى الحرب المفقودين ومعاقبة الموظفين الالمان الذين اخفوا رعايا الحلفاء . وعلى الحكومة الالمانية ان ترد الى الاسرى من الحلفاء جميع اموالهم و يتبادل الفريقان المتعاقدان المعلومات عن الاسرى الذين ماتوا

وقبورهم

القبور – يحترم الحلفاء وحكومات المانيا قبور جميع الجنود والبحارة المدفونين في املاكهم ويعترفون باللجان المعينة للعناية بها ويساعدونها في مهمتها ويسهلون التسهيل المستطاع في نقل الرفات والدفن

الفصل السابع

في تبعة جنايات الحرب

يتهم الحلفاء علانية الامبراطور السابق ولهلم الثاني « بارتكابه الجريمة العظمى ضد الآداب الدولية وحرمة المعاهدات » وسيطلب من الحكومة الهولندية تسليم الامبراطور السابق وتؤلف محكمة خاصة من قاض واحد لكل دولة من الدول الخمس العظمى وتتقيد هذه المحكمة باسمى المبادىء في السياسة الدولية ويناط بها مهمة تعيين العقاب الذي ترى وجوب انزاله . ويؤلف الحلفاء محاكم عسكرية لمحاكمة المتهمين بارتكاب فعال خرقوا بها قوانين الحرب وعرفها – وعلى الحكومة الالمانية ان تسلم جميع الاشخاص المتهمين بهذه التهم وتعين كل دولة من دول الحلفاء محاكم كهذه لمحاكمة الذين ارتكبوا اموراً جنائية ضد رعاياها ويحق للمتهمين ان يعينوا المحامين عنهم وتتعهد الحكومة الالمانية ان تقدم جميع الاوراق والمعلومات التي يقتضي ابرازها

الفصل الثامن

في التعويض والرد

ان الحكومات المشتركة تلقي على المانيا وحلفائها تبعة كل خسارة وعطل اصابا الحلفاء والدول المشتركة معهم ورعاياهم من جراء الحرب التي سيقوا اليها باعتداء المانيا وحلفائها وان المانيا تسلم بتبعتها وتبعة حلفائها . ومع ان الحلفاء والحكومات المشتركة معهم يعترفون بان موارد المانيا لا تفي بتعويض هذه الخسارة وذلك الضرر لنقص مواردها الناتج عن المطالب الاخرى المنصوص عليها في المعاهدة فانهم يتقاضون منها التعويض من كل عطل أصاب الاهالي في الفئات السبع الكبرى التالية وهي :–

(ا) العطل الحادث من الاذى البدني للاهالي، بسبب الاعمال الحربية المباشرة وغير المباشرة وفي جمتها القاء القنابل من الجو

(ب) العطل الذي اصاب الاهالي وفي جملته التعرض للبرد والجوع في البحر من جراء اعمال القسوة التي امر العدو بها والعطل الذي أصاب الاهالي في الولايات المحتلة

(ج) الضرر الحادث من اساءة معاملة الاسرى

(د) الخسارة التي نزلت بشعوب الحلفاء وهي ممثلة بالمعاشات والاعانات الممنوحة لعائلات الجنود اذا حولت الى راس مال عند امضاء هذه المعاهدة

(هـ) العطل الذي أصاب الاملاك والاموال غير المهمات العسكرية البحرية والبرية

(و) الضرر الذي اصاب الاهالي بالسخرة

(ز) الخسارة الحادثة من الضرائب والغرامات التي فرضها العدو

وعلاوة على ذلك تتعهد المانيا بان ترد جميع المبالغ التي اقترضتها البلجيك من الحلفاء بسبب خرق المانيا لمعاهدة ١٨٣٩ وذلك لغاية ١١ نوفمبر لعام ١٩١٨ ولهذا الغرض تسلم المانيا في الحال الى لجنة التعويض ٥ في المئة ذهباً وسندات بالف مليون جنيه تستحق في سنة ١٩٢٦ . أما جملة المطلوب دفعه من المانيا كما هو مبين في كشف العطل والضرر فيعين ويبلغ اليها بعد أن تسمع أقوالها بالانصاف ويكون تسليمه اليها من لجنة التعويض التي للحلفاء قبل أول مايو عام ١٩٢١ . وفي الوقت عينه يقدم كشف الدفعات التي يتعين على المانيا دفعها في خلال ثلاثين سنة لتوفية ما عليها وهذه الدفعات تكون عرضة للتأجيل اذا طرأ بعض الطوارئ . وتعترف المانيا اعترافاً قاطعاً لا رجوع فيه بما لهذه اللجنة من السلطة التامة وتقبل أن تمدها بجميع المعلومات اللازمة وتسن القوانين لتنفيذ قراراتها وتقبل أن ترد الى الحلفاء النقود و بعض الاشياء التي تمكن معرفتها ـ ومن الامور المعجلة التي يطالب من المانيا عملها في سبيل رد الشيء انها تدفع في خلال سنتين الف مليون جنيه اما ذهباً أو بضائع أو بواخر أو غير ذلك من اشكال الدفع المعينة وهذا المبلغ يدخل في سند الالف مليون جنيه المشار اليه في ما تقدم ولا يكون علاوة عليه مع العلم بان بعض المصروفات كمصروفات جيوش الاحتلال وثمن الطعام والمواد الخام قد تخصم اتباعاً لما يستصوب الحلفاء

وتفحص لجنة التعويض في تقدير مقدرة المانيا على الدفع في الآجال المعينة وفي نظام الضرائب بالمانيا اولاً ـ والغرض من ذلك ان تجعل المبالغ التي يطلب من المانيا دفعها للتعويض مترتباً على جميع ايراداتها قبل أن يصرف من هذه الايرادات شيء في تسديد فائدة ديونها الداخلية أو استهلاك شيء منها ـ وثانياً ـ لتتأكد اللجنة أن الضرائب الالمانية هي بالاجمال بالغة من التقدير النسبي مبلغها في بلاد أية دولة من الدول التي لها مندوبون في اللجنة . هذا والتدابير التي يحق للحلفاء والدول المشتركة معهم اتخاذها اذا تقاعدت المانيا باختيارها عن دفع الاقساط المطلوبة والتي تعترف المانيا بانها لا تعد اعمال حرب تشمل القيود الاقتصادية والمالية ومقابلة الشيء بمثله وبالاجمال جميع التدابير التي تعدها الحكومات

المذكورة لازمة في تلك الاحوال . وتتألف هذه اللجنة من مندوب عن كل من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا وايطاليا والبلجيك ومندوب عن سربيا واليابان يحل محل مندوب البلجيك حينما يقع ما يمس مصالح احدى هاتين الدولتين . ثم ان سائر دول الحلفاء يحق أن يكون لها مندوبون في اللجنة متى نظر في مطالبها ودعاويها من غير ان يكون لها حق الاقتراع وتجيز اللجنة لالمانيا ان تقيم البينة على مقدرتها على الدفع وتوسع لها المجال لابداء حججها ويكون مركز هذه اللجنة في باريس وهي تضع نظام اجراءاتها وتعين موظفيها ومستخدميها وتكون لها الرقابة العامة على مسألة التعويض بتمامها وتعتبر الوكيل الوحيد للحلفاء في استلام مقدار التعويض والدفع وحيازته وبيعه وتوزيعه

وتكون قرارات اللجنة بالاكثرية وانما يشترط الاجماع في المسائل التي تمس سيادة حليف من الحلفاء واعفاء المانيا من جميع عهودها او من بعضها وتعيين مواعيد بيع السندات الصادرة من المانيا وكيفية بيعها وتوزيعها وصرفها وتأجيل الدفعات السنوية بين سنة ١٩٢١ وسنة ١٩٢٦ الى ما وراء ١٩٣٠ وتأجيل الدفعات بعد سنة ١٩٢٦ لمدة تزيد على ثلاث سنوات وتغيير أسلوب تقدير العطل والخسارة وتفسير الشروط . ويجوز للدول سحب مندوبيها من هذه اللجنة اذا اعلنت عزمها على ذلك قبل وقوعه باثنى عشر شهراً . ويجوز للجنة أن تطلب من المانيا أن تعطيها من وقت الى وقت على سبيل الضمان والتأمين سندات لتسديد المطلوبات التي لم تسددها . ولهذا الغرض ولاجل بيان مجموع المطلوب من المانيا تطالب الآن بأن تقدم سندات تعترف فيها بالمبالغ المطلوبة منها وهي الف مليون جنيه انكليزي تدفع قبل انقضاء أول مايو عام ١٩٢١ بلا فائدة والفا مليون جنيه انكليزي بفائدة ٢ ونصف في المئة بين عامي ١٩٢١ و١٩٢٦ ثم تصير الفائدة ٥ في المئة ومال الاستهلاك ١ في المئة ويبدأ الدفع سنة ١٩٢٦ . وتتعهد المانيا بان تعطي سندات بالفي مليون جنيه انكليزي آخر بفائدة ٥ في المئة بشروط تعينها اللجنة فيما بعد

وتكون الفائدة على هذه الديون التي على المانيا ٥ في المئة الا اذا عينت اللجنة فائدة اخرى في المستقبل والدفعات التي لا تدفع ذهباً يمكن للجنة أن تقبل فيها بدلاً من الذهب أملاكاً وبضائع وحقوق اتجار وامتيازات الخ ويجوز للجنة أن تصدر للدولة صاحبة الشأن شهادات تمثل السندات أو البضائع التي أخذتها من المانيا ومتى انتقلت السندات من حيازة اللجنة ووزعت على الدول يعتبر أن ما يساوي قيمتها من دين المانيا صار وفاؤه

البواخر — تعترف الحكومة الالمانية بانه يحق للحلفاء ان يطالبوها بتعويضهم من جميع البواخر التجارية وسفن الصيد التي فقدت او عطلت بسبب الحرب وان يطلبوا منها ان تبدلها بما يساويها طناً

بطن وطرزاً يمثله وتقبل ان تسلم الى الحلفاء جميع البواخر الالمانية التي حمولتها من ١٦٠٠ طن فصاعداً ونصف بواخرها التي حمولتها بين ١٦٠٠ طن و ١٠٠٠ طن وربع بواخر الصيد مع سفن الصيد وتسلم هذه البواخر كلها بعد شهرين للجنة التعويض مع عقود التنازل الدالة على نقل ملكية البواخر خالية من كل عبء

وعلاوة على ذلك من قبيل التعويض تقبل المانيا ان تبني بواخر لحساب الحلفاء الى قدر لا يتجاوز ٢٠٠ الف طن في السنة وذلك في السنوات الخمس التالية وترد جميع البواخر النهرية التي اخذتها من الحلفاء ويكون ردها في خلال شهرين. وكل خسارة تكون قد اصابت هذه البواخر تعوضها المانيا باعطاء جانب من بواخرها النهرية لا يتجاوز عشرين في المئة منها

الولايات المخربة — تتعهد المانيا بان تخصص مواردها الاقتصادية على تعمير الولايات التي غزتها وتكون للجنة التعويض السلطة بمطالبة المانيا بتعويض ما دمرو بتسليم الحيوانات والآلات الخ الموجودة في المانيا وسائر المهمات المطلوبة للتعمير مع مراعاة حاجات المانيا الداخلية الضرورية

الفحم الخ — على المانيا ان تسلم الى فرنسا مدة عشر سنوات من الفحم ما يساوي الفرق بين ما كان يستخرج سنويا من الفحم من مناجم النور وباد كاله وما يستخرج منها الان سنوياً وذلك لمدة عشر سنوات . ثم ان المانيا تعطي لفرنسا الخيار لمدة عشر سنوات في استلام من عدمه سبعة ملايين طن من الفحم علاوة على ما تقدم وتسلم ثمانية ملايين طن للبلجيك وتسلم ايطاليا فحماً يختلف مقداره من ٤ مليون ونصف طن في سنة ١٩١٩ و١٩٢٠ الى ٨ مليون ونصف طن في سنتي ١٩٢٣ و ١٩٢٤ باثمان تعين حسب ما هو وارد في المعاهدة ويجوز اخذ فحم الكوك بدلاً من الفحم على نسبة ٣ اطنان منه لاربعة اطنان من الفحم . ونص ايضاً على تسليم البترول وقطران الفحم وسلفات الامونيا الى فرنسا لمدة ثلاث سنوات. وللجنة السلطة بان تؤجل تسليم هذه المقادير او تلغيه اذا كان تسليمها يعرقل مطلوبات الصناعة في المانيا

الاصباغ والعقاقير — تعطي المانيا اللاجنة حقاً بان تأخذ من الاصباغ والعقاقير وفي جملتها الكينا نصف الموجود منها في المانيا في وقت الشروع في تنفيذ المعاهدة وتعطيها حقاً كهذا كل ستة اشهر من السنة الى سنة ١٩٢٤ بحيث لا يتجاوز المطلوب ٢٥ في المئة مما يكون قد صنع في الاشهر الستة السابقة

الاسلاك التلغرافية البحرية — تتنازل المانيا عن كل حق لها في اسلاك معينة وتقيد قيمة الاسلاك التي لها اصحاب من الافراد او الشركات لحساب المانيا وتطرح من التعويض المطلوب منها

نصوص خصوصية ـ تعويضاً من تدمير مكتبة لوفان تقدم المانيا من الكتب الخطية والكتب المطبوعة القديمة والصور الخ ما يساوي ما اتلف في المكتبة المذكورة . وزد على ذلك ان المانيا تسلم الى البلجيك الجناحين الخاصين بمذبح سجود الحمل الذي صنعه هوفرت وجان فان ايك وهما موجودان في برلين الآن ووسط هذا المذبح موجود الآن في كنيسة القديس بافو في غنت وكذلك الجناحين الموجودين الآن في برلين ومونخ وهما من مذبح يمثل العشاء الاخير صنعه درك بوتس والقسم الاوسط من هذا المذبح موجود في كنيسة القديس بطرس في لوفان

وعلى المانيا ان ترد الى ملك الحجاز في خلال ستة اشهر مصحف الخليفة عثمان الذي كان قبلاً في المدينة وترد الى الحكومة البريطانية جمجمة السلطان مكوى التي كانت قبلاً في شرق افريقية الالماني وترد الى الحكومة الفرنسوية الاوراق التي اخذها ولاة الامور الالمان سنة ١٨٧٠ وهي المسيو روهر وترد الرايات الفرنسوية التي اخذتها في حرب ١٨٧٠ ـ ١٨٧١

الفصل التاسع

في المالية

ان الدول التي ستأخذ املاكاً المانية تتحمل جانباً من الدين الذي كان على المانيا قبل الحرب وهذا المبلغ تعينه لجنة التعويض على قاعدة النسبة بين ايرادات الاملاك المقتطعة ومجموع ايرادات المانيا في السنوات الثلاث السابقة للحرب ولكن نظراً للاحوال الخصوصية التي سلخت فيها الالزاس واللورين عن فرنسا سنة ١٨٧١ لما ابت المانيا ان تحمل شيئاً من دين فرنسا العمومي ففرنسا لا تحمل شيئاً من الدين الذي كان على المانيا قبل الحرب ولا تحمل بولندا شطراً ما من الديون التي استدانتها المانيا للاستبداد ببولندا . اما قيمة املاك الحكومة الالمانية في البلاد التي تنازلت عنها فهذه بالاجمال تحسب لالمانيا في حساب التعويض الا في الالزاس واللورين حيث لا يقيد شيء كهذا لحساب الحكومة الالمانية . أما الدول الموكلة فلا تحمل شيئاً من ديون المانيا ولا تقيد شيئاً لحسابها مقابل أملاك الحكومة الالمانية وتتنازل المانيا عن كل حق في تعيين مندوبين لها او السيطرة على بنوك الحكومة أو اللجان أو غير ذلك من المعاهد والجمعيات المالية الدولية والاقتصادية

وعلى المانيا أن تدفع جميع مصروفات جيوش الاحتلال من تاريخ الهدنة ما دامت هذه الجيوش مرابطة في بلاد المانية ويكون المبلغ اللازم لتسديد هذه المصروفات أول ما يأخذ من ايراداتها وتتلوه مبالغ التعويض بعد دفع اثمان الواردات التي يعدها الحلفاء لازمة لالمانيا ويجب على المانيا ان تسلم الى دول الحلفاء جميع المبالغ التي اودعتها تركيا والنمسا والمجر في المانيا لاجل المساعدة المالية التي ساعدتها

المانيا بها في اثناء الحرب وان تنقل الى ملكية الحلفاء جميع المطلوبات التي لها قبل النمسا والمجر وبلغاريا وتركيا من جراء الاتفاقات المبرمة بينهما في اثناء الحرب

وتؤيد المانيا نقض معاهدتي بخارست وبرست لتوفسك وبناء على طلب لجنة التعويض تنزع المانيا ما لرعاياها من حقوق الملكية أو المصلحة في المنافع العمومية في البلاد التي تتنازل عنها وفي البلاد التي ستديرها دول الحلفاء بالوكالة وفي تركيا والصين وروسيا والنمسا والمجر وبلغاريا وتنقل هذه الحقوق والمصالح الى حيازة لجنة التعويض وهذه اللجنة تقيد لها قيمة ذلك بالحساب وتتعهد المانيا بان تسدد الى البرازيل الاموال التي تجمدت من بيع بن سان باولو وكانت قد ابت على البرازيل أن تسحبه من المانيا

الفصل العاشر

في المواد الاقتصادية

الجمارك - تتضمن المعاهدة مواد تفصيلية لمنع المانيا من التمييز مباشره أو غير مباشرة بين متاجر الحلفاء والبلدان المشتركة معهم . وتظل هذه النصوص نافذة المفعول خمس سنوات الا اذا مدها مجلس جمعية الامم وهنالك نص وقتي يقضي بان يدخل المانيا بلا رسوم ما مقادير معينة من محاصيل ومصنوعات الالزاس واللورين ولكسمبرج والاملاك التي تنازلت المانيا عنها لبولندا . اما الرسوم الجمركية التي تفرضها المانيا على الواردات من بلاد الحلفاء في الحال فلا يجوز ان تتجاوز ادنى الرسوم التي كانت مفروضة سنة ١٩١٤ . وبعد ستة أشهر يجوز لالمانيا أن ترفع رسومها الجمركية بشرط ان تتقاضاها على السواء على واردات الحلفاء الا فيما يختص باشياء قليلة معينة معظمها حاصلات زراعية فهذه تظل القيود الموضوعة لها نافذة لمدة سنتين ونصف اخرى . ويحق للحلفاء أن ينفذوا نظاماً جمركياً خاصاً في الولايات التي يحتلونها

البواخر - تتمتع بواخر الحلفاء بما تتمتع به بواخر المانيا وبواخر أولى الدول بالمراعاة في المانيا لمدة لا يقل عن خمس سنوات ويستمر هذا النص نافذاً بعد ذلك بشرط أن يعامل الحلفاء المانيا به الا اذا عدله مجلس جمعية الامم أما في ما يختص بصيد السمك والاتجار ببواخر السواحل وقطر السفن فالمانيا تعامل الحلفاء معاملة أولى الدول بالمراعاة للمدة المنصوص عليها في ما يختص بالرسوم الجمركية. وهنالك نص يقضي على المانيا بالاعتراف بشهادات البواخر والمواضع التي تسجل فيها بواخر الدول التي ليس لها سواحل بحرية

المناظرة المجحفة - تتعهد المانيا بان تحمي متاجر الحلفاء من المناظرة المجحفة وان تلغي خصوصاً استعمال المركات المقلدة والاشارات الدالة على أصل المصنوع وتحترم على شرط التبادل في

المعاملة القوانين والقرارات القضائية الصادرة من بلاد الحلفاء والحكومات المشتركة معهم في ما يختص باسماء الخمور والمشروبات الروحية وهي الاسماء المستعملة حيث تعصر هذه الخمور وتستقطر هذه المشروبات

معاملة الرعايا - لا يجوز لالمانيا ان تقيد رعايا الحلفاء وأملاكهم وأموالهم (في بلادها) بقيود لم تكن موجودة عندها قبل الحرب ولا ضرائب كذلك الا اذا فرضت مثل هذه القيود والضرائب على على رعاياها ويحظر عليها ايضاً أن تصنع قيوداً تقيد بها الاعمال اذا لم تكن هذه القيود عامة لجميع الاجانب في بلادها . ويعمل بهذه النصوص خمس سنوات وتتجدد لمدة لاتتجاوز خمس سنوات اخرى اذا قررت ذلك أكثرية مجلس جمعية الامم وتزول الرعوية الالمانية عن كل شخص صار من رعايا احدى دول الحلفاء أو احدى الحكومات المشتركة معهم

الاتفاقات بين المانيا ودول الحلفاء - جدد نحو أربعين اتفاقاً كان مبرماً من قبل بين المانيا وبعض دول الحلفاء ولكن اشترطت شروط خصوصية حتمت على المانيا قبولها ومنها الاتفاقات الخاصة بالبريد والتلغراف ولا يجوز لالمانيا أن تمتنع عن الموافقة على الاتفاقات الخصوصية التي تبرمها الدول الجديدة وعليها أيضاً في مسألة اتفاق التلغراف اللاسلكي أن تقبل العمل بالقوانين الوقتية التي ستبلغ لها مع الموافقة على الاتفاق الجديد متى صيغت مواده . وفي الاتفاقات الخاصة بمصايد السمك في البحر الشمالي وبيع المسكرات فيه تكون المراقبة على سفن الصيد التي لشعوب الحلفاء واقامة النظام بينها من حقوق سفن دول الحلفاء دون سواها لمدة لاتقل عن خمس سنوات وتفقد المانيا الحق الخاص الذي منحته بالمادة الثالثة من معاهدة ساموى المبرمة سنة ١٨٩٩ وغيرها من المعاهدات وتتنازل خصوصاً عن حقها في تعويضات البوكسر بعد تاريخ دخول الصين في الحرب

المعاهدات بين المانيا ودولة من دول الحلفاء - يجوز لكل دولة من دول الحلفاء اذا شاءت أن تجدد احدى معاهداتها مع المانيا اذا كان تجديدها لايناقض معاهدة الصلح وذلك بان تعلن عزمها على ذلك قبل وقوعه بستة أشهر . وتنقض المانيا المعاهدات التي ابرمتها منذ اول أغسطس عام ١٩١٤ مع سائر دول الاعداء أو قبل ذلك أو بعده مع رومانيا وروسيا أو الحكومات الواقعة في بلاد روسيا كما كانت وتلغى الامتيازات التي منحت للرعايا الالمان بالضغط والتشديد . ويتمتع الحلفاء بالامتيازات الممنوحة بالمعاهدات التي ابرمتها المانيا مع دول الاعداء الاخرى قبل أول أغسطس عام ١٩١٤ وبالمعاهدات التي ابرمتها المانيا مع دول المحايدين أثناء الحرب

الديون السابقة للحرب - تنشأ مكاتب تصفية في خلال ثلاثة أشهر في المانيا وفي بلاد كل دولة من دول الحلفاء والحكومات المشتركة معها تتولى وضع الخطط لتسوية الديون السابقة للحرب وكل تسوية من هذا القبيل انما تتم بواسطة هذه المكاتب - وتحظر تسوية هذه الديون مباشرة ثم ان توزيع الاموال الناتجة من بيع اموال العدو واملاكه يتم بواسطة هذه المكاتب . وعلى كل دولة ان تحمل تبعة العهود المالية التي على رعاياها نحو رعايا دول الخصم الا اذا كان المدين في حكم المفلس عند وقوع الحرب

ويدور البحث في المطلوبات بين مكتبي التصفية التابعين للبلدين صاحبي الحق فاذا لم يتم لاتفاق بينهما تحال القضية الى التحكيم أو الى محكمة التحكيم المختلطة التي نص على تأليفها في ما يلي . والمبالغ المطلوبة لرعايا كل بلاد تدفع من مكتب التصفية في البلاد المذكورة وهو يقيد على البلاد نفسها الديون المطلوبة من رعاياها . وتدفع الديون بنقود البلاد المحالفة صاحبة الشأن وأما سعر الكمبيو الذي يجري عليه فالسعر الذي كان دارجاً في البلاد نفسها قبل وقوع الحرب بين تلك البلاد والمانيا بشهر . هذا اذا لم يكن في العقد التجاري بين المتعاملين نص خاص على كيفية الدفع . ولكل دولة من دول الحلفاء الخيار في الاشتراك في هذا النظام

أملاك الاعداء وأموالهم - كل ماعمل من التصفية والمراقبة ونحوهما في بلدان الحلفاء والمانيا بشأن أملاك الاعداء وأموالهم ومتاجرهم بحكم تدابير الحرب الاستثنائية يثبت في هذه المعاهدة بشرط تعويض ما فقد من أملاك وأموال رعايا الحلفاء الذي تقرره محكمة التحكيم المختلطة بحسب المقدار ويؤخذ من أموال الرعايا الالمان التي تكون في حيازة حكومة الطالب . اما التعويضات المطلوبة للرعايا الالمان فهذه تدفعها المانيا

كل قضية للتصفية والمراقبة ونحوها في المانيا توقف واذا كانت أموال وأملاك رعايا الحلفاء لم تصف تماماً فانها ترد الى رعايا البلدان التي لم تصف الاموال الالمانية فيها والتي يمكن ان تطلب رد أموالها وأملاكها بواسطة الحكومة الالمانية من الاشخاص الذين صارت تلك الاموال والإملاك في حيازتهم . وهنالك نصوص على حماية ما ورد من الاملاك والاموال والمتاجر في المانيا ووقايته في المستقبل ويحفظ الحلفاء لانفسهم حق الاحتفاظ بجميع الاملاك والاموال الالمانية في بلدانهم وتصفيتها والصافي من بيعها في أثناء الحرب و بعدها يعتبر لحساب المانيا وتسدد به كل دولة مطلوب رعاياها عن أموال وأملاك لهم في المانيا أو ديون لهم قبل الالمان

العقود - ان العقود (الكنتراتات) المبرمة بين رعايا الحلفاء والرعايا الالمان قبل الحرب تعد

بالاجمال ملغاة من تاريخ وقوع الحرب بين الفريقين ويستثنى من هذا الحكم العقود الخاصة بنقل أموال منقولة أو غير منقولة اذا كانت هذه الاموال سلمت فعلاً كذلك ايجارات الاراضي والبيوت وعقود الرهن والكفالة وامتيازات المناجم والعقود المبرمة مع الحكومات والمجالس العمومية وعقود التأمين . وقد نص على عقود التأمين نصاً مفصلاً في ما يلي

ويحفظ الحق في تنفيذ العقود التي ترى الدولة المحالفة ان تنفيذها في المصلحة العامة بشرط دفع تعويض عادل اذا اقتضت الحال تعينة محكمة التحكيم المختلطة . ونظراً الى الصعوبات الدستورية فيما يتعلق بالولايات المتحدة والبرازيل واليابان تستثنى هذه البلاد الثلاث من النصوص الخاصة بالعقود المبرمة قبل الحرب ولا تعد عقود التأمين من الحريق منحلة بوقوع الحرب ولو لم تكن رسوم التأمين قد دفعت ولكنها تعتبر منقوضة في ميعاد دفع القسط السنوي الاول الذي يستحق بعد ابرام الصلح بثلاثة اشهر . اما عقود التأمين على الحياة فلا تنحل لسبب وقوع الحرب فقط ولكن في الاحوال التي انقطع فيها دفع الرسوم بسبب تنفيذ القوانين الحربية يحق للمؤمن أن يطالب بقيمة البوليصة التي يستحقها عند تاريخ الكف عن الدفع وتجوز اعادة التأمين واستئنافه اذا دفعت الرسوم المتأخرة مع فوائدها أما عقود التأمين البحري فتعد محولة بوقوع الحرب الا اذا كان الضرر قد سبق وقوعه فاذا كان هذا الضرر مغطى بتأمين آخر عقد بعد ابتداء الحرب تعد البوليصة الجديدة كأنها حلت محل البوليصة القديمة فاذا لم يكن قد وقع ضرر قبل الحرب فالرسوم التي دفعت تسترد . وتلغى اتفاقات التأمين الا اذا كان الغزو قد حال دون وجود المؤمن لمن يؤمنه على ما يريد . ويجوز لكل دولة من دول الحلفاء والدول المشتركة معها أن تلغي جميع عقود التأمين المبرمة بين رعاياها وشركة تأمين المانية ويجب على الشركة أن تسلم من أموالها وموجوداتها جانباً يكون على نسبة بوالص التأمين هذه

تنشأ محكمة تحكيم مختلطة بين كل دولة من دول الحلفاء والمانيا تتألف من عضو تعينه كل من الحكومتين ورئيس يختاره مجلس جمعية الامم اذا لم تتفق الدولتان على تعيينه أو يعينه قبل تأليف جمعية الامم رئيس الاتحاد السويسري الحالي وتفصل هذه المحكمة في جميع المنازعات المتعلقة بالعقود المبرمة قبل تاريخ معاهدة الصلح بين رعايا الحلفاء والرعايا الالمان في كل مالا يدخل في اختصاص محاكم الحلفاء والدول المشتركة معهم والمحاكم العادية

الملكية الصناعية - أعيدت الحقوق الخاصة بالملكية الصناعية والادبية وما يتعلق منها بالفنون الجميلة . اما الحقوق التي للالمان فمعرضة لنتيجة التدابير الحربية الخاصة التي اتخذها الحلفاء . وقد حفظ حق فرض شروط وقيود على حقوق الطبع وامتيازات الحصر الالمانية للمصلحة العامة وكذلك حق

السعي في حمل المانيا على انجاز عهـودها . ويمكن تمديد الوقت لانجاز الاجراءات الرسمـية في مسئلة امتيازات الحصر والحصول على الحقوق بموجب المعاهدات الدولية . وجميـع الرخص التي كانت قبل الحرب تلغى الا ما كان منها بين اميركا والمانيا ولكن يبقى لصاحب الرخصة حق المطالبة برخصة جديدة بشروط توضع خصيصاً . ولا تجوز المطالبة بتعويض من ضرر حدث في أثناء الحرب الا بين الدولتين المذكورتين

الافيون – تتعهد الدول الموقعة على هذا والتي لم تمض معاهدة الافيون المعقودة سنة ١٩١٢ ولا وافقت عليها بان تنفذها الآن

الفصل الحادي عشر

في النـقل الجوي

الطيران – يكون لطيارات الحلفاء والدول المشتركة معهم حق الطيران في جو المانيا أو النزول في ارضها وحق استعمال ميادين الطيران الالمانية اسوة بالطيارات الالمانيـة . وتعامل من حيث وسائل النقل الداخليـة في المانيا معاملة اكثر الامم مراعاة وتوافق المانيا على قبـول الشهادات التي يصدرها الحلفاء بشأن جنسية الطيارات وكفاءتها للطيران وعلى تطبيق الاتفاق المختص بالطيران والمعقـود بين الحلفاء والدول المشتركة معهم على طياراتها في جـوها . وهـذه القواعد تبقى نافذة المفعول حتى سـنة ١٩٢٣ الا اذا دخلت المانيا في خلال هذه المدة في جمعية الامم او قبلت الاتفاق المذكور آنفاً

الفصل الثاني عشر

في المواصلات

الموانيء وطرق الملاحة وسكك الحديد — يطلب من المانيا ان تمنح حرية الانتقال والنـقل للاشخاص والبضائع والسفن ومركبات سكك الحديد الخ التي تأتي من بلاد دول الحلـفاء والدول المشتركة معهم او تذهب اليها مارة بارض المانية وان تعاملها كما لو كانت المانية صرفة والبضائع التي تمر بالمانيا (ترنسيت) تعفى من الرسوم الجمركية . وتكون اجرة النقل معتدلة ولا تتوقف تسهيلات او دفع رسوم ما على نوع الراية التي تخفق على السفن سواء كان ذلك مباشرة او بواسطـة . وقدوضعت تدابير تمنع التمييز بين دولة واخرى بمراقبة البضائع المنقولة لان كل تمييز ممنوع على الاطلاق

ويعجل في نقل البضائع الدوليـة وخصوصاً ما كان منها قابل التلف ويحافظ على المناطق الحـرة في الموانيء الالمانية وتقدم التسهيلات اللازمة لمطالب التجارة بلا تمييز في الجنسـية . ولكـن يسمح بفرض رسوم معينة قليلة في موانيء نهر الالب الحرة . وتحسب جميع الأنهر من مقرن نهر فلتافا وملتقى

نهري مولدو وفلتافا تحت براغ نهر الاودر من ملتقاه بنهر الاوبا ونهر التيمن تحت جرودنو والدانوب تحت الم — هذه كلها تحسب انهراً دولية هي وروافدها الواقعة ضمن هذه المنطقة . وتعامل املاك جميع الدول واعلامها مثل معاملة رعايا البلاد الواقعة على ضفاف تلك الانهر واملاكها وسائر ما يخصها . وقد اتخذت تدابير مختلفة لتأمين التسهيلات ودفع اجور معتدلة والملاحة باشراف جمعية الامم واللجان الدولية . وهذه اللجان تعقد في مستقبل قريب لوضع مشروعات بتنقيح المعاهدات الحاضرة التي يراد بقاؤها نافذة المفعول وقتياً . و يطلب من المانيا أن تسلم اجزاءاً من سفنها النهرية ورفاصاتها والمهمات الاخرى بعد ثلاثة أشهر من اعلانها بذلك

اما من جهة الدانوب فان اللجنة القديمة تعاد اليها السلطة التي كانت لها قبل الحرب ولكن لا تمثل فيها الا بريطانيا العظمى وفرنسا وايطاليا ورومانيا . وأما المنطقة الخارجة عن اختصاص اللجنة فتعين لها لجنة دولية لادارة أموز الدانوب الاعلى كله الى أن يتوصل الى تسوية المسائل تسوية نهائية . ونص على حفر قنال بين الدانوب والرين اذا قر الرأي على حفرها في مدة ٢٥ سنة . ووضعت مواد خاصة بنهري الرين والموزل وتبقى معاهد ١٨٦٨ نافذة المفعول اجمالاً مع بعض تعديلات مهمة . ويكون مقر اللجنة المركزية ستراسبرج وتعين فرنسا رئيسها . ولما كانت هولندا من جملة الدول الموقعة لهذه المعاهدة فان التعديلات المشار اليها تعرض عليها . وتسلم المانيا الى فرنسا بعد ثلاثة اشهر جزءاً من رفاصات موانيء الرين وسفنها أو اسهماً من أسهم شركات الملاحة فيه وكذلك جزءاً من الابنية والرفاصات وما أشبه ذلك مما كان للالمان في ميناء روتردام في أول أغسطس سنة ١٩١٤ أو اسهماً من اسهم شركاتها فيه ويكون لفرنسا الحق التام على حدودها في استخدام ماء الرين للترع وما شاكل ذلك مع اجراء الاعمال اللازمة لاستخدام مائه في ادارة حركة الآلات بشرط ان تدفع مالاً معيناً و بشرط موافقة اللجنة

وتتكفل المانيا بان لا تحفر ترعاً على ضفة النهر اليمنى المناوحة للحدود الفرنسوية وبأن تمنح فرنسا بعض الامتيازات على ضفته اليمنى لبناء بعض المباني الهندسية مقابل دفع تعويض ويجوز لسويسرا مثل هذا في اعالي النهر . واذا استقر رأي البلجيك في خلال ٢٥ سنة على حفر ترعة بين الرين والموز وجب على الحكومة الالمانية ان تحفر ما وقع منها في أرضها طبقاً للتصميمات التي تضعها الحكومة البلجيكية وتوزع النفقة على الحكومات المختلفة المختصة . ولا يجوز لالمانيا ان تعارض اللجنة فيما اذا شاءت ان توسع دائرة اختصاصها بحيث تشمل نهر الموزل الاسفل بموافقة حكومة لكسمبرج والرين الاعلى بموافقة حكومة سويسرا والترع الجانبية التي يراد حفرها لتحسين الملاحة . ويجب على الحكومة الالمانية أن تؤجر الى جمهورية التشك والسلوفاك مدة ٩٩ سنة اماكن في ميناني همبرج وستتن

وتكون مناطق حرة

سكك الحديد - نصت المواد الخاصة بسكك الحديد على ان البضائع التي ترسل بين بلدان الحلفاء والمانيا أو بطريق المانيا لها الحق في أعظم المراعاة . وبحثت في بعض رسوم سكك الحديد فقالت انه اذا وضع اتفاق جديد لسكك الحديد بدلاً من اتفاق برن المعقود سنة ١٨٩٠ وجب على المانيا ان تعمل به وقبل وضعه تعمل باتفاق برن . وتشترك في تسيير قطرات للركاب والبضائع بين بلاد الحلفاء بطريقها وبشروط موافقة مع تسيير قطرات للمهاجرين أيضاً . وتجهز مركبات سكك الحديد بآلات تمكنها من الاندماج في قطرات البضائع التي للحلفاء من غير تغيير في نظام السبنسات ويفعل الحلفاء مثلها . ونصت أيضاً على تسليم انظمة الخطوط في الاراضي المنتقلة وتسليم مقدار معتدل من المركبات لاستعمالها فيها . ويعهد الى لجان خاصة في تشغيل الخطوط التي تصل ما بين قسمين من بلاد واحدة وتجتاز في طريقها بلاداً اخرى أو الخطوط الفرعية التي تمر من بلاد الى اخرى واذا لم تكن هناك اتفاقات خاصة فعلى للمانيا أن تسمح بمد مثل هذه الخطوط او اصلاحها حسب الاقتضاء لتكون هناك خطوط منتظمة بين بلد من بلاد الحلفاء وآخر . هذا اذا طلب ذلك منها في خلال ٢٥ سنة بموافقة جمعية الامم - والدول المتحالفة تدفع النفقات

توافق المانيا بطلب حكومة سويسرا والحكومة الايطالية على نقض معاهدة ١٩٠٩ الخاصة بطريق نفق سان غورتار . ويوضع بدلاً منها اتفاق وقتي تنفذ المانيا بموجبه تعليمات تصدر باسم الحلفاء من حيث نقل الجنود والمهمات والذخيرة وما أشبه ذلك مع نقل المؤونة الى بعض الجهات واعادة وسائط النقل العادية وخطوط البوستة والتلغراف

توافق المانيا على الانتظام في كل اتفاق عام يعقد على أمور النقل وطرق الملاحة والموانيء وسكك الحديد الدولية بموافقة جمعية الامم في مدة خمس سنوات من عقده . ويعهد في تسوية كل خلاف الى جمعية الامم . اما بعض المواد الخاصة كالمواد التي تنص على المعاملة المتساوية في مسائل مرور البضائع ونقلها فهي عرضة لتنقيح جمعية الامم لها في خلال خمس سنوات . واذا لم تنقح فانما تنفذ على كل دولة من الدول المتحالفة التي تسمح بمعاملة متبادلة

قنال كيال - تكون قنال كيال حرة ومفتوحة امام البوارج والبواخر التي لجميع الامم اذا كانت في حالة سلم مع المانيا . ويعامل رعايا جميع البلدان و بضائعها وسفنها بالمساواة من حيث استخدام القنال ولا تؤخذ رسوم ما الا الرسوم اللازمة لحفظ القنال واصلاحها و يعهد في هذا الى المانيا واذا نقضت هذه الشروط او جرى خلاف عليها فللدول المختصة ان ترفع المسئلة الى جمعية الامم وتطالب تعيين لجنة

مختلطة

الفصل الثالث عشر

في العمل والعمال

الاتفاق الخاص بالعمل والعمال — ينص هذا الاتفاق اولاً على عقد مؤتمر دولي كل سنة لعرض اصلاحات في أمر العمل والعمال توافق عليها الدول التي تتألف منها جمعية الامم — وثانياً على انشاء هيئة ادارة تنفيذية تعد مذكرات للمؤتمر وانشاء مكتب دولي للعمال لجمع المعلومات والتقارير وتوزيعها . ويكون رئيس هذا المكتب مسئولاً امام الهيئة الادارية — وثالثاً على ان يكون المؤتمر السنوي مؤلفاً من اربعة مندوبين عن كل حكومة — اثنين عن الحكومة نفسها وواحد من ارباب الاعمال وواحد عن العمال ولكل مندوب أن يعطي صوته مستقلاً . وللمؤتمر أن يوافق باكثرية ثلثي أعضائه على الاقتراحات أو صور الاتفاقات الخاصة بمسائل العمل والعمال . ومتى تمت الموافقة عليها تعرضها الحكومات صاحبة الشأن على الدوائر المختصة لسن قوانين بها أو ما أشبه فاذا وافقت عليها هذه الدوائر المختصة وجب على الحكومات صاحبة الشأن أن توقعها وتنفذها فاذا أهملت حكومة من الحكومات هذه الواجبات فللهيئة الادارية المذكورة أن تعين لجنة تحقيق تحكم بما ترى ولجمعية الامم أن تتخذ تدابير اقتصادية ضد الدولة المخالفة . ورابعاً على اتخاذ تدابير خاصة لمنع كل خلاف يقع مع دستور الولايات المتحدة أو غيرها من الدول التي في حكمها . وخامساً على البلاد التي هواؤها وأحوالها الصناعية المتأخرة وغير ذلك من احوالها الخاصة تجعل احوال العمل والعمال فيها مختلفة اختلافاً جوهرياً عن احوال غيرها . وعلى المؤتمر في احوال مثل هذه ان يراعي هذا الاختلاف عند وضع اي معاهدة وقد الحق بهذا الاتفاق بروتوكول بان يعقد الاجتماع الاول في واشنطن في السنة الجارية ويعين لجنة دولية لهذا الغرض . وفيه ايضاً جدول للبحث في موضوعات الاجتماع الاول ومن جملتها مبدأ جعل ساعات العمل ثمانياً في اليوم ومسئلة العمال العاطلين واستخدام النساء والاولاد في الصناعات الخطرة خصوصاً .

والحق بالجزء الخاص باتفاق العمال عهد من الدول الموقعة على هذه المعاهدة بشأن تنظيم أحوال العمل ومبادئه التي يجب على جميع البلدان الصناعية أن تسعى في تطبيقها عليها بقدر ما تسمح به ظروفها الخاصة بها . ومن هذه : ان لا يحسب العمال مجرد سلعة . حق اصحاب الاعمال والعمال في الاتحاد على كل عمل مشروع . ان يدفع الى العمال اجور توافق احوال المعيشة في زمانهم ومكانهم — جعل ساعات العمل ثمانياً في اليوم او ثمانياً واربعين في الاسبوع حيث لم يعمل بذلك حتى الآن . جعل ساعات الراحة في الاسبوع اربعاً وعشرين على القليل وفي جملتها الاحد حيث يمكن ذلك . الغاء

تشغيل الاولاد وحصر تشغيل الاحداث بحيث يسمح لهم بالاستمرار على الدرس والرياضة اللازمة ٠ جعل اجرة الرجال والنساء متساوية حيث يكون العمل متساوياً ٠ وان يراعي في شروط العمل القانونية في كل بلاد معاملة جميع انعمال الذين فيها معاملة اقتصادية عادلة . وان تضع كل بلاد نظاماً للتفتيش يقصد به حماية العمال وتشترك النساء فيه

الفصل الرابع عشر

الضمانات

غرب اوربا — وضماناً لتنفيذ المعاهدة تحتل جنود الحلفاء والدول المشاركة لهم البلاد الالمانية الواقعة غربي نهر الرين مع رؤوس الكباري مدة خمس عشرة سنة . فاذا نفذت المانيا شروط الصلح بصدق واخلاص انجلت جنود الحلفاء عن بعض البقاع وفي جملتها رأس الكبري الذي عند كولونيا بعد مضي خمس سنوات . ثم تنجلي عن بقاع أخرى ومن ضمنها رأس الكبري في كبلنز بعد عشر سنوات وعن الباقي وفي جملته رأس الكبري عند ماينز بعد ١٥ سنة واذا رأت لجنة التعويض الدولية ان المانيا قصرت في انجاز عهودها كلها أو بعضها مدة الاحتلال أو بعد مضي الخمس عشرة سنة عادت جنود الحلفاء فاحتلت حالاً تلك البقاع كلها أو بعضها . واذا انجزت المانيا جميع عهودها الخاصة بالمعاهدة الحالية قبل مضي الخمس عشرة سنة فان الجنود المحتلة تجلو عن أرضها حالاً

شرق اوربا — وكذلك تعود جميع الجنود الالمانية الموجودة الآن شرقي الحدود الجديدة حالما يرى الحلفاء أن الساعة ملائمة لذلك : ويجب عليها أن تمتنع عن كل مصادرة وأشبهها وأن لا تتعرض لتدبير من التدابير الدفاعية التي تتخذها الحكومات الوقتية المختصة

احتلال الاراضي — كل مسئلة خاصة باحتلال الاراضي لا تنص عليها هذه المعاهدة تسوى بموجب معاهدات تعقد فيما بعد ويكون لها مفعول هذه المعاهدة وتأثيرها

الفصل الخامس عشر

شتى

شتى — تعترف المانيا بصحة معاهدة الصلح والاتفاقات الاضافية التي تعقدها دول الحلفاء والدول المشتركة معها مع الدول حليفات المانيا وتوافق على القرارات الخاصة باراضي النمسا والمجر وبلغاريا وتركيا وتعترف بالدول الجديدة ضمن الحدود التي تعينها الدول الموقعة على هذه المعاهدة

وتوافق الدول على ان رؤساء اللجان يكون صوتهم بعض الاحيان فاصلاً في المسائل التي تتساوى الاصوات فيها . اما اعمال المرسلين الالمان في الاراضي التي ستنتقل الى ايدي الحلفاء فتستمر تحت

اشراف امناء تعينهم الدول التي تنتقل تلك الاراضي اليها . وهناك مادة تتعهد المانيا فيها بان لا تطالب دولة من دول الحلفاء الموقعة لهذه المعاهدة بمال بناء على حوادث سبقت العمل بهذه المعاهدة وتقبل جميع الاحكام التي تصدرها محاكم الغنائم التي للحلفاء بشأن السفن أو البضائع الالمانيـة ويحفظ الحلفاء لانفسهم حق النظر في الاحكام التي أصدرتها محاكم الغنائم الالمانية

وقد حررت هذه المعاهدة بالفرنسوية والانكليزية ـ و يسري مفعولها على كل دولة من تاريخ مصادقتها عليها . . . .

معاهدة سيفر

ملخص المعاهدة التي وضعها الحلفاء لتركيا لكي توقع عليها — ونقله الينا روتر في ١٠ مايو لعام ١٩٢٠

١ ـ يبقى لتركيا من أملاكها في أوربا مدينة الاستانة وضاحيتها وحدها ـ وادي شاطلجه ـ و يدخل في ضمن حدودها بحيرة درسوس

٢ ـ تكون حدود سوريا من جهة الاناضول خط يتبع مجرى نهر سيحون ثم يشطر قيليقية ويمر بين مرعش وعينتاب ويمتد موازيا لخط سكة حديد بغداد على مسافة ٥٠ كيلو متراً منها الى الشمال

٣ ـ تظل السيادة التركية محفوظة على ولاية أزمير مع بقاء احتـلال اليونان لهذه الولاية مدة خمس سنين وعندئيذ يستشار الاهالي في مصيرهم

٣ ـ تؤلف أرمينيا المستقلة من ولايات وان و بتليس وموش ومن شطر من ولاية ارضروم يكون لها منفذ على البحر في ميناء باطوم الذي يكون ميناء دوليًا حراً

٥ ـ تكون فلسطين تحت الحماية الانكليزية

٦ ـ يعطى الانتداب في بلاد العراق لانكلترا و يدخل فى منطقة العراق ولاية الموصل

٧ ـ يعطي الانتداب لفرنسا في سوريا و يعلق على التطور في مسألة فيصل

٨ ـ تهدم قلاع الدردنيل والبوسفور وحصونهما وتعين لهما لجنـة ملكـية وأخرى عسكرية وتعين

حامية عسكرية وبوليس بحري دائمان برقبان الحكومة

٩ ـ يكون عدد الجيش التركي ٥٠ الفا وتلغى البحرية

١٠ ـ تظل مصلحة الديون وتعين للرقابة عليها لجنة مالية

١١ ـ تكون السكك الحديدية في قبضة لجنة مختلطة من الانكليز والطليان والفرنساويين

١٢ ـ تقسم بقية أملاك تركيا مناطق نفوذ تجارية فيكون لفرنسا منطقة قيليقية ولايطاليا منطقة اضاليا وقونيه ولانكلترا بقية الولايات

١٣ ـ تسلم الى انكلترا حراسة الاماكن المقدسة (يعني اورشليم وبيت لحم) تحت رقابة عصبة الامم ..٠١٠٥٠٠٠

وقد أعطى مؤتمر السفراء الى وفد الصلح التركي مهلة شهر كامل ليدرس شروط هذه المعاهدة ويقدم طلباته بشأنها في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٠

بيان احصائي

للولايات والمتصرفات التي اضاعتها تركيا لدخولها في هذه الحرب

فلمعرفة فداحة الخطب الذي حل بالشرق العثماني من جراء الحرب وبسبب طيش الذين جروا الامة اليها رغم ارادتها ـ نذكر الاحصاء الرسمي عن الولايات الاسيوية التي خسرتها الدولة العثمانية لاشتراكها في الحرب مشايعة الى المانيا وذلك بعد حرب البلقان .

١ ـ ولاية الاستانة	وعدد سكانها	مليون ومائة وستة وثلاثون الفا
٢ ـ ولاية خداوندكار	وعدد سكانها	مليون وستماية وستة وعشرون الفا وتسعماية
٣ ـ ولاية ايدين	وعدد سكانها	مليون وثلثماية وستة وتسعون الفا وخمسماية
٤ ـ ولاية قونيه	وعدد سكانها	مليون وثمانية وثمانون الفا
٥ ـ ولاية اطنه	وعدد سكانها	اربعمائة وثلاثة الآف واربعمائة
٦ ـ ولاية انقره	وعدد سكانها	ثمانمائة اثنان وتسعون الفا وتسعماية
٧ ـ ولاية قسطموني	وعدد سكانها	مليون وثمانية عشر الفا وتسعماية
٨ ـ ولاية سيواس	وعدد سكانها	مليون وسته وثمانون الفا وخمسماية
٩ ـ ولاية طرابزون	وعدد سكانها	مليون وسبعة واربعون الفا وسبعماية

١٠ ـ ولاية ارضروم وعدد سكانها خمسماية سبعة وتسعون الفا

١١ ـ ولاية معمورة العزيز وعدد سكانها خمسمائة خمسة وسبعون الفا وثلثماية

١٢ ـ ولاية بتليس وعدد سكانها ثلثماية ثمانية وستون الفا وستماية

١٣ ـ ولاية ديار بكر وعدد سكانها اربعماية واحد وسبعون الفا وخمسماية

١٤ ـ ولاية وان وعدد سكانها ثلاثة واربعون الفا

١٥ ـ ولاية حلب وعدد سكانها تسعماية خمسة وتسعون الفا وثمانماية

١٦ ـ ولاية بيروت وعدد سكانها خمسماية ثلاثة وثلاثون الفا وستماية

١٧ ـ ولاية سورية وعدد سكانها تسعماية خمسه وخمسون الفا وسبعماية

١٨ ـ ولاية بغداد وعدد سكانها ثمانماية وخمسون الفا

١٩ ـ ولاية الموصل وعدد سكانها سبعماية الف وثلاثماية

٢٠ ـ ولاية البصره وعدد سكانها ثلثماية الف

٢١ ـ ولاية الحجاز وعدد سكانها ثلثماية الف

٢٢ ـ ولاية اليمن وعدد سكانها سبعماية وخمسون الفا

٢٣ ـ جزائر البحر الابيض وعددسكانها ثلثماية خمسة وعشرون الفا وتسعماية

٢٤ ـ ولاية ازميد وعدد سكانها مايتان اثنان وعشرون الفا وثمانماية

٢٥ ـ ولاية بيغا وعدد سكانها ماية تسعه وعشرون الفا واربعماية

٢٦ ـ ولاية دير الزور وعدد سكانها ماية الف

٢٧ ـ متصرفية لبنان وعدد سكانها ثلثماية تسعة وتسعون الفا وخمسماية

٢٨ ـ متصرفية القدس وعدد سكانها ثلثماية ثلاثة وثلاثون الفا

٢٩ ـ متصرفية سيسام وعدد سكانها اثنان وخمسون الفا وثمانماية

٣٠ ـ جزيرة قبرس وعدد سكانها مليونان ومايتان وثمانية عشر الفا

أما مساحة هذه الاملاك فهي ١٧٠١٧٧٧ كيلو متراً مربعاً ومجموع عدد سكانها فهو ٢٢١٨٠٠٠
وكل هذا بخلاف عدد سكان تراقية وادرنه الذين فصلوا عن تركية اوربا وعددهم ١٤٢١٦٧٠ نفساً

بيان احصائي

لما اضاعت تركيا من الخطوط الحديدية في هذه الحرب المشؤمة

اركلي - بغداد	١٨٠٠	كيلو متراً
ازمير - دينار	٣٧٦	«
اشكهر - قونيه	٤٣٣	«
ازميد - انقره	٤٨٥	«
آزمير - قره حصار	٤١٩	«
قونيه - اركلي	٢٠٠	«
حيفا - مزيريب	١٥٠	«
حيدر باشا - ازميد	١٠٠	«
مغنيسا - صومه	٩٢	«
الشام - المدينة	١٣٠٣	«
يافا - القدس	٨٧	«
رياق - حماه	١٨٩	«
بيروت - الشام	١٤٧	«
مرسين - اطنه	٦٧	«
مدانية - بروسه	٤١	«
طرابلس - حمص	٧٥	«

وهذا بخلاف خطوط اخرى صغيرة يبلغ مجموعها نحو ٢٨٠ كيلو متراً وبخلاف سكة حديد الحجاز الخارجة من حكم السكك الحديدية التركية باعتبار أنها من اوقاف المسلمين

أما ديون تركيا فانها بلغت لغاية شهر يوليو عام ١٩١٧ مبلغ ٤٦٠ مليون جنيه كما صرح بذلك جاويد بك وزير المالية العثمانية وقتئذ ولا شك أنها أربت الآن على ٦٠٠ مليون جنيه مع ان المخزون من الذهب المملوك لها في بنك المانيا والنمسا لا يزيد عن ستة ملايين جنيه

والذي يلاحظ في شروط الصلح ابقاء أزمير تحت سيادة تركيا مدة خمس سنين و بعدئذ يصير استفتاء السكان في مصيرهم - فالذي يفهم من ذلك ان فنزويلوس أدعى بان قلة عدد اليونان في أزمير

ناجمة عن برحيل السكان اليونان من ارضهم وبلادهم الى داخل بلاد الاناضول فاذا تسنى لهم ان يعودوا في مدة خمس سنين اربى عددهم في ازمير مع اليهود على عدد الاتراك وصارت ازمير يونانية ـ على انه يؤخذ من الاحصاء التركي الرسمي ان عدد سكان ولاية ازمير ١٣٠٠٨٤٩ تركيا و٢٢٦٩٢٣ يونانياً وفي مدينة ازمير وحدها ١١١٤٨٦ تركيا و٨٧٤٩٦ يونانياً وقد اثبتت اللجنة الدولية التي ارسلها الحلفاء الى ازمير في ١٢ اكتوبر عام ١٩١٩ ان عدد الترك يفوق كثيراً عدد اليونان ولكن فنزويلوس يتذرع بحجة ابعاد اليونان ويتذرع بوسيلة اخرى وهي انه لا يطلب الولاية كلها وانما الشطر الاكبر منها وهو شطر الساحل الذي يسكنه اليونان

اما الشروط الاخرى فمجال القول فيها واسع ـ وعندي ـ ان شروط هذه المعاهدة لا تبقى كما وضعت ولا بد من تحويرها وتنقيحها أو تبديلها لان الصلح وضع للعالم في مصباح لم ينبلج نوره للآن ـ فالجو اذن مظلم ولا توجد أمة أو شعب من شعوب العالم راضياً عن نصوص هذا الصلح حتى ان رؤساء الدول الذين وضعوه ما برحوا منذ وضعه للآن يعقدون المؤتمرات تارة في باريز وأخرى في بروكسل وحيناً في سان جرمان وطوراً في سان ريمو ـ و و و . . وذلك لتحويره وتعديله وتأويل مغازيه والتفاهم على معانيه او تخفيف مقترحاته ـ والعالم شاخص اليهم ينتظر اليوم الذي يوفقون فيه الى اعادة الاحوال الى مجاريها . . . .



فهرست

بمحتويات هذا الكتاب — « مركز لبنان السياسي بمقتضى القانون الدولي »

صفحة

٢ تمهيد عن مركز لبنان السياسي بمقتضى القانون الدولي
٧ مركز لبنان الكبير في القانون الدولي
٨ في تعريف الاستقلال
١١ في تعريف الاستقلال الناقص أو الجزئي
١٢ في تعريف الحماية
١٥ في تعريف مظاهر الحماية
٢٥ في تعريف الوصاية
٢٦ في تكييف مركز لبنان الحالي
٢٧ كلمة عن الامير فيصل والتاج
٣٢ كلمة عن معاهدة سان ريمو
٤١ البلاغ النهائي المرسل من جناب الجنرال غورو الى الامير فيصل
٥٤ كلمة عن موازنة لبنان ودروزه
٥٨ كلمة عن وفود لبنان
٧٠ كلمة عن عهود الوزيرين كليمنصو وملران للبنان
٧٧ بعض خطب الجنرال غورو المندوب السامي للجمهورية الفرنساوية في سوريا
٩٠ ملخص معاهدة فرساي — اي معاهدة الصلح مع المانيا
١٢١ ملخص معاهدة سيفر — أي معاهدة الصلح مع تركيا
١٢٢ بيان احصائي لما اضاعته تركيا من الاراضي باسباب هذه الحرب
١٢٣ « « « « « « الخطوط الحديدية

فهرست إصلاح الغلط

وقعت اغلاط مطبعية وضعنا لبعضها هذا الفهرست للخطاء والصواب

صحيفه	سطر	خطاء	صواب
٣	١٦	٩ ستمبر	٢٤ اغسطوس
١١	١٤	فعليا	فعليًا
١١	٢٤	بسد	بعد
١٥	٥	تحتلها	تحتلها
١٧	١٤	والادرات	والادارات
١٧	٢٤	توفيقًا	توفيقا
٢٢	٦	لمتصرف	المتصرف
٣١	٢٢	الحزنات	الحزازات
٣٧	٢٦	الشعاء	العشاء
٣٨	٢٥	قيليقية	وقيليقية
٣٨	٢٦	وعثرنا	عثرنا
٤٧	١٩	وجهاً	وجيهاً
٤٨	١٠	قيل	قبل
٤٩	١٣	وذلك	وبعد ذلك
٥٤	١٧	لبثتوا	لبثوا
٥٤	٢٦	في	من
٥٨	٢٤	اخيار	اختيار
٦٣	٣	دارته	ادارته
٦٤	٨	الحوبك	الحويك
٦٤	٢٣	الموارنة	المطارنه
٦٥	١٨	لخوري	الخوري
٦٩	٢١	اكتوبر	سبتمبر
٧٤	٤	لحلفاء	الحلفاء
٧٤	١٠	لالمان	الالمان



مؤلفات يوسف آصاف بك

الافوكاتو لدى المحاكم المصرية واللبنانية — والقاضي المحلف لدى محكمة مصر المختلطة
وصاحب ومحرر جريدة المحاكم

١ شرح القانون المدني المصري في جزئين
٢ « قانون العقوبات المصري في ٥ أجزاء
٣ « « تحقيق الجنايات في أربعة أجزاء
٤ « مجلة الاحكام العدلية في جزئين
٥ تاريخ مصر الحديث من عهد ستة آلاف سنة الى عهد الخديوي عباس الثاني
٦ تاريخ سلاطين آل عثمان مع تاريخ القسطنطينية والدستور العثماني
٧ الانكليز في مصر
٨ دليل مصر وتاريخ أشهر رجال العصر لعام ١٨٩٠
٩ دليل مصر وتاريخ أشهر رجال العصر لعام ١٨٩١
١٠ مجموعة القوانين في ستة أجزاء
١١ الفريدة مجموعة من أشعاره
١٢ لقطة العجلان — مجموعة من منتخبات رسائله
١٣ هو الحي الباقي — مراثيه لاحمد فارس
١٤ الموت نقاد — مراثيه للأمير شفيق بك منصور والمغفور له ناصر الدين خان شاه العجم واسليم وبشاره باشا تقلا والشيخ علي يوسف و . و . .
١٥ تاريخ عائلة بيت آصاف وأوقافهم
١٦ استقلال لبنان
١٧ مركز لبنان السياسي بمقتضى القانون الدولي

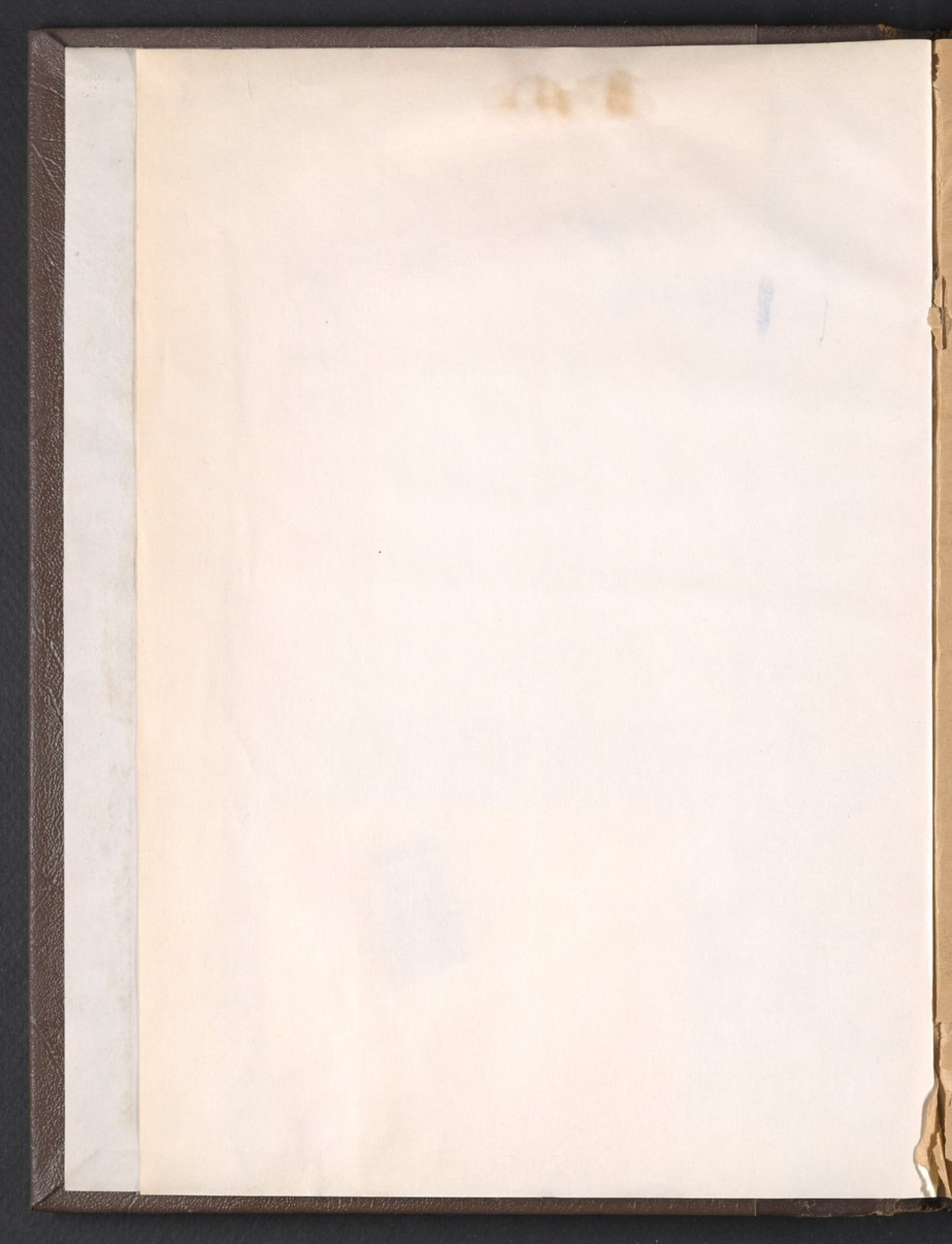
ترجماته

١٨ المعاهدات الدولية مع الدولة العثمانية
١٩ أصول النواميس والشرائع للعلامة مونتسكيو
٢٠ الطواف حول الارض في ثمانين يوماً — للعلامة جيل فرن —
٢١ ذات النقاب — رواية — خيالية
٢٢ أشهر قضايا العصر
٢٣ مجاعة الجزائر

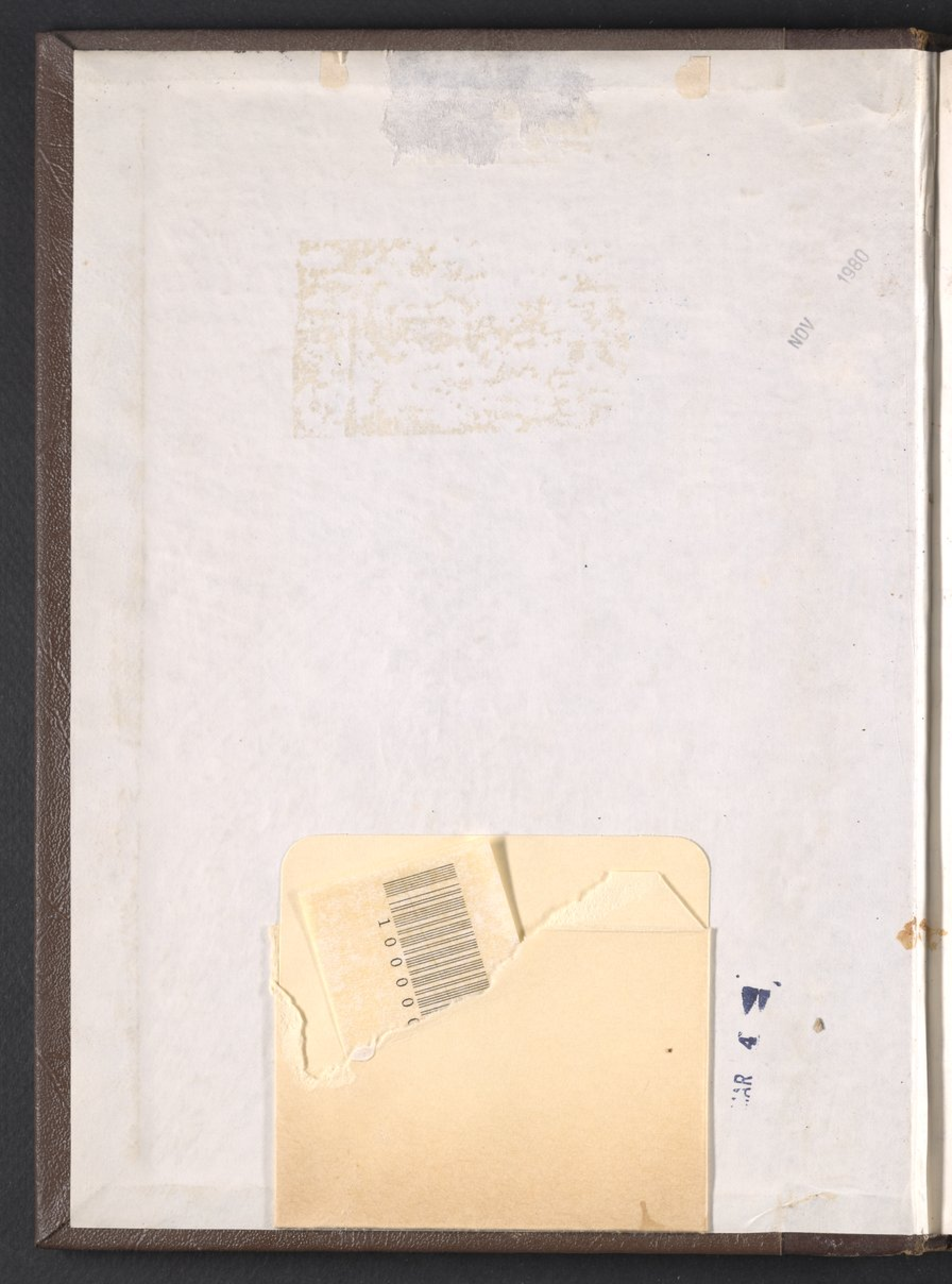
الجرائد التي حررها

مجموعة
٢ جريدة المحروسة عن سنتي ١٨٨٦ و١٨٨٧
١ « القاهرة عن سنة ١٨٨٨
١ « لاجير يسبر يدانس عن سنة ١٨٨٩ وهي جريدة فرنساوية قضائية
٣٢ جريدة المحاكم من سنة ١٨٩٠ الى الآن

وله جملة رسائل في الوقف والهبة والشفعة ومرض الموت والتقادم






NOV 1980
1000